المملكة المغربية
وزارة الشغل والإدماج المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵙⵉⵏⵜ ⴷ ⵓⵙⵉⴷⵖ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ

سوق الشغل

2017

طبعة 2018

مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل

سـوق الشـغـل
2017

مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل

طبعة 2018

تقديم

وفاءا بالتزامها في توفيرمعلومات محينة وشاملة حول تطور سوق الشغل ووضعها رهن إشارة أصحاب القرار ومجموع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، تقدم وزارة الشغل والادماج المهني التقرير السنوي "سوق الشغل في 2017"، والذي يصادف هذه السنة اعتماد البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، حيث سيشكل هذا التقرير نقطة مرجعية لقياس وتقييم مدى فعالية البرامج والاجراءات التي سيتم إنجازها خلال السنوات القادمة.

يمنح هذا التقرير فرصة للقيام بقراءة متقاطعة لمختلف أبعاد سوق الشغل وتقييم التطورات المسجلة من خلال مؤشرات إحصائية تم اختيارها لهذا الغرض. فمن خلال تشخيص دقيق لوضعية سوق الشغل، يحاول التقرير، على الرغم من القصور الذي يعرفه نظامنا المعلوماتي، إبراز مستوى التقدم الذي تم إحرازه من جهة وتسليط الضوء على النواقص التي يجب معالجتها بالإضافة الى التحديات والرهانات التي يجب مواجهتها من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، وجب التأكيد على أن التحديات تبقى جد صعبة، لا سيما تلك المرتبطة بالتحول الديموغرافي والتغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وكذا تسارع التطورات التكنولوجية وتأثيرها على عمليات الإنتاج وأشكال العمل. وتأخذ هذه التحديات أبعادا مقلقة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإشكالات الراهنة كتلك المتعلقة بالانخفاض المستمر في معدلات النشاط والتشغيل وانخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وبطالة الشباب وحاملي الشهادات وكذلك عدم ملائمة التكوين مع التشغيل. مما يستوجب توفير الأجوبة الملائمة في الوقت المناسب لمواجهة الرهانات المستقبلية عبر مقاربة استباقية وشمولية في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال سوق الشغل. وفي هذا الاتجاه، تم اعداد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وبرنامجه التنفيذي "ممكن"، اعتمادا على مقاربة تشاركية فعالة تروم تحميل المسؤولية لكل الفاعلين في إعداد وتنفيذ البرامج والاجراءات التي تهدف إلى تنزيل التوجهات الاستراتيجية، من أجل خلق المزيد من مناصب الشغل وتكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة وتحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل ودعم البعد الجهوي للتشغيل.

وكما هو الحال بالنسبة للتقارير السالفة (الحصيلة الاجتماعية سابقا)، تعد هذه الوثيقة بمثابة دليل إحصائي وتحليلي يتمحور حول المهام الرئيسية لوزارة الشغل والإدماج المهني، المتمثلة في إنعاش التشغيل المنتج والحماية الاجتماعية للعمال وتعزيز العمل اللائق والعلاقات المهنية المنصفة والمستدامة ورصد سوق الشغل وإنتاج المعرفة من أجل تنوير أفضل لصانعي القرار. ويبقى تحقيق هذه المهام رهينا بالجهود والتفاني في العمل اللذان يبذلهما كل من نساء ورجال هذه الوزارة، الذين يشكلون في الواقع رأس مالها الحقيقي، الذي يعرف منذ سنوات تراجعا مستمرا نظرا لارتفاع عدد المحالين على التقاعد وانخفاض نسبة تعويضهم، مما يستدعي تعزيز الموارد البشرية بالوزارة قصد تلبية متطلبات عالم الشغل المتغير والمتنامي. في هذا الإطار، لابد من الاعتراف أن إجراءات تعزيز القدرات وإعادة الانتشار وتطوير الشراكة هي التي تعطي الطاقة لهذا الرأسمال البشري وتدفعهم الى تقديم أفضل ما لديهم على الرغم من صعوبة مهمتهم وقلة تحفيزاتهم.

ختاما، اود ان أتقدم بالشكر لكل الذين يساهمون بكل تفان في إنجاز برامج قطاع التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية من الوزارة والمؤسسات التي تنضوي تحت إشرافها، ونخص بالذكر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والمعهد الوطني لظروف الحياة المهنية.

ديباجة

التقرير السنوي "سوق الشغل في 2017" هو إصدار لوزارة الشغل والادماج المهني يهدف إلى توفير إطار إحصائي بأثر رجعي لمختلف أبعاد سوق الشغل، وذلك من خلال تقديم الوضعية خلال السنة وتحليل مؤشرات تطور العرض والطلب مع وضع هذا التطور في السياق الاقتصادي والديموغرافي والإطار التنظيمي.

اعتمادا على منهجية تحليلية ووصفية وتركيبية، يرتكز إعداد هذا التقرير على تقديم المعطيات الاحصائية والرسوم البيانية مصحوبة بتعليقات تحليلية موجزة، مستندة في ذلك على المقاييس والمؤشرات التركيبية، والتي تلقي الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالتشغيل والشغل والحماية الاجتماعية، بالإضافة الى الجوانب التشريعية والتدابير التأطيرية والتنظيمية لسوق الشغل التي تضطلع بها وزارة الشغل والادماج المهني.

يتم تنظيم المعلومة في هذا التقرير بطريقة توفر نظرة شاملة على سوق الشغل المغربي. ونظرا لتنوع وتعدد مصادر المعلومة، يتم بذل جهد كبير لجمع ومعالجة البيانات وكذا إعداد المؤشرات والرسوم البيانية لإنجاز تحليل دقيق وشامل لمكونات وآليات اشتغال سوق الشغل على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي.

هذا، ولا بد من الإشارة إلى أن نظام معلومات سوق الشغل لا يزال غير مكتمل ويحتاج إلى تجويدات كمية ونوعية. ولهذا الغرض، شرعت الوزارة في إنجاز ورش كبير وطموح يروم وضع منظومة مندمجة لرصد سوق الشغل بشراكة مع عدد من الهيئات الوطنية والدولية وجميع الفاعلين الوطنيين والجهويين.

الفهرس

I. السياق الاقتصادي والسوسيوديموغرافي 11

II. عرض الشغل 19

III. طلب الشغل 43

IV. الإنتاجية والاجور 59

V. قابلية التشغيل والادماج المهني 71

VI.الحماية الاجتماعية للعمال 93

VII. العلاقات المهنية والمناخ الاجتماعي 103

VII. الحصيلة التشريعية والاتفاقيات الدولية 119

السياق الإقتصادي والسوسيوديموغرافي

تميزت الظرفية الاقتصادية لسنة 2017 بتحسن معدل النمو الذي ناهز حسب الحسابات الوطنية المؤقتة للمندوبية السامية للتخطيط 4 % سنة 2017 عوض 1,2% السنة الفارطة، مستفيدا من موسم فلاحي جيد وانتعاش الصادرات، خصوصا في قطاع السيارات وكذا من استقرار نسبي لمجموع التوازنات الماكرو اقتصادية وتحكم في معدل التضخم.

من جهة أخرى، عرفت التوازنات الخارجية استقرارا في العجز الجاري لميزان الأداءات بما يناهز 4,4 % من الناتج الداخلي الخام، بينما سجل رصيد الميزان التجاري عجزا بنسبة 17,8 %.

من جانبها، عرفت المالية العمومية انخفاضا في عجز الميزانية مسجلة 3,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017 عوض 4,1 % سنة 2016، وبهذا يبقى معدل الدين للخزينة مستقرا في حدود 64,5 %، بينما سيتفاقم معدل الدين الإجمالي متجاوزا 80 % من الناتج الداخلي الخام لسنة2017 .

على مستوى الأسعار، فقد عرف معدل التضخم سنة 2017 إحدى النسب الأكثر انخفاضا، حيت بلغت 0,2 % في حين سجلت 1,7 % سنة 2016.

وبخصوص السياق السوسيو-ديموغرافي، فقد تميز باستمرار انخفاض وثيرة نمو الساكنة مرفوقا بتطور عكسي لهرم السكان وكذا بارتفاع نسبة التمدن. فقد بلغ عدد السكان، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014) 33,8 مليون نسمة أي بمعدل نمو في المتوسط السنوي 1,25 % ، خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 - 2014، مقابل 1,38 % خلال الفترة 1994 - 2004 وحسب نتائج إسقاطات الساكنة الإجمالية التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط، فإن معدل نمو الساكنة سيستمر في الانخفاض ليبلغ 0,7 % في أفق سنة 2030، أي بزيادة حوالي 260.000 شخص في المتوسط السنوي. ويرجع هذا الانخفاض المستمر في معدلات نمو الساكنة إلى الانخفاض الموازي لمعدلات الولادات والوفيات، وهو ما يدل على دخول المغرب للمراحل الأخيرة لانتقاله الديموغرافي.

كما عرف شكل هرم الفئات العمرية أو الهرم السكاني تحولا كبيرا خلال العقود الأخيرة، حيث ينتقل شكل الهرم تدريجيا من شكله التقليدي "شكل مثلث" إلى شكل "جرس" والذي يتميز بنسبة كبيرة من الساكنة في سن النشاط وكذلك تطور ظاهرة الشيخوخة ، حيث انتقلت نسبة الأشخاص البالغة أعمارهم أكثر من 60 سنة من 6,3 % سنة 1982 إلى 9,6 % سنة 2014، وقد تبلغ 15,3 % في أفق سنة 2030 حسب نفس الاسقاطات، الشيء الذي يترتب عنه الضغط على أنظمة التقاعد وارتفاع نفقات المعاشات. أما بالنسبة للأشخاص في سن النشاط، فقد بلغت نسبتهم 62,4 % سنة 2014، وستبلغ هذه النسبة ذروتها (68 %) سنة 2018، مما يؤكد ارتفاع شدة الضغط على سوق الشغل في غضون السنوات القليلة المقبلة.

وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال محو الأمية وكذا في مجال التعليم، إلا أن المستوى التعليمي للسكان البالغين من العمر 25 سنة فما فوق يبقى ضعيفا، مما يؤثر على جودة عرض الشغل المحتمل، حيث بلغت نسبة الذين لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي من هذه الفئة العمرية 45 % على الصعيد الوطني، وقد وصلت هذه النسبة 66,4 % في الوسط القروي، مقابل 32,6 % في المدن. زيادة على ذلك، فقد بلغت نسبة الذين يتوفرون على مستوى التعليم الابتدائي 21,2% و 8 % فقط يتوفرون على مستوى التعليم العالي.

جدول 1 : تطور بعض المؤشرات الماكرو-اقتصادية الرئيسية

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الخام	3	4,70	2,40	4,5	1,2	4
الناتج الداخلي الخام الغير الفلاحي	4,7	3	3,1	3,4	2,7	2,8
2 . المبادلات الخارجية -%-						
معدل التغطية الذاتية	47,8	48,3	51,7	58,4	54,8	56,3
الرصيد الجاري لميزان الأداءات	-9,5	-7,9	-5,7	-2,4	-4,4	-4,4
3. المالية العمومية -%-						
رصيد الميزانية	-6,8	-5,1	-4,6	-4,3	-4,1	-3,5
معدل الدين للخزينة	58,2	61,5	63,4	64,1	64,7	64,5
4. الأسعار-%-						
معدل التضخم	1,3	1,9	0,4	1,6	1,7	0,2

مصدر: وزارة الإقتصاد والمالية – المندوبية السامية للتخطيط

- عرف معدل النمو الوطني ارتفاعا ملحوظا منتقلا من 2,1 % سنة 2016 الى 4 % سنة 2017. فيما عرف معدل النمو الغير الفلاحي استقرارا حيث انتقل من 2,7 % سنة 2016 الى 2,8 % سنة 2017.
- انخفاض طفيف لمعدل دين الخزينة ليسجل معدل 64,5 % سنة 2017 مقابل 64,7 % سنة 2016.

مبيان1 : تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام الغير الفلاحي - %-

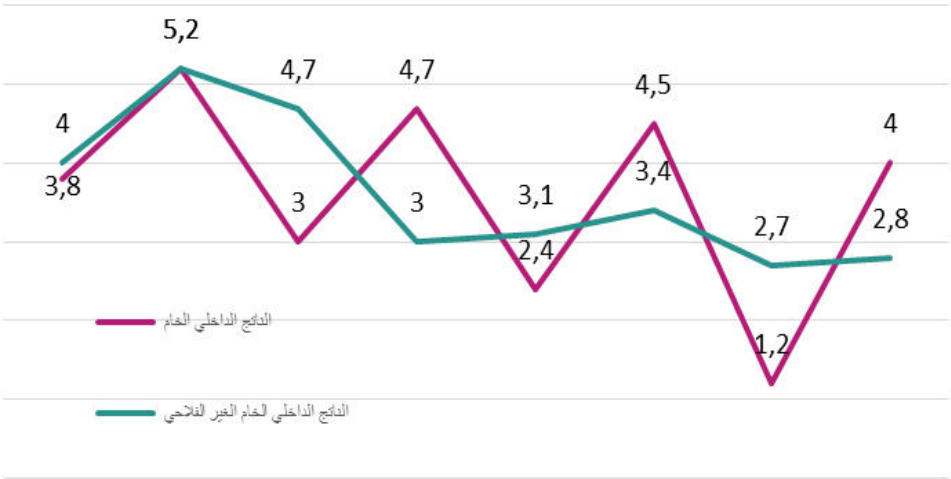

مصدر: المندوبية السامية للتخطيط واعداد المرصد الوطني لسوق الشغل
* بالحجم حسب أسعار السنة الماضية (بالنسبة المئوية)

مبيان2 : مساهمة القطاعات في النمو الإقتصادي (بعدد النقط)

- استقرار مساهمة القطاع الثالثي في معدل نمو الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2016 و 2017 في حدود 1,3 نقطة مئوية.
- تضاعف مساهمة القطاع الثانوي في النمو، ليمر بذلك من 0,4 نقطة مئوية سنة 2016 الى 0,8 نقطة مئوية سنة 2017.
- تحسن وضعية القطاع الاولي بين سنتي 2016 و 2017، منتقلا بذلك من مساهمة سلبية تقدر ب 1,7 نقطة مئوية الى مساهمة ايجابية تقدر ب 1,6 نقطة مئوية على التوالي.

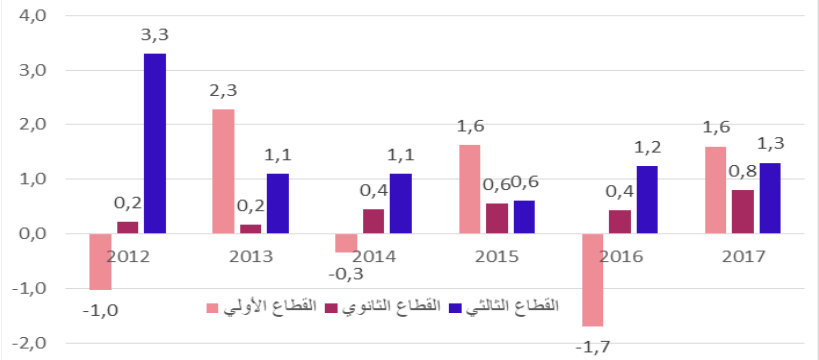

مصدر: المندوبية السامية للتخطيط وإعداد المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان3 : تطور الميزان التجاري

- ارتفاع معدل التغطية الذاتية للسلع من 54,8 % سنة 2016 الى 56,3 % سنة 2017.

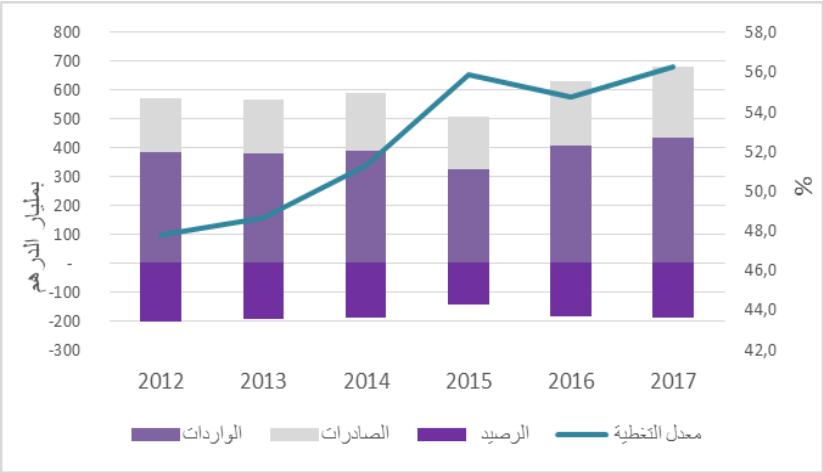

مبيان 4 : تطور الرصيد الجاري لميزان الأداءات ورصيد الميزانية ومعدل التضخم - %-

- انخفاض عجز الميزانية ليسجل 3,5 % عوض 4,1 % سنة 2016.
- استقرار العجزالجاري لميزان الأداءات بين سنتي 2016 و 2017 في حدود 4,4 %.
- انخفاض معدل التضخم ليسجل بذلك 0,2 % سنة 2017 عوض 1,7 %سنة 2016.

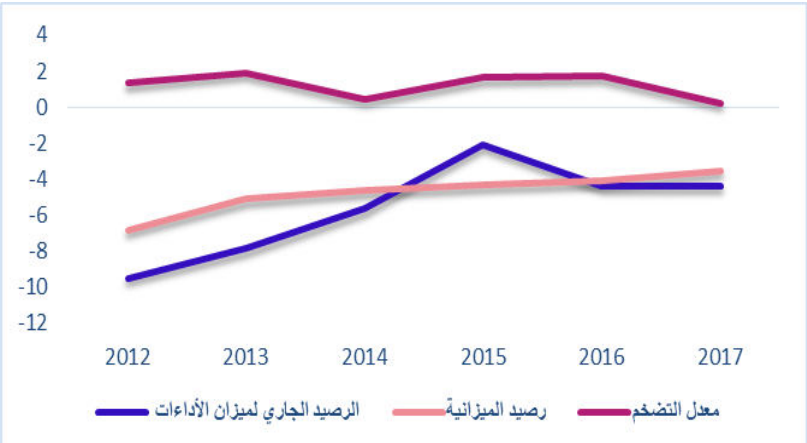

مصدر: وزارة الإقتصاد والمالية – بنك المغرب وإعداد المرصد الوطني لسوق الشغل

جدول 2 : تطور المؤشرات السوسيوديموغرافية من 1960 إلى 2030

	1960	1971	1982	1994	2004	2014	2024(*)	2030(*)
العدد الإجمالي للسكان (بالملايين)	11,6	15,3	20,4	26	29,7	33,8	36,3	37,9
متوسط معدل النمو السنوي للسكان (ب %)	-	2,58	2,61	2,06	1,38	1,25	0,71	0,74
نسبة النساء (ب %)	50	49,9	49,9	50,3	50,7	50,1	51,2	51,2
متوسط حجم الأسرة	4,8	5,6	6	5,9	5,2	4,6	4,1	3,8
معدل الخصوبة الإجمالي	7,2 (أ)	5,9 (ب)	5,5	3,3	2,5	2,2	1,9	1,8
نسبة التمدن (ب %)	29,1	35,1	42,7	51,4	55,1	60,3	62,8	64,3
معدل الإعالة الديموغرافية	1,07	1,13	0,94	0,79	0,65	0,57	0,56	0,57

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط – الإحصاء العام للسكان والسكنى + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

(*): توقعات بخصوص العدد الإجمالي للسكان – مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية – المندوبية السامية للتخطيط.(أ): سنة 1962؛ (ب):سنة 1975

مبيان 5 : تطور متوسط معدل النمو السنوي للعدد الإجمالي للسكان

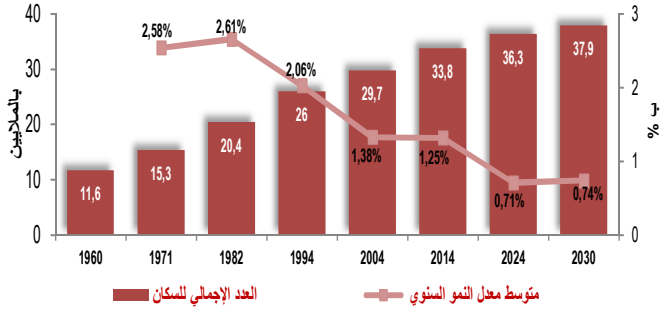

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

انخفاض مستمر في وثيرة نمو الساكنة مصحوب بارتفاع نسبة التمدن

- استمرار انخفاض معدل نمو ساكنة المغرب منتقلا من 2,6 % خلال الفترة 1960 - 1971 إلى 1,25% خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2014، ليبلغ 0,74 % في أفق سنة 2030، يرجع هذا الانخفاض المستمر في معدلات نمو الساكنة إلى الانخفاض الموازي لمعدلات الولادات والوفيات، وهو مايدل على انخراط المغرب بالمراحل الأخيرة لانتقاله الديموغرافي؛
- تضاعف معدل التمدن مابين 1960 و2014، منتقلا من 29 % إلى 60,3 %. وتعزى ظاهرة التمدن في المغرب لثلاثة عوامل على الأقل : نمو ديمغرافي متسارع خلال الفترات السابقة نجم عنه تزايد ضغط الساكنة في سن النشاط والهجرة المكثفة والمستمرة لسكان البوادي نحو المدن بحثا عن ظروف معيشية أفضل وعن فرص عمل واكتساح المجال الحضاري للمناطق القروية.

منحى عكسي لهرم الأعمار بالمغرب

- عرف شكل هرم الأعمار أو الهرم السكاني تحولا كبيرا خلال العقود الأخيرة، نتيجة لانخفاض عدد الولادات، وكذا انخفاض عدد الوفيات، حيث انتقل شكله التقليدي من "شكل مثلث" إلى شكل "جرس"؛
- بزوغ ظاهرة الشيخوخة السكانية، حيث انتقلت نسبة الأشخاص البالغة أعمارهم أكثر من 60 سنة من 6,3 % سنة 1982 إلى 9,6 % سنة 2014، لتبلغ 15,3 % في أفق سنة 2030، الشيء الذي يترتب عنه انعكاس الهرم السكاني وتقلص القوى العاملة والضغط على أنظمة التقاعد وارتفاع نفقات المعاشات.

مبيان 6 : تطور هرم الأعمار بالمغرب

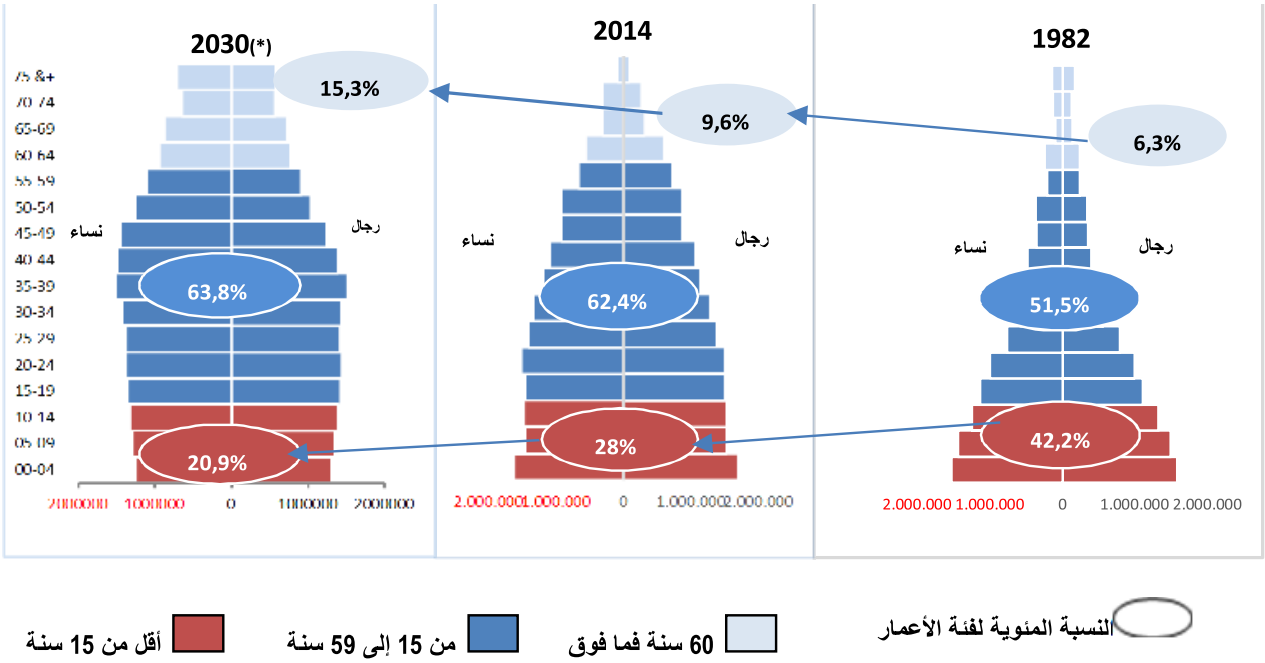

(*) إسقاطات السكان – مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية – المندوبية السامية للتخطيط
المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ضغط ديموغرافي على سوق الشغل

- ارتفاع نسبة الأشخاص في سن النشاط، من 60,7 % سنة 2004 إلى 62,4 % سنة 2014، لتبلغ هذه النسبة ذروتها (68 %) سنة 2018 حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، مما يؤكد ارتفاع شدة الضغط السكاني على سوق الشغل في غضون السنوات القليلة المقبلة.

مبيان 7 : تطور توزيع الساكنة حسب الفئات العمرية ومعدل الإعالة الديموغرافي

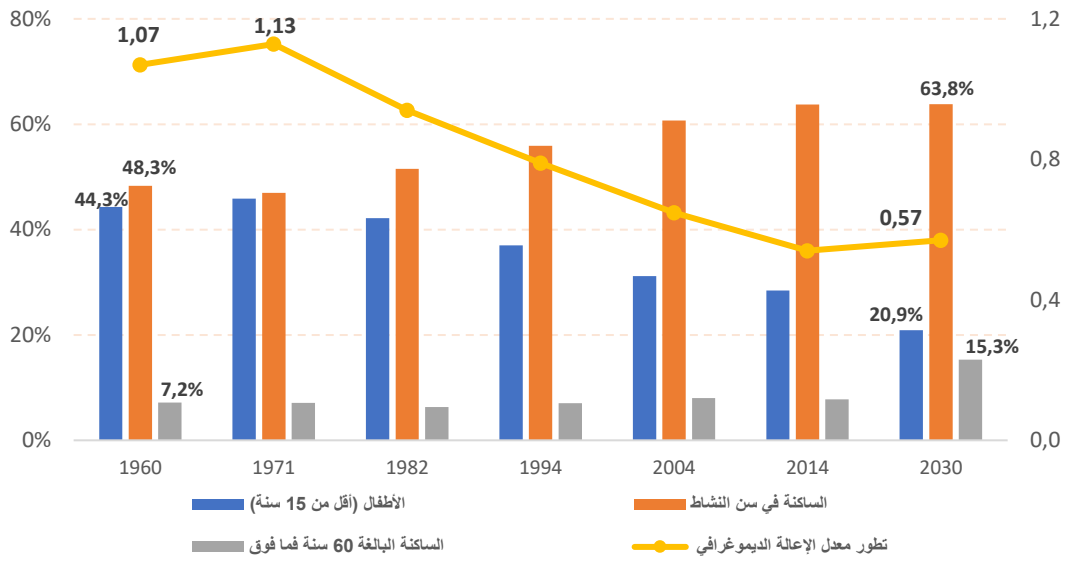

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

المستوى الدراسي للبالغين يبقى على العموم ضعيفا

مبيان 8 : بنية الساكنة المتراوحة أعمارها 25 سنة فما فوق حسب المستوى الدراسي (إحصاء 2014)

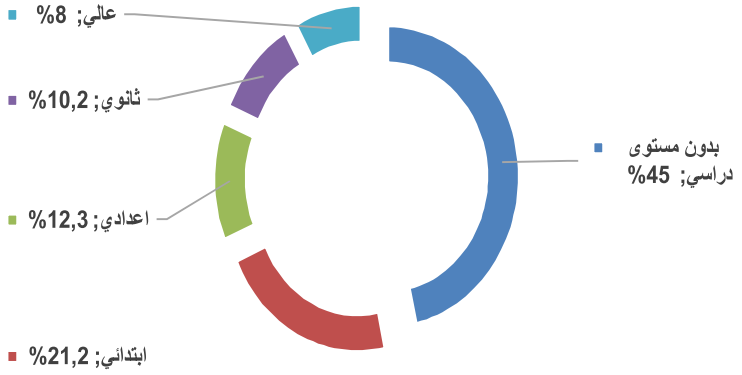

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- يبقى المستوى التعليمي للساكنة البالغة من العمر 25 سنة فما فوق ضعيفا، مما يؤثر على جودة عرض الشغل المحتمل، حيث بلغت نسبة الذين لا يتوفرون منهم على أي مستوى تعليمي 45% على الصعيد الوطني (66,4 % في الوسط القروي مقابل 32,6 % في المدن)؛
- 21,2 % منهم يتوفرون على مستوى التعليم الأولي و 8 % فقط على مستوى التعليم العالي؛
- بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة التي قضاها الأشخاص البالغين 25 سنة فما فوق 4,4 سنوات سنة 2014 (5,8 سنوات بالوسط الحضري و 1,9 سنة بالوسط القروي).

معدل الأمية يبقى مرتفعا

مبيان 9 : تطور معدل الأمية للسكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق حسب النوع الاجتماعي (1960 - 2014) (ب %)

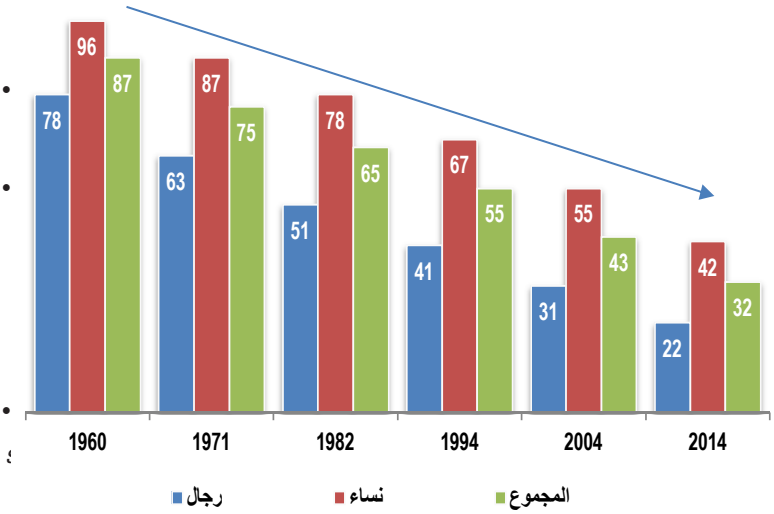

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- حقق المغرب تقدما كبيرا في مجال محو الأمية، حيث انتقل معدل الأمية، للأشخاص البالغين10 سنوات فما فوق، من87 % سنة 1960 إلى 32 % سنة 2014؛
- تجلى هذا الانخفاض خاصة في الوسط القروي و في صفوف الرجال؛
- استفاد ما يقرب 6,8 مليون شخص من برامج محو الأمية خلال العشر سنوات الماضية، أي ما يعادل 680.000 مستفيد في المتوسط السنوي (المصدر : اليونيسكو والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية)؛
- تبقى نسبة الأمية مرتفعة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم مابين 15 و 24 سنة (حوالي 36 %)، الشيء الذي يؤثر سلبا على مستوى تأهيل السكان النشيطين وكذا إنتاجية العمل.

- على الرغم من انخفاضه، لا يزال مستوى الأمية مرتفعا في أوساط السكان، ويخفي تفاوتات كبيرة. لهذا تبقى ظاهرة الأمية جد معقدة وتتطلب المزيد من الجهود.

تعاريف

متوسط معدل النمو السكاني

هو معدل زيادة العدد الإجمالي للسكان في المتوسط السنوي خلال حقبة زمنية، على سبيل المثال عدد السنوات بين فترتي الإحصاء العام للسكان والسكنى (في الغالب عشر سنوات).

نسبة التمدن

تمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية من مجموع السكان.

معدل الإعالة الديموغرافي

يقيس نسبة الساكنة البالغة من العمر أقل من 15 سنة وأكثر من 60 سنة (السكان خارج سن النشاط) على الساكنة في سن النشاط (15 – 59 سنة). ويمكن تقسيمه إلى مؤشر إعالة الشباب دون 15 سنة، ونسبة إعالة الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق.

معدل الأمية

هو نسبة السكان غير القادرين على القراءة والكتابة، ويقدر معدل الأمية بعدد الأميين البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق من إجمالي حجم ساكنة هذه الفئة العمرية.

معدل الخصوبة الكلي

يتجلى في متوسط عدد الأطفال الأحياء الذين تنجبهم المرأة في نهاية حياتها الإنجابية إذا بقيت الظروف الحالية مستمرة على مدى الحياة الإنجابية.

منسوب أو تعادل القدرة الشرائية

هو عامل لتحويل تعادل القدرة الشرائية وهو عدد وحدات عملة البلد اللازمة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية والتي يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. يمكن هذا العامل على المستوى الدولي من تسهيل المقارنة بين البلدان فيما يخص مؤشراتها الاقتصادية باستعمال وحدة قياس موحدة تأخذ بعين الاعتبار مستوى التضخم في هاته البلدان

الناتج الداخلي الخام

هو مجموع قيمة الإنتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في بلد معين خلال سنة معينة. ويحسب اعتمادا على عدة مكونات منها: قيمة الاستهلاك الخاص، الاستثمارات، مصاريف الدولة، الفرق بين قيمة كل من الصادرات والواردات. وهو مجموع القيم المضافة المنتجة من طرف العملاء الاقتصاديين. ويعتبر تطور الناتج الداخلي الخام بالحجم مؤشرا لقياس نسبة نمو النشاط الاقتصادي.

الحساب الجاري لميزان الأداءات / الناتج الداخلي الخام

هو حساب المعاملات الجارية لميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

معدل التغطية التجارية

هو نسبة تغطية الصادرات للواردات، وقد يخص تبادل منتج أو عدة منتجات.

التضخم

هو المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن، ويقاس عموما من خلال الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك الذي يلخص تطور أسعار مختلف السلع والخدمات.

عرض الشغل

تعتمد مقاربة عرض الشغل على معرفة السمات البارزة للتطورات الديموغرافية المتعلقة بمشاركة السكان في النشاط الاقتصادي (الجانب الكمي) من جهة، ومعرفة المؤهلات والمستوى التعليمي وكذا دوافع الساكنة النشيطة (الجانب النوعي) من جهة أخرى. ويعتمد تحليل عرض الشغل أساسا على معطيات البحث الوطني حول التشغيل للمندوبية السامية للتخطيط (مؤشرات تطور حجم اليد العاملة و التي يتم الحصول عليها باستخدام مقاربة البحث لدى الأسر، كما يتم اللجوء الى جل المعطيات التي توفرها الأنظمة الاحصائية للتعليم العالي والتكوين المهني.

هكذا، وبناء على الإحصائيات المتاحة، عرفت سنة 2017 استمرار تراجع معدلات النشاط والتشغيل، مسجلة على التوالي 46,7 % و41,9 %. مما يشير إلى وجود مشكل هيكلي متنامي يتجلى في عدم مشاركة فئات مهمة من السكان في النشاط الإقتصادي ولاسيما النساء والشباب. الشيء الذي نتج عنه استمرار نمو عدد السكان غير النشطين بمعدل يفوق نمو عدد السكان النشيطين، مما سيؤدي إلى الرفع من مستوى معدل الإعالة الإقتصادي. بالإضافة إلى التفسيرات التقليدية مثل الاكراهات العائلية بالنسبة للنساء، ومتابعة الدراسة بالنسبة للشباب، تظل ظاهرة عدم النشاط غير مفهومة في غياب دراسات معمقة ويتضح ذلك من خلال الأعداد الكبيرة المسجلة من طرف الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين، حيث بلغ معدلهم 29,3 % سنة 2017 مقابل 25 % سنة 2016 .

ومن جهته، لا يزال معدل البطالة الذي تجاوز 10 % سنة 2017 يعرف تفاوتًا مهما حسب مكان الإقامة والسن والشهادة المحصل عليها، حيث سجلت معدلات البطالة الأكثر ارتفاعا عند الشباب وحاملي الشهادات وفي الوسط الحضري.

وفيما يحص الوافدون الجدد المحتملون على سوق الشغل، فقد تم تسجيل تخرج أكثر من 110.000 شخص من مؤسسات التعليم العالي (الجامعات العمومية والخاصة ومؤسسات تكوين الأطر....)، كما تخرج حوالي 182.100 شخص من مؤسسات التكوين المهني برسم سنة 2016. هذا، وقد بلغ العدد الإجمالي لخريجي نظام التعليم والتكوين 292.500 خريج برسم سنة 2016. لكن على الرغم من تواضع هذه المعطيات التي تدل على مدى ضعف المستوى التعليمي والتكويني لليد العاملة، تضل فئة حاملي الشهادات الأكثر عرضة للبطالة وتعاني من صعوبة الإدماج في سوق الشغل خصوصا في صفوف حاملي الشهادات الجامعية.

خريجو التعليم العالي الجامعي: القطاع العمومي

جدول 3 : تطور عدد المسجلين الجدد وعدد الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الجامعي

	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017*
عدد المسجلين الجدد	157 677	191 614	186 401	197 035	213 449	202 613	209 143
نسبة الإناث منهم (ب %)	47,9	48,3	47,7	47,5	47,8	48,8	-
عدد الطلبة	447 801	541 375	607 145	677 391	750 130	781 505	822 191
نسبة الإناث منهم (ب %)	47,6	48	48,5	48,2	47,8	48,2	49
نسبة الأجانب (ب %)	2	1,6	1,5	1,4	1,2	1,4	-
عدد حاملي الشهادات	58 061	62 931	71 486	87 857	94 989	98 129	-
نسبة الإناث منهم (ب %)	47,7	50,3	49	49	49,2	-	-

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
*(معطيات مؤقتة)

- سجل عدد طلبة التعليم العالي الجامعي تزايدا ملموسا في الفترة بين 2012-2011 و 2018-2017 حيث تضاعف عددهم منتقلا بذلك من 447.801 برسم سنة 2012-2011 إلى 822.191 في 2018-2017، 49% هن إناث؛
- ارتفع عدد خريجي التعليم العالي الجامعي بنسبة 11,1 % في المتوسط السنوي ، خلال الخمس السنوات الأخيرة ، ليصل بذلك إلى أكثر من 98.000 خريج برسم سنة 2017-2016.

مبيان 10 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب نوع التكوين

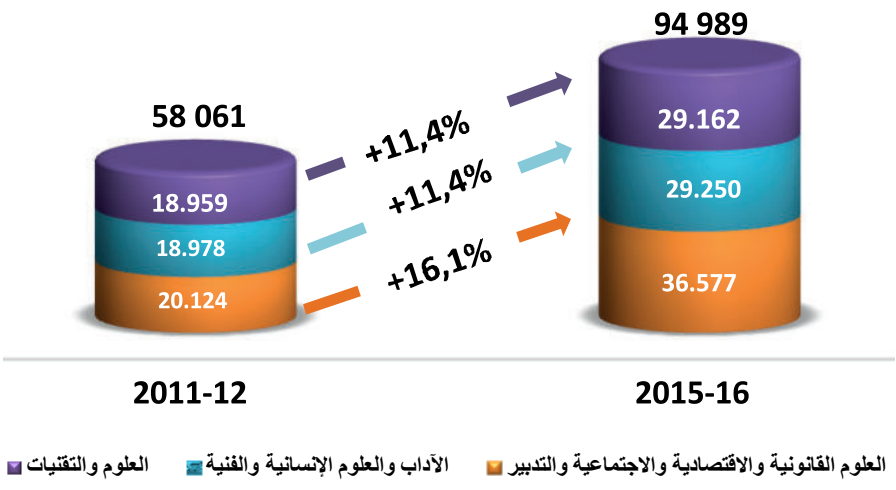

- سجل ارتفاعا ملحوظا في عدد خريجي الجامعات، على الخصوص في صفوف خريجي كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتسيير، حيث انتقلت نسبتهم من 34,7 % سنة 2012 إلى 38,5 % سنة 2016.

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

(1) يتعلق الأمر بحاملي شهادات التعليم العالي والبحث العلمي و خريجي التكوين المهني

مبيان 11 : توزيع عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب ميدان الدراسة (2016/2015)

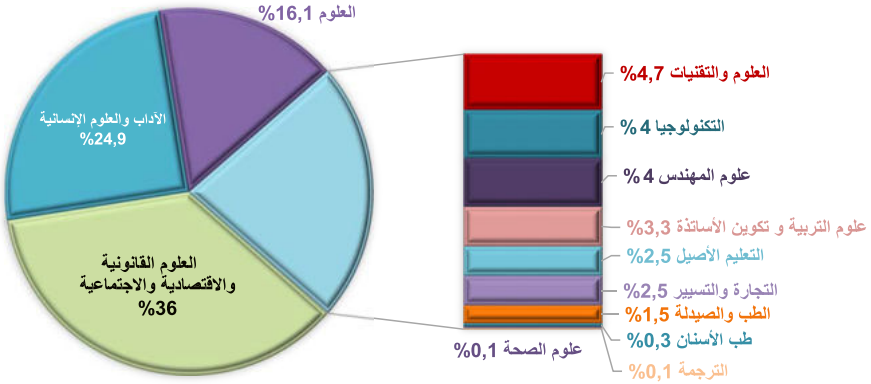

- يشكل خريجو كليات القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ما يقارب ثلثي خريجي الجامعات (61%)، يليهم خريجو كليات العلوم بنسبة 16 %.بينما تعرف باقي ميادين الدراسة نسب تتراوح ما بين 0,1 % و 4,7 %.

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

مبيان 12 : تطور توزيع عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب سلك التكوين بين سنتي 2012 و 2016

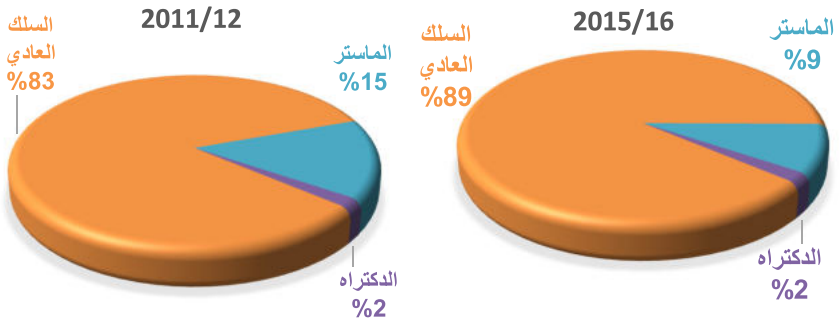

- أسفرت نتائج توزيع خريجي التعليم العالي الجامعي في الفترة ما بين 2012 و 2016، حسب أسلاك التكوين، عن تراجع نسبة خريجي الماستر لتصل إلى 9 % سنة 2016 مقابل 15% سنة 2012، أي بانخفاض قدر ب 6 نقط مئوية، في حين ارتفعت نسبة خريجي السلك العادي بمعدل 6 نقاط مئوية لتبلغ 89 % سنة 2016.

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

مبيان 13 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب الجامعة (جميع الأسلاك) ما بين سنتي 2012 و 2016

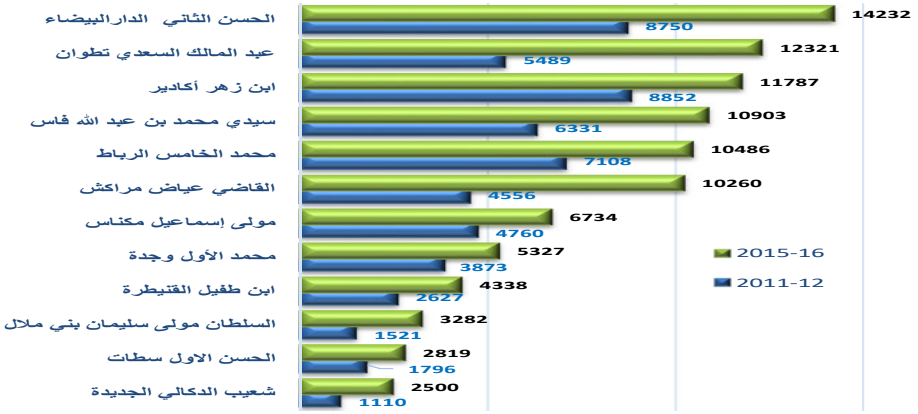

- زيادة ملحوظة في العدد الإجمالي لخريجي جميع الجامعات خلال الفترة 2012-2016؛
- استحواذ أربع جامعات على أكثر من نصف خريجي التعليم العالي الجامعي (51,4 %).

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

خريجو التعليم العالي: القطاع الخاص

جدول 4 : تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الخاص

	2012-2011	2013-2012	2013-1204	2015-2014	2016-2015	2017-2016
عدد المسجلين الجدد	8 314	9 137	7 881	8 363	9 566	10 623
عدد الطلبة	36 434	37 920	35 509	37 153	38 528	41 555
نسبة الإناث منهم (ب %)	44,2	42,9	34,6	39,7	46,2	46,2
نسبة الأجانب منهم (ب %)	10	10,6	16,6	13,7	17,6	16,9
عدد حاملي الشهادات	5 821	11 339	8 957	8 186	7 840	-

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

- ارتفاع عدد طلبة التعليم العالي الخاص بالنسبة لكل من المسجلين الجدد وكذلك الطلاب في طور التكوين، حيث التحق أكثر من 10.600 طالب بمؤسسات التعليم العالي الخاص خلال الموسم الدراسي 2016 - 2017، مسجلاً بذلك زيادةً بأكثر من 5% في المتوسط السنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة ؛
- ارتفع عدد الخريجين بنسبة 7،7 % في المتوسط السنوي خلال نفس الفترة، ليصل إلى أكثر من 7.800 طالب سنة 2016.

مبيان 14 : تطور عدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب ميدان الدراسة

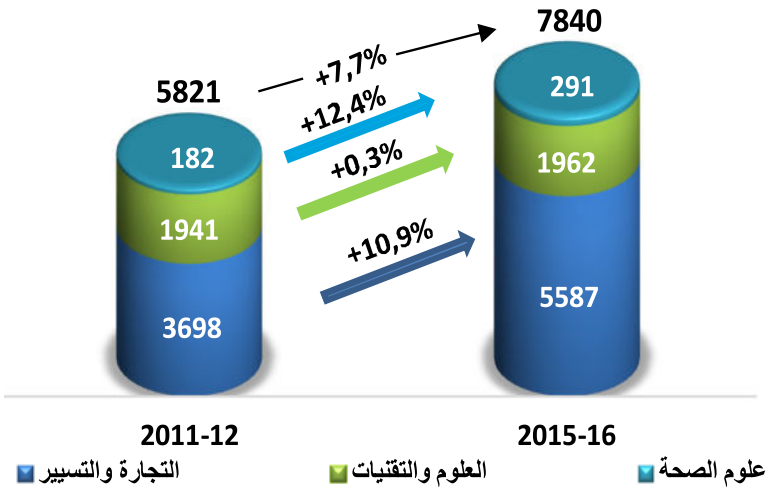

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

- يتمركز 71 % من خريجي التعليم العالي الخاص بشعبة التجارة والتسيير مقابل 25 % بشعبة العلوم والتكنولوجيا، في حين 4 % فقط هم خريجو شعبة العلوم الصحية.

- تستحوذ خمس مدن على أكثر من 92 % من خريجي التعليم العالي الخاص برسم سنة 2016، وهي: الدار البيضاء بنسبة 46 % والرباط ب 20 % ومراكش ب9 % وفاس ب 12 % وطنجة ب 6 % بينما تسجل باقي المدن نسب تتراوح ما بين 0,1 % و 2 %.

مبيان 15 : تطورعدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب موقع المؤسسة ما بين سنتي 2012 و 2016

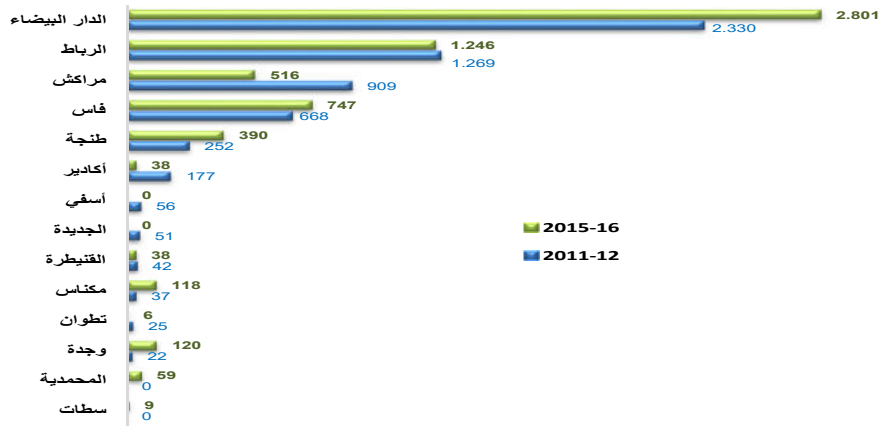

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

خريجو مؤسسات تكوين الأطر

جدول 5 : تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة و خريجي مؤسسات تكوين الأطر

	2012-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017[2]
عدد المسجلين الجدد	9 987	14 235	14 480	16 370	16 959	8 787
نسبة الإناث منهم (ب %)	52,5	53,3	52,3	50,8	48,4	49,9
عدد الطلبة	22 897	29 090	29 860	31 299	31 801	29 218
نسبة الإناث منهم (ب %)	53,7	55,3	55,4	55,3	53,3	53,5
عدد الأجانب (ب %)	4,8	3,5	3,1	3	2,8	3,3
عدد حاملي الشهادات	8 891	12 721	12 885	15 905	7 572	-
نسبة الإناث منهم (ب %)	49,2	53	47,2	50,5	35,5	-
نسبة الأجانب (ب %)	9,2	4,8	3,7	2,7	5,5	-

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

- بلغ عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حوالي 7.500 خريج برسم 2016-2015 مقابل 8.891 برسم سنة 2012-2011. حيث تراجعت نسبة الإناث من 49,2 % إلى 35,5 % وكذلك نسبة الأجانب من 9,2 % إلى 5,5 %.

مبيان 16 : تطور عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب نوع التكوين

- ارتفاع ملحوظ في عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر خصوصا في ميدان التكوين التربوي منتقلا من 3.170 خريج خلال الموسم الدراسي 2012-2011 إلى 8.584 خريج خلال 2015-2014.

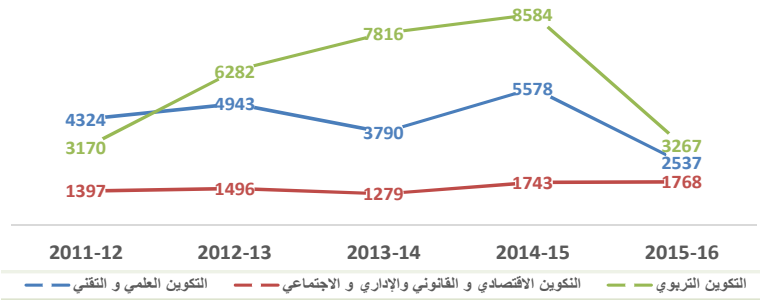

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

(2)تراجع عدد المسجلين الجدد بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين برسم سنة 2016-2017، بسبب تعويض النظام القديم بنظام التعاقد مع الخريجين. كما عرف عدد الخريجين تباينا ملحوظا، يمكن تفسيره بتأخر مغادرة المتدربين المسجلين بالمراكز برسم سنة 2016-2015 حتى الموسم الجامعي 2017-2016.

مبيان 17 : توزيع عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب ميدان الدراسة لسنة 2016/2015

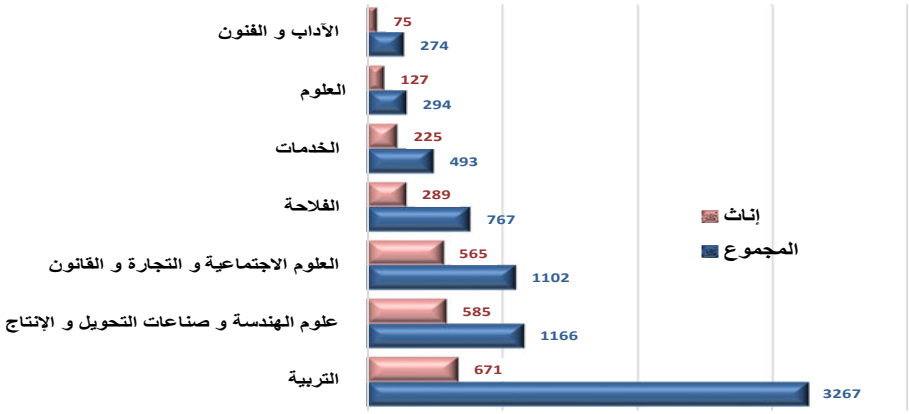

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

- حسب ميدان الدراسة، حوالي 75 % من خريجي مؤسسات تكوين الأطر هم في التخصصات التالية: التربية والهندسة وصناعات التحويل والإنتاج والعلوم الاجتماعية والتجارة والقانون، 32,9 % هن إناث.

خريجو مؤسسات التكوين المهني

جدول 6 : تطور أعداد متدربي وخريجي مؤسسات التكوين المهني حسب نمط التكوين

		2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016
التكوين داخل المؤسسات و بالتناوب	المتدربون	293 447	301 463	319 586	359 672	388 785	406 274
	الخريجون	130 342	133 576	140 462	151 620	164 939	-
التكوين بالتدرج المهني	المتدربون	34 302	30 518	30 979	31 660	30 079	30 345
	الخريجون	17 719	16 953	18 510	17 508	17 154	-
المجموع	المتدربون	327 749	331 981	350 565	391 332	418 864	436 619
	الخريجون	148 061	150 529	158 972	169 128	182 093	-

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

- عرفت عروض التكوين المهني الأولي[3] ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث استقبلت مؤسسات التكوين المهني أكثر من 436.000 متدرب برسم سنة 2017-2016 مقابل ما يقارب 328.000 متدرب في 2012-2011 ، وقد تضاعف عدد المتدربين منذ 2003-2002.
- كما ارتفع عدد خريجي مؤسسات التكوين المهني بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة، بنسبة تزيد عن 5% في المتوسط السنوي ليبلغ أكثر من 182.000 خريج سنة 2016.

مبيان 18 : خريجو مؤسسات التكوين المهني حسب القطاع المكون برسم سنة 2016

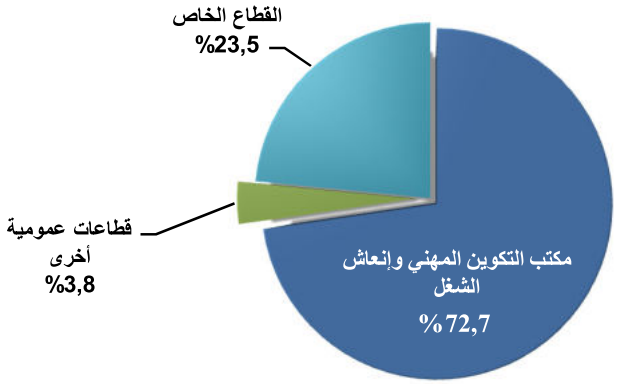

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

- حوالي 73 % من خريجي التكوين المهني هم من مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث يعرف عدد المتدربين داخل هذه المؤسسات تطورا كبيرا سنويا؛
- يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من 23 % من خريجي التكوين المهني، مما يفسر استقطاب القطاع الخاص لأكبر عدد من الشباب.

(3) يتألف التكوين المهني الأولي من التكوين داخل المؤسسات وبالتناوب وكذا التكوين بالتدرج المهني

مبيان 19 : توزيع خريجي مؤسسات التكوين المهني حسب

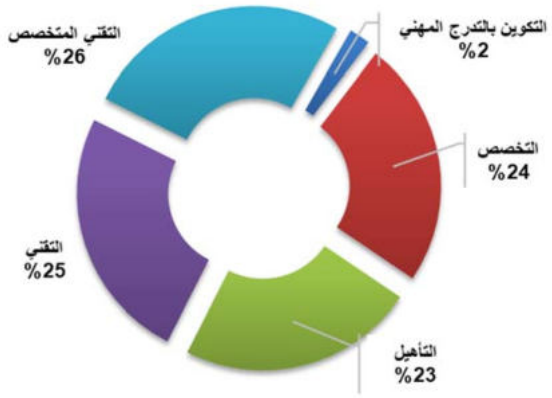

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

- باستثناء الحاصلين على شهادة التكوين بالتدرج المهني الذين تمثل نسبتهم 2% فقط من مجموع خريجي التكوين المهني، تبقى نسب المستويات الأخرى جد متقاربة، حيث تتراوح ما بين 23% بالنسبة لمستوى التأهيل و 26% بالنسبة للتقني المتخصص.

مبيان 20 : خريجو التكوين المهني حسب قطاعات التكوين برسم سنة 2016

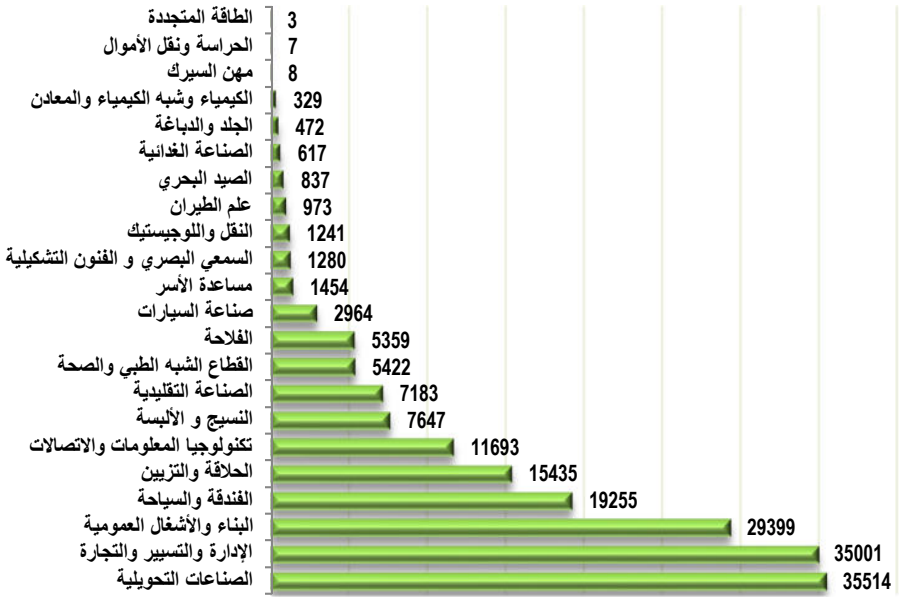

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

- حسب قطاع التكوين، سجل أكبر عدد من خريجي التكوين المهني بقطاعات الصناعات التحويلية والإدارة والتسيير والتجارة والبناء والأشغال العمومية، حيث استحوذت هذه القطاعات على أكثر من نصف الخريجين برسم سنة 2016.

مبيان 21 : توزيع خريجي التكوين المهني حسب الجهات برسم سنة 2016

- على الصعيد الجهوي، سجل أكبر عدد من خريجي التكوين المهني بالجهات التالية: الدارالبيضاء-سطات بنسبة 24 % والرباط - سلا- القنيطرة بنسبة 18,7 % وفاس-مكناس بنسبة 11,1 % بينما يتمركز أقل من 3 % من الخريجين بالأقاليم الجنوبية.

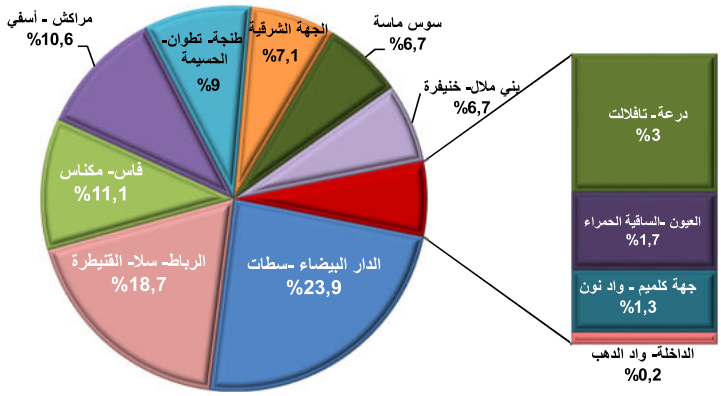

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

الوافدون الجدد المحتملون على سوق الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي التكوين المهني

- بلغ العدد الإجمالي لخريجي أنظمة التكوين والتعليم[4] أكثر من 292.500 خريج برسم سنة 2016 مقابل حوالي 220.800 خريج سنة 2012 ، أي تزايد عرض الشغل المحتمل بنسبة 7,3% في المتوسط السنوي خلال هذه الفترة؛
- عرفت بنية الخريجين حسب التكوين تراجعا لذى خريجي التكوين المهني ب 5 نقاط لتبلغ 62 % سنة 2016، في حين ارتفعت نسبة خريجي التعليم العالي ب 6 نقاط لتصل إلى 32 % خلال نفس الفترة.

مبيان 22 : تطورخريجي أنظمة التكوين والتعليم ما بين 2012 و 2016

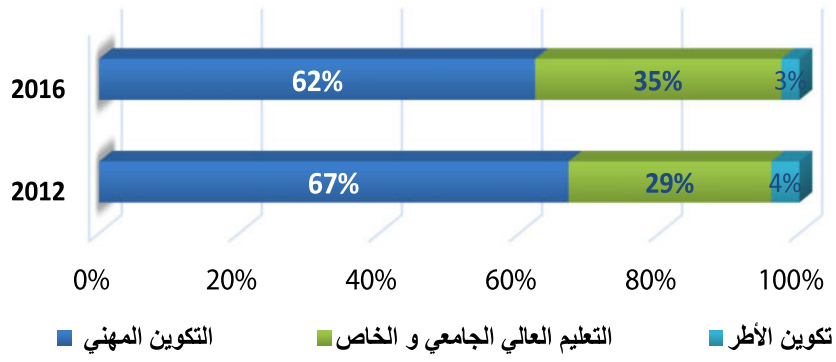

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

إدماج خريجي التكوين المهني[5] تسعة أشهر بعد التخرج (فوج سنة 2015)

مبيان 23 : معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب مستوى التكوين

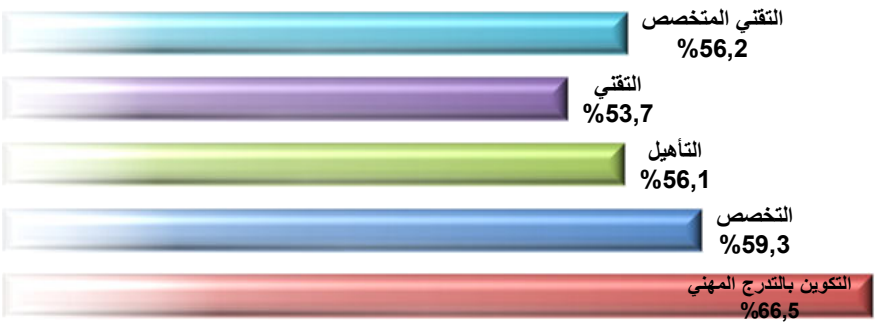

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

- يتراوح معدل تشغيل خريجي التكوين المهني بين 53,7% بالنسبة لمستوى التقني و66,5% بالنسبة لخريجي التكوين بالتدرج المهني، حيث تتجاوز معدلات تشغيل خريجي مستويات التخصص والتكوين بالتدرج المهني معدل التشغيل الإجمالي لخريجي التكوين المهني على الصعيد الوطني.

(4) يشمل خريجي التعليم العالي الجامعي والخاص ومؤسسات تكوين الأطر وكذاخريجي مؤسسات التكوين المهني

(5) بما فيهم خريجي التكوين بالتدرج المهني

مبيان 24 : معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب قطاعات التكوين

- بالنسبة للفوج 2015، سجل خريجو ثمانية قطاعات للتكوين المهني، معدلات التشغيل تفوق المعدل الوطني (56,7 %)، حيث تم تسجيل أكبر معدل التشغيل لدى خريجي قطاع الصيد البحري ب 76,6 % متبوعا بخريجي قطاع صناعة السيارات بنسبة 74,6 % في حين بلغ أقل معدل التشغيل في قطاع الجلد ب 46,6 %.

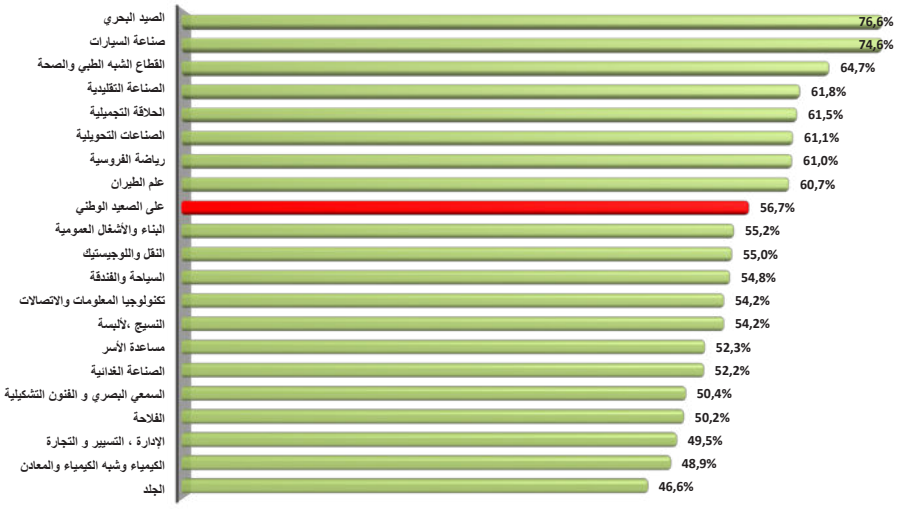

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

مبيان 25 : معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب الجهات

- سجلت ثمانية جهات معدلات تشغيل تفوق المتوسط الوطني (56,7 %) و قد سجل أعلى معدل التشغيل بجهة فاس - مكناس (61 %)، بينما سجل أدنى معدل التشغيل بجهة بني ملال - خنيفرة (46 %).

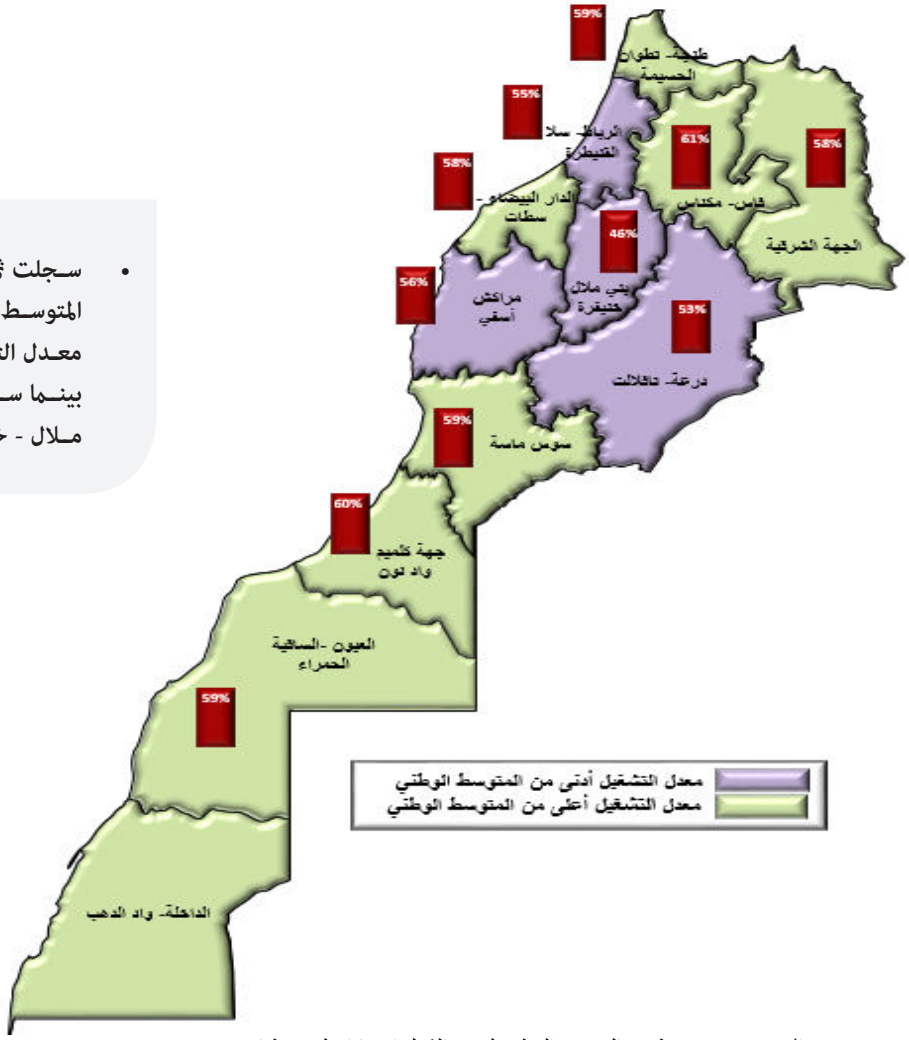

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

مبيان 26 : توزيع خريجي التكوين المهني المشتغلين حسب التغطية الصحية فوج سنة 2015

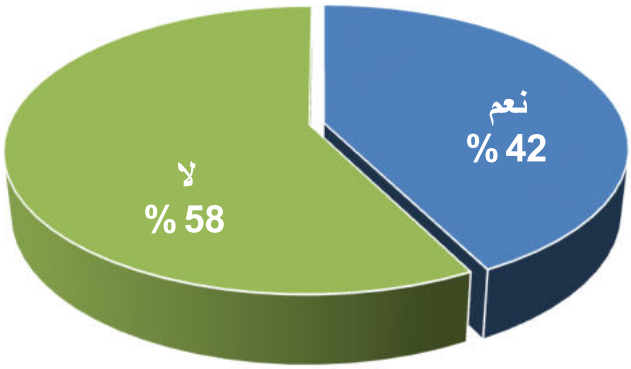

- بلغت نسبة الخريجين المشتغلين الذين لايتوفرون على تغطية صحية 58 % برسم سنة 2015، مسجلة بذلك، تحسنا ملموسا مقارنة مع خريجي فوج سنة 2012 (40,4 %)، أي بزيادة بأكثر من 8 نقاط.

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

مبيان 27 : توزيع خريجي التكوين المهني حسب نوع العقد والنوع الاجتماعي فوج سنة 2015

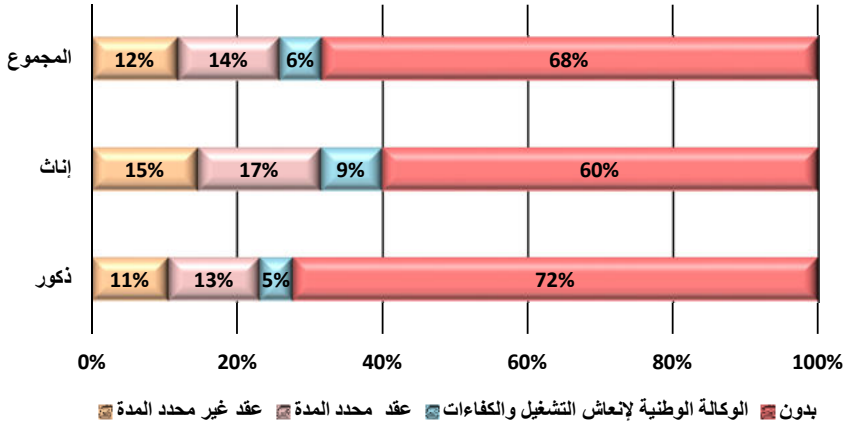

- أكثر من ثلثي خريجي التكوين المهني المندمجين في سوق الشغل، لا يتوفرون على عقد عمل مبرم مع المشغل (68 %)، حيث بلغت هذه النسبة 72% بالنسبة للذكور؛
- 6 % فقط من خريجي التكوين المهني استفادت من عقود الوكالة الوطني لإنعاش التشغيل و الكفاءات.

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

مبيان 28 : توزيع خريجي التكوين المهني المشتغلين حسب فئات الأجور فوج سنة 2015

- يحصل حوالي نصف خريجي التكوين المهني المشتغلين (47 %) على أجور تتراوح ما بين 2000 و 3000 درهم، بينما يحصل مايقارب 18 % على أجر يصل إلى أكثر من 3000 درهم ، وأكثر من ثلثي الخريجين المشغلين على أقل من 2000 درهم.

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

2- تراجع نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي

- عرف حجم السكان في سن النشاط ارتفاعا بنسبة 11% ما بين سنتي 2010 و2017، حيث انتقل من 23 إلى 25,5 مليون شخص.
- كما عرفت الساكنة النشيطة نموا قدره 4,1 % خلال نفس الفترة (منتقلة من 11,4 مليون إلى 11,9 مليون شخص ما بين سنتي 2010 و 2017). وقد عرفت نسبةالإناث لدى هذه الفئة تراجعا مستمرا (2,4 - نقطة) منتقلة من 26,8 % سنة 2010 إلى 24,4% سنة 2017 بالإضافة إلى ارتفاع معدل التحضر الذي انتقل بدوره من 52,4 % إلى 57,8% (+5,4 نقطة).
- تراجع معدل النشاط ب 2,9 نقطة مئوية حيث انتقل من 49,6% إلى 46,7 % خلال الفترة ذاتها .

جدول 7 : مستوى وخصائص الساكنة النشيطة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016(*)	2017
الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق) (بالالاف)	23 081	23 469	23 854	24 230	24 601	24 965	25 078	25 533
الساكنة النشيطة (15 سنة فما فوق) (بالالاف)	11 442	11 538	11 549	11 705	11 813	11 827	11 780	11 915
نسبة الإناث ضمن الساكنةالنشيطة (ب %)	26,8	26,7	26,3	26,8	27,2	27,1	24,2	24,4
نسبة النشيطين الحضريين (ب %)	52,4	52,8	53,2	53,1	53,4	53,5	57,8	57,8
نسبة الشباب (15-24 سنة) (ب %)	20,1	19,2	18,3	17,3	17,2	15,9	14,9	-
نسبة حاملي الشهادات (ب %)	37,7	38,7	40,0	40,2	41,4	42,3	43,2	-
عرض الشغل الإضافي (بالالاف)	128	96	11	156	108	364	-47	135
معدل النشاط (ب %)	49,6	49,2	48,4	48,3	48	47,4	47	46,7

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات محينه على أساس الإسقاطات الجديدة للسكان المعدة بالإعتماد على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

تطور السكان النشطين بين سنتي 2016 و2017

- ارتفع حجم الساكنة النشيطة بين سنتي 2016 و2017 ب 135 ألف شخص (+54.000 نشيط في المجال القروي و+81.000 نشيط في المجال الحضري) .

جدول : 8 تطور الساكنة النشيطة حسب وسط الإقامة (بالالاف)

	2016	2017	التطور 2017/2016
الساكنة النشيطة (15 سنة فما فوق)	11780	11915	135
الوسط الحضري	6806	6887	81
الوسط القروي	4974	5028	54

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

جدول 9 : تطور معدل النشاط (ب %)

	2016			2017		
	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
معدل النشاط	43	53,8	47	42,4	54,1	46,7
رجال	68,7	78,2	72,2	67,6	78,4	71,6
نساء	18,5	29,3	22,4	18,4	29,6	22,4
الشباب 15-24 سنة	22,1	35,5	27,5	22,9	36,2	28,2
حاملي الشهادات	47	46,8	47	47,1	48,1	47,3
غير حاملي الشواهد	38	56,2	47	36,7	56,7	46,5

المصـدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- **ارتفـع معـدل نشـاط الشـباب الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين 15 و24 سـنة ب 0,7 نقطـة حيـث انتقـل مـن 27,5 % سـنة 2016 إلى 28,2 % سـنة 2017.**
- **كـم ارتفـع معـدل نشـاط حامـلي الشـواهد ب 0,3 نقطـة ليصـل إلى 47,3 %، بينـما تراجـع نفـس المعـدل بالنسـبة لغـير حامـلي الشـهادات بخمـس نقـاط ليسـتقر في حـدود 46,5 %.**

مبيان 29 : تطور معدل النشاط حسب النوع الإجتماعي (ب %)

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- **في سـنة 2017، تراجـع معـدل النشـاط في صفـوف الرجـال ب 0,6 نقطـة مقارنـة مـع سـنة 2016 ليصـل إلى 71,6 %. بينـما ظـل مسـتقرا بالنسـبة للنسـاء (22,4 %).**
- **ويبقى الفارق في نسبة النشاط بين الرجال والنساء مهما: حيث يقدر الفارق بين معدلي النشاط ب 49,2 نقطة لصالح الرجال.**

مبيان 30 : معدل النشاط حسب الجهات سنة 2017

- سجلت كل من جهتي الدار البيضاء-سطات و مراكش-آسفي معدلات نشاط تقدر ب 50,5% و48,4 % على التوالي اي ما يفوق المعدل الوطني. في حين، سجلت أدنى معدلات النشاط في الجهات التالية : فاس مكناس (43,6%) سوس ماسة (43,4%) درعة تافيلالت (40,2%).
- بلغ معدل النشاط في صفوف النساء 22,4 % سنة 2017. بيد ان هذا المعدل المتوسط يخفي مظاهر تفاوت كبير بين الجهات. باعتبار ان معدل مشاركة المرأة في جهة الشرق هو الأدنى على المستوى الوطني (16,5 %). على عكس جهة الدار البيضاء - سطات التي سجلت أعلى معدل (28,4%).

(*) معدل النشاط في الجهات الجنوبية الثلاث (كلميم واد نون ، العيون الساقية الحمراء ،الداخلة وادي الذهب)
المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

3. الإحباط في الولوج الى سوق الشغل

- عرف حجم السكان غير النشطين نموا مستمرا، منتقلا من 11,6 مليون شخص سنة 2010 إلى 13,6 مليون شخص سنة 2017، بمعدل نمو قدره 17,2%.
- في سنة 2017، بلغت نسبة الاشخاص غير النشيطين 53,3% من مجموع الساكنة في سن النشاط (مقابل 53% سنة 2016). حيث تراجعت نسبة السكان غير النشيطين في المجال القروي مقارنة مع سنة 2016 (-0,3 نقطة)، بينما ارتفعت هذه النسبة في المجال الحضري ب +0,6 نقطة.
- تشكل ربات البيوت أكثر من نصف السكان غير النشيطين (56,6%) يليهم الأشخاص المتمدرسون (22,8%).

جدول : 10 تطور الساكنة غير النشيطة (15 سنة فما فوق) ما بين 2010 و2017

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الساكنة غير النشيطة (بالملايين)	11,6	11,9	12,3	12,5	12,8	13,1	13,3	13,6
ربات البيوت (ب %)	59,6	58,9	58,9	58,5	-	-	-	56,6
طلبة او تلاميذ (ب %)	22	22,4	22,4	22,8	-	-	-	22,8
غير نشيطين آخرين (ب %)	18,5	18,7	18,7	18,7	-	-	-	20,6
معدل نمو الساكنة الغير نشيطة (ب %)	2,4	2,5	3,1	1,8	2,1	2,7	1,2	2,4

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 31 : تطور نسبة السكان غير النشيطين ضمن الساكنة في سن النشاط

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 32 : الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق) حسب نوعية النشاط (2017)

- شكلت النساء سنة 2017 ثلاثة أرباع الساكنة غير النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق (10,5 مليون امرأة غير نشيطة).

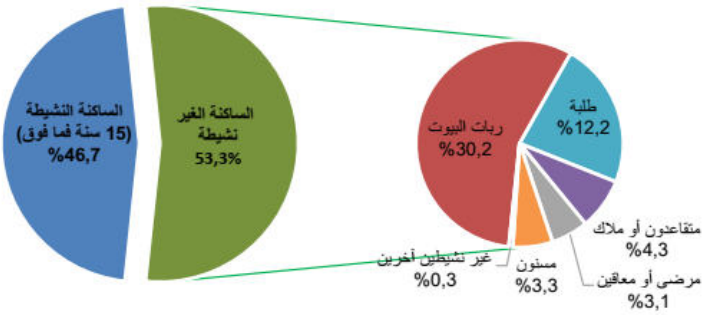

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 33 : توزيع الساكنة غير النشيطة حسب نوعية عدم النشاط والنوع الإجتماعي سنة 2017

- يعد عدم النشاط عند النساء، أكثر حدة وذو طبيعة مختلفة. فإذا كان عدم النشاط عند الرجال مقترنا بالتعليم في نصف الحالات (49,1 % مقابل 13,4 % بالنسبة للنساء)، فإن معظم النساء غير النشيطات هن ربات بيوت (76,6 %).

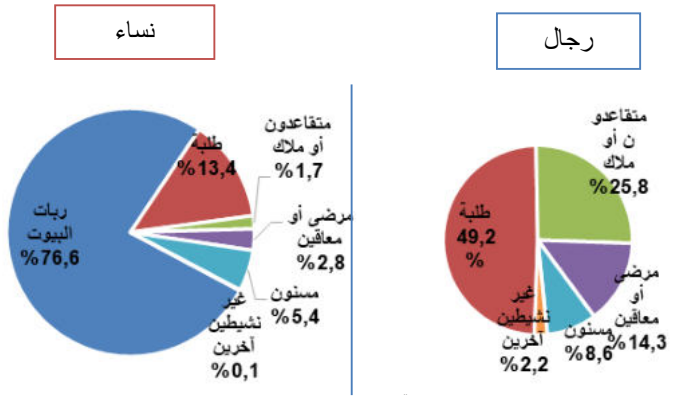

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

- بلغ عدد الشباب (NEET) البالغين من العمر ما بين 15 و 24 سنة أكثر من 1,6 مليون سنة 2016 . وهو ما يمثل نسبة مهمة من اليد العاملة الشابة المحتملة في المغرب.

جدول 11 : مؤشر NEET حسب النوع الإجتماعي والفئات العمرية سنة 2016

	15-17 سنة	18-24 سنة	15-24 سنة*
NEET (بالألاف)	300	1385	1685
مؤشرNEET (ب%)	14,2	34,6	25
رجال (ب %)	5,1	15,5	11,7
نساء (ب %)	24,6	53,5	44,0

(*) بلغ مؤشر NEET سنة، 2017 لفئة (15-24 سنة) 29,3%. الأرقام المفصلة حسب الفئات العمرية ليست متوفرة

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 34 : مؤشرNEET حسب النوع الإجتماعي و الفئات العمرية سنة 2016

- 78% من (NEET) هن نساء و خاصة البالغات من العمر 18-24 سنة.

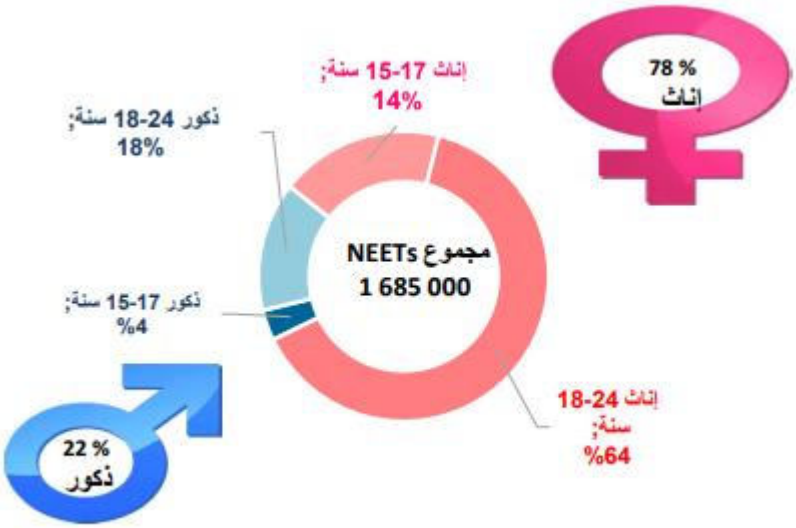

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- خلال سنة 2016، 25% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة هم بدون عمل وخارج نظام التعليم ومنظومة التكوين، أي ما يقدر بشاب من بين أربعة شباب.
- و مقارنة مع الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 24 سنة، فإن هذا المعدل أقل بكثير لدى البالغين من العمر ما بين 15 و 17 سنة.
- تسجل فوارق ملحوظة بين الذكور و الإناث: بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة، يصل هذا المعدل إلى 5,1 % للذكور و24,6 % للإناث. أما بالنسبة للشباب بين 18 و24 سنة، فإن مؤشر NEET بلغ 53,5% عند النساء الشابات مقابل 15,7% عند الذكور.

مبيان 35 : مؤشر NEET حسب النوع و الفئات العمرية سنة 2016 (ب %)

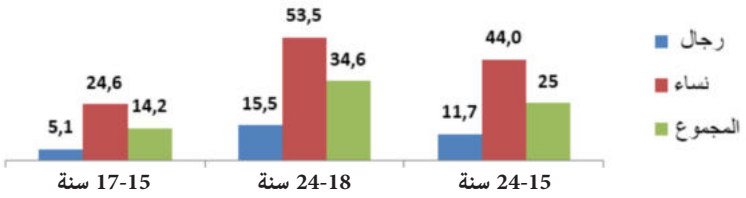

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 36 : تطور مؤشر NEET حسب النوع ما بين سنتي 2016 و 2017 (ب %)

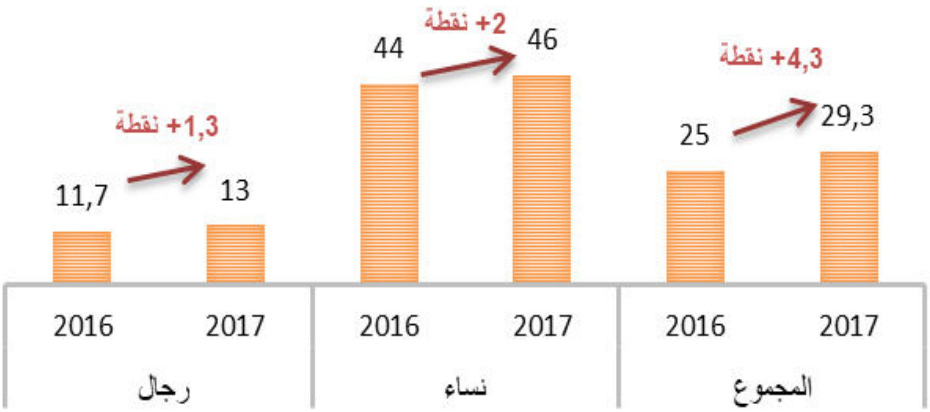

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- ارتفع مؤشر NEET للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة بمقدار 4,3 نقطة حيث انتقل من 25 % إلى 29,3 % بين سنتي 2016 و 2017. و ذلك نتيجة ارتفاع قدره نقطتين في صفوف النساء، وزيادة قدرها 1,3 نقطة في صفوف الذكور.

مبيان 37 : تطور مؤشر NEET ما بين 2010 و 2017 (ب %)

- يتميز تطور مؤشر NEET على المدى البعيد بتراجع طفيف بين سنتي 2010 و 2013 (1,5-نقطة) وانخفاض اكثر حدة بين 2013 و 2016 ليصل إلى 25 % ثم ليرتفع إلى 29,3 % سنة 2017.

المصدر: تقديرات المرصد الوطني لسوق الشغل (2010-2013) و معطيات المندوبية السامية للتخطيط (2015-2017), سنة 2014 غير متوفرة.

مبيان 38 :مؤشر NEET حسب الجهات سنة 2017

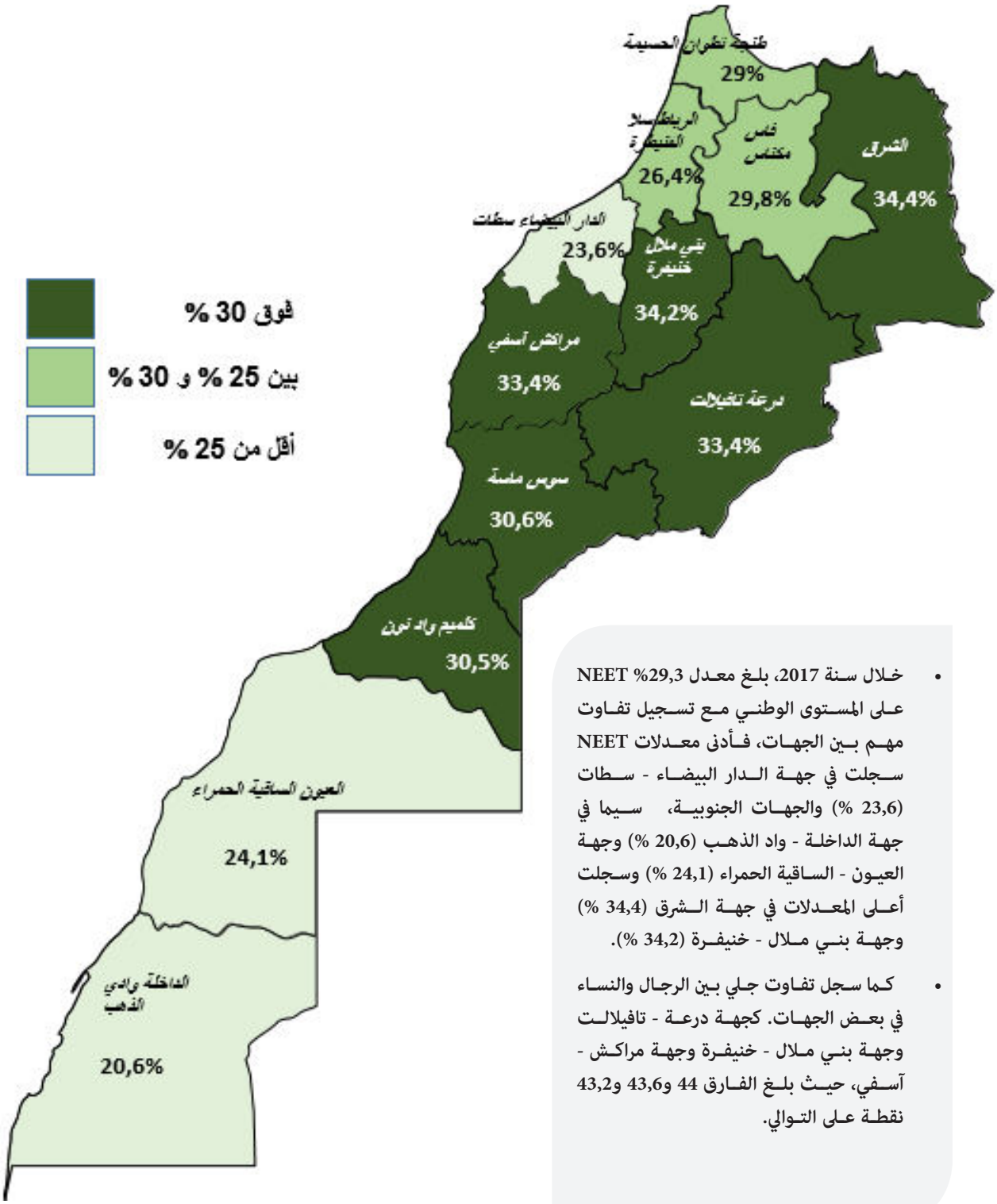

- خلال سنة 2017، بلغ معدل NEET %29,3 على المستوى الوطني مع تسجيل تفاوت مهم بين الجهات، فأدنى معدلات NEET سجلت في جهة الدار البيضاء - سطات (23,6 %) والجهات الجنوبية، سيما في جهة الداخلة - واد الذهب (20,6 %) وجهة العيون - الساقية الحمراء (24,1 %) وسجلت أعلى المعدلات في جهة الشرق (34,4 %) وجهة بني ملال - خنيفرة (34,2 %).
- كما سجل تفاوت جلي بين الرجال والنساء في بعض الجهات. كجهة درعة - تافيلالت وجهة بني ملال - خنيفرة وجهة مراكش - آسفي، حيث بلغ الفارق 44 و43,6 و43,2 نقطة على التوالي.

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

4. انتشار وتفاوت في نسب البطالة

- في سنة 2017، بلغ عدد الأشخاص العاطلين 1,2 مليون شخص، بزيادة قدرها 179 000 شخص مقارنة مع سنة 2010. وبلغت نسبة الإناث 35,1 % من مجموع العاطلين، وقد ارتفعت هذه النسبة ب 6,2 نقطة بالمقارنة مع سنة 2010 حين قدرت ب 28,3 %.
- عرف حجم السكان النشيطون العاطلون ارتفاعا مهما بالمدن مقارنة بالقرى، حيث ارتفع عدد العاطلين بنسبة 3 % سنويا ما بين سنتي 2010 و2017 بالمجال الحضري. بينما تراجع معدل النمو السنوي المتوسط للساكنة النشيطة العاطلة في المجال القروي بنسبة 0,9 %.

جدول 12 : مستوى وخصائص البطالة*

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان النشيطون العاطلون (بالالاف)	1037	1028	1038	1081	1167	1148	1167	1216
بالوسط الحضري (بالالاف)	823	817	824	871	934	924	966	1015
بالوسط القروي (بالالاف)	214	211	214	210	233	224	201	201
نسبة الإناث ضمن السكان النشيطين العاطلين (%)	28,3	30,6	29,1	27,8	28,6	29,2	34,5	35,1

(*) حسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن الساكنة النشيطة العاطلة تتضمن أيضا الأشخاص المحبطين الذين يئسوا من البحث عن شغل.
المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 39 : تطور حجم السكان النشيطين العاطلين حسب النوع الإجتماعي

- خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010 و2017، عرف معدل النمو السنوي المتوسط للساكنة النشيطة العاطلة ارتفاعا قدره 2,3 %. نتيجة نمو قدره 5,5 % في صفوف النساء و 0,9% في صفوف الرجال

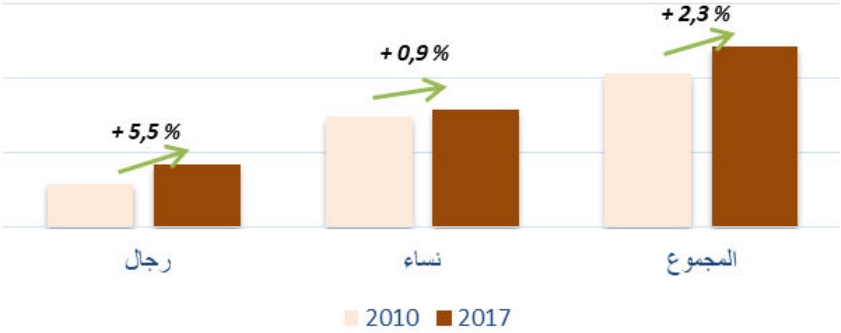

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 40 : تطور حجم السكان النشيطين العاطلين حسب النوع الإجتماعي

- ارتفع حجم الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل بنسبة 3,2 % عند الرجال مقابل 6 % عند النساء بين سنتي 2016 و2017.

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 41 : الساكنة النشيطة العاطلة حسب الشهادة سنة 2016

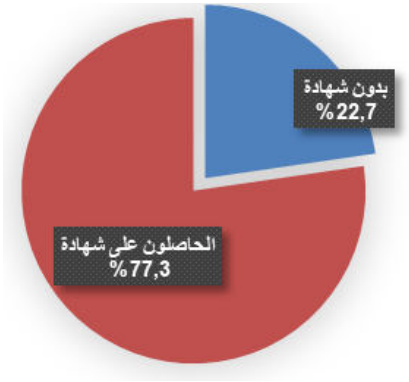

مبيان 42 : الساكنة النشيطة العاطلة حسب الفئات العمرية سنة 2016

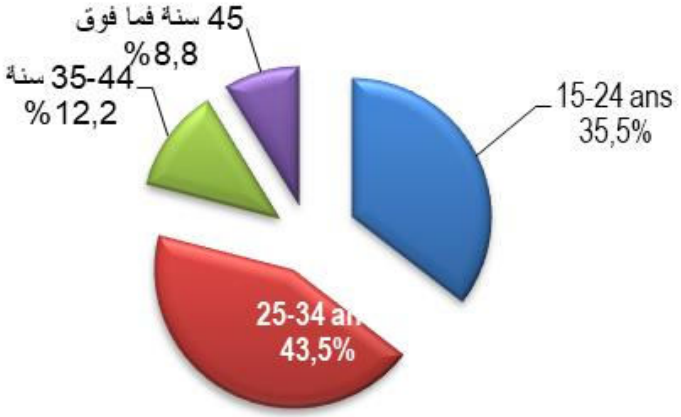

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- سجلت أعلى معدلات البطالة عند الشباب وحاملي الشهادات. ففي سنة 2016، مثلت الفئة العمرية 15-24 سنة أكثر من ثلث الساكنة النشيطة العاطلة (35,5 %)، وحاملي الشهادات أكثر منل ثلاثة أرباع العاطلين (77,3 %).

جدول 13 : تطور معدل البطالة (ب %)

معدل البطالة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة عل المستوى الوطني	9,1	8,9	9,0	9,2	9,9	9,7	9,9	10,2
الوسط الحضري	13,7	13,4	13,4	14,0	14,8	14,6	14,2	14,7
الوسط القروي	3,9	3,9	4,0	3,8	4,2	4,1	4,0	4,0
رجال	8,9	8,4	8,7	9,1	9,7	9,4	8,6	8,8
نساء	9,6	10,2	9,9	9,6	10,4	10,5	14,1	14,7
الشباب (15ـ24سنة)	17,6	17,9	18,6	19,3	20,1	20,8	25,8	26,5
بدون شهادة	4,5	4,0	4,0	4,5	4,7	4,1	3,8	3,8
الحاصلون عل شهادة	16,7	16,7	16,4	16,3	17,2	17,3	17,6	17,9

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- بلغ معدل البطالة 9,1 % سنة 2010. و بعد استقرار نسبي بين سنتي 2010 و2013، ارتفع الى حوالي9,9 % خلال الفترة 2014-2016، قبل أن يصل إلى 10,2 % سنة 2017.
- تعتبر النساء الأكثر تضررا من هذا ا رتفاع، حيث ارتفع معدل البطالة في صفوف النساء بنسبة 5,1 نقطة بين سنتي 2010 و2017، مقابل انخفاض بنسبة 0,1 نقطة بالنسبة لنظرائهم من الرجال.

مبيان 43 : تطور معدل البطالة حسب النوع الإجتماعي (ب %)

- ارتفع معدل بطالة النساء ب 0,6 نقطة بين سنتي 2016 و 2017 مقابل 0,2 عند الرجال. وتعاني النساء من البطالة بشكل أكبر من الرجال، إذ انتقلت البطالة بينهن إلى 14,7 % سنة 2017 مقابل 8,8 % عند الرجال.

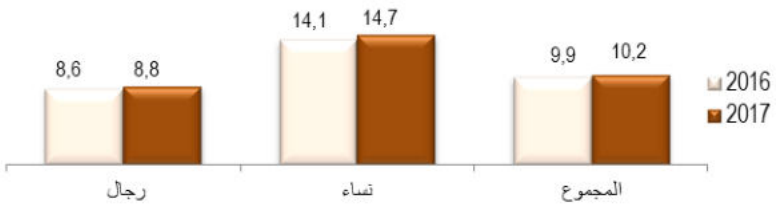

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 44 : تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة (ب %)

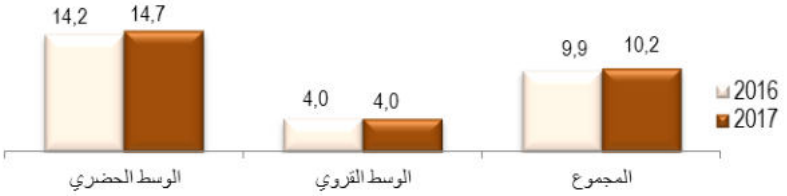

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- بلغ معدل البطالة في المجال الحضري 14,7 % بزيادة قدرها 0,5 نقطة سنة 2017 مقارنة مع السنة الماضية، بينما ظل مستقرا في المجال القروي (4%).

مبيان 45 : تطور معدل البطالة حسب الشهادة (ب %)

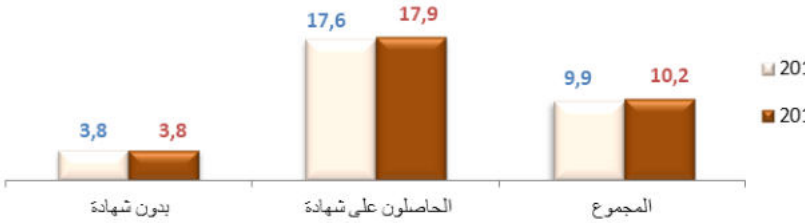

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- يفوق معدل البطالة عند حاملي الشهادات الغير حاصلين على شهادة. ففي سنة 2017، ظل معدل البطالة لغير الحاصلين على شهادة مستقرا عند 3,8 %. أما بالنسبة لحاملي الشهادات، فقد ارتفع معدل البطالة إلى 17,9 % بزيادة 0,3 نقطة.

مبيان 46 : معدل البطالة حسب الشهادة (ب %) سنة 2016

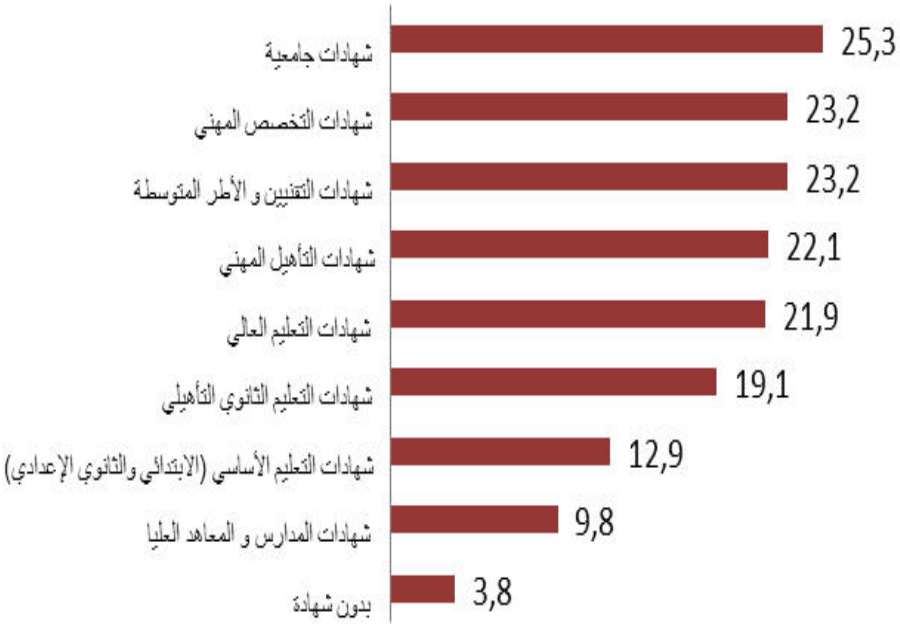

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- ارتفع معدل البطالة سنة 2016، الى 25,3 % عند خريجي التعليم العالي، و23,2 % عند حاملي شهادة تقني أو أطر متوسطة أو شهادة متخصصة في التكوين المهني و 22,1 % للحصلين على شهادة التأهيل المهني.

وقع قوي للبطالة الطويلة الأمد

مبيان 47 : السكان النشيطون العاطلون حسب النوع الإجتماعي ومدة البطالة (2016)

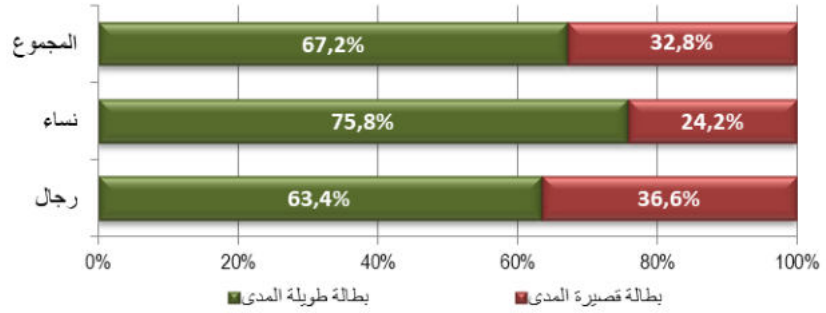

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

- حوالي ثلثي العاطلين عن العمل (67,2 %) يبحثون عن عمل منذ اكثر من سنة.
- النساء أكثر عرضة للبطالة طويلة الأمد (75,8 %) مقارنة مع نظرائهم الرجال (63,4%).

انتقائية عالية عند الدخول إلى سوق العمل

مبيان 48 : السكان النشيطون العاطلون حسب النوع الإجتماعي و نوعية البطالة (2016)

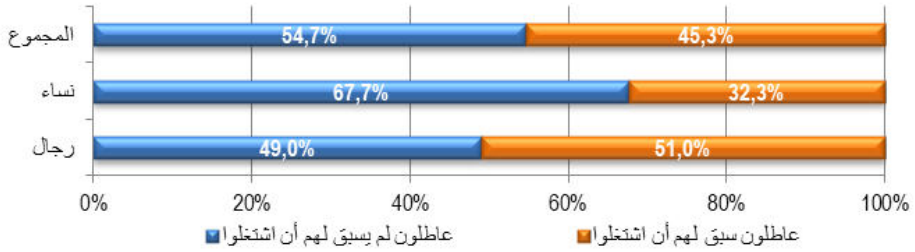

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

- خلال سنة 2016، 45,3 % من العاطلين سبق لهم ولوج سوق الشغل. و 54,7 % لم يسبق لهم العمل من قبل. ويختلف التوزيع حسب النوع الإجتماعي: 67,2 % من النساء العاطلات لم يسبق أن اشتغلن و 51 % من الرجال العاطلين قد سبق لهم أن زاولوا عملا.

خصائص الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل

- يظهر تحليل البيانات عن الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل لسنة 2017 أن الباحثين عن عمل هم في الغالب من الرجال (64,9 %)، يقطنون في المجال الحضري (83,5 %) وتتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة (65,2%)، ويبحثون عن العمل منذ أكثر من سنة (71,2 %).

خصائص العاطلين (2017)	
▪ 58,4 % هم طالبو العمل لأول مرة	▪ 65,2 % هم شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15و29 سنة
▪ 71,2 % يعانون من البطالة طويلة الأمد (أكثر من سنة)	▪ 36 % منهم حاصلون على شهادة من مستوى عال

المصدر المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

مبيان 49 : معدل البطالة حسب الجهة سنة 2016

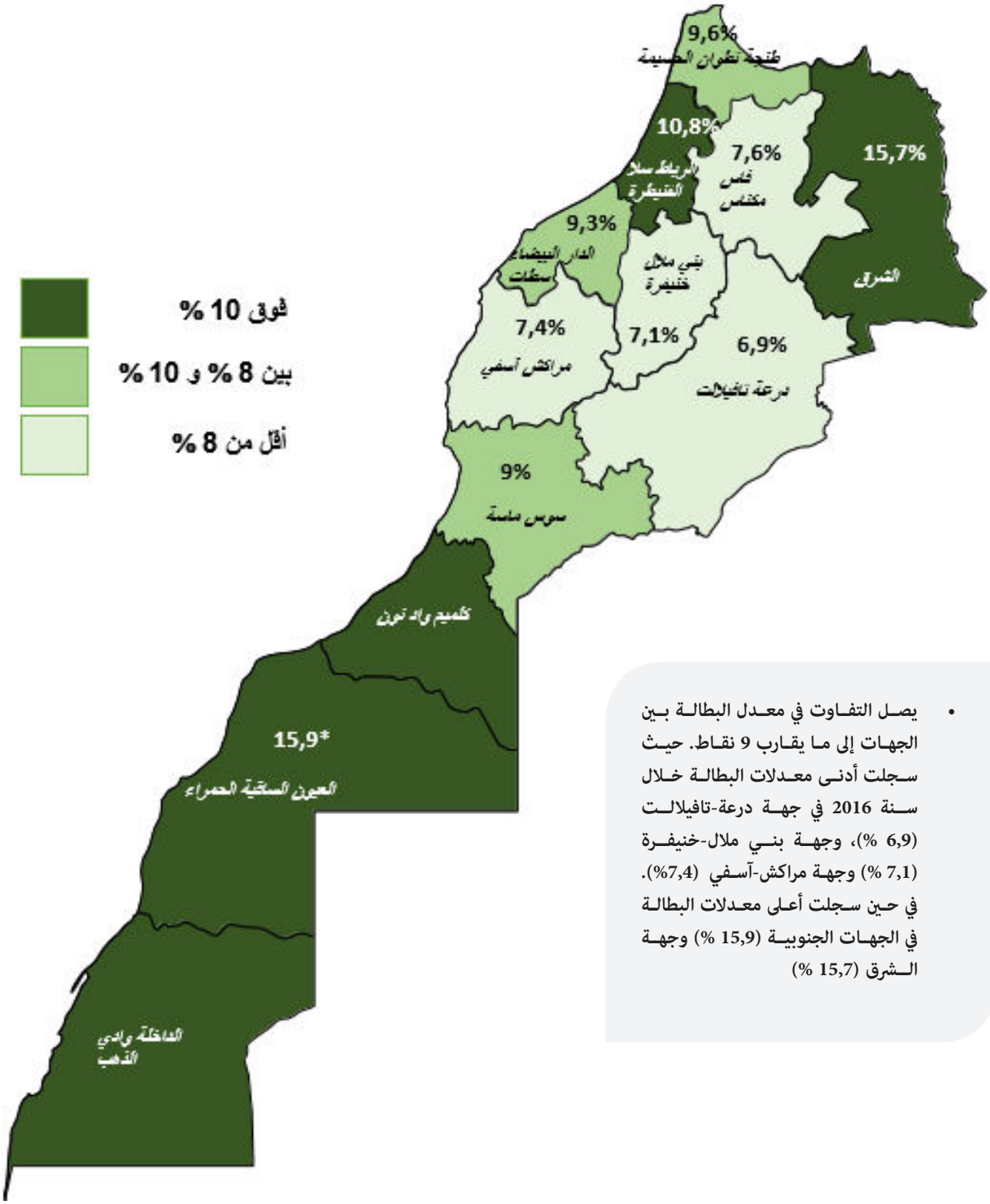

- يصل التفاوت في معدل البطالة بين الجهات إلى ما يقارب 9 نقاط. حيث سجلت أدنى معدلات البطالة خلال سنة 2016 في جهة درعة-تافيلالت (6,9 %)، وجهة بني ملال-خنيفرة (7,1 %) وجهة مراكش-آسفي (7,4%). في حين سجلت أعلى معدلات البطالة في الجهات الجنوبية (15,9 %) وجهة الشرق (15,7 %)

(*) معدل البطالة في الجهات الجنوبية الثلاث (كلميم واد نون ، العيون الساقية الحمراء ،الداخلة وادي الذهب)

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

تعاريف

الساكنة النشيطة

تتكون الساكنة النشيطة من جميع الأشخاص من كلا الجنسين، والذين يشكلون اليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، وتضم من جهة، كل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل أو النشيطين المشتغلين، ومن جهة أخرى، الأشخاص النشيطين الذين هم في حالة بطالة.

الساكنة غير النشيطة

يعتبر غير نشيط كل شخص ليس بنشيط مشتغل و بعاطل. وتضم الساكنة غير النشيطة التلاميذ والطلبة وربات البيوت والمتقاعدين والملاكين والمعاقين والمرضى والمسنين وغير النشيطين الأخرين.

معدل النشاط

يدل معدل النشاط على نسبة الأشخاص الذين يساهمون أو يبحثون من أجل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات ضمن ساكنة معينة، ويقاس معدل النشاط لدى الساكنة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق كالتالي:

الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق) / (مجموع الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق)] *100

مؤشر NEET

تم اعتماد هذا المؤشر من طرف المفوضية الأوربية منذ سنة 2010، لتحديد الشباب الذين يعملون و يدرسون و يتابعون أي تكوين. هذا المؤشر يهم شريحة واسعة من فئة الشباب العاطل، تشمل فئات أخرى في وضعيات متباينة، من بينها تلك التي تتسم بالهشاشة: الشباب الذين يقدرون و يريدون العمل لسبب من الأسباب، الشباب الذين تتكفل الأسرة برعايتهم، الشباب المتطوعون، الشباب في حالة إعاقة، الشباب الذين يبحثون عن التوجيه، والشباب الأخرين غير النشيطين.

العاطلون

تتكون الساكنة النشيطة العاطلة من كل الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق و يتوفرون على نشاط مهني وهم بصدد البحث عن شغل. ول شارة فإن مفهوم البحث عن شغل يستعمل بمعناه الواسع، حيث أن المبحوثين الذين يصرحون أن سبب عدم البحث عن عمل خارج عن إرادتهم، يعتبرون عاطلين (الأشخاص الذين وهن عزمهم وكلوا من البحث الفعلي). وهو وضع كل الأشخاص الذين:1) يعتقدون أن الشغل غير متوفر في مكان إقامتهم،2) يصرحون أنهم يتوفرون على مؤهل أو تجربة او مستوى تكوين يساعدهم على الحصول على شغل، 3) يعتقدون أنهم لم يبلغوا بعد أو تجاوزوا سن الشغل، 4) لديهم وعد بالعمل، 5) ينتظرون جوابا من المشغل.

معدل البطالة

يمكن هذا المعدل من إبراز مستوى الإختلال بين عرض وطلب الشغل. ويحدد نسبة الساكنة التي تتوفر على شغل وتبحث عنه بشكل فعال أو غير فعال، ضمن الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق. ويقاس هذا المعدل كالتالي:

[(الساكنة النشيطة العاطلة)/(مجموع الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق)] × 100

معدل تشغيل خريجي التكوين المهني

يقيس نسبة الخريجين النشيطين المشتغلين خلال الفترة المرجعية للبحث. وفي هذا الإطار، تم اعتماد مفهوم التشغيل بالمعنى الواسع والذي يعتبر أن النشيط المشتغل هو الذي ساهم في إنتاج السلع والخدمات ولو لمدة ساعة واحدة على الأقل خلال الفترة المرجعية للبحث.

طلب الشغل

يعكس طلب الشغل احتياجات المقاولات الكمية والنوعية من اليد العاملة. لكن وفي ظل غياب دراسات إحصائية عن المقاولات، لا يزال تحديد هذه الاحتياجات ضعيفا وغير مفصل كفاية. فمن أجل فهم دقيق لدينامية التشغيل، من الضروري دراسة هياكل التشغيل وحركات اليد العاملة (معدلات الولوج والخروج، تنقل اليد العاملة، الحركيات القطاعية والمهنية والجهوية، ديموغرافيا المقاولات)، إضافة الى دراسة محددات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي للتشغيل وسياسات ومؤسسات سوق الشغل (تكاليف الشغل والإنتاجية والوساطة والقوانين، وما إلى ذلك).

وفي غياب هذه المعلومات، فإن رصد طلب الشغل في المغرب لا يزال يتم جزئيا من خلال بيانات الأسر المصرح بها ضمن البحث الوطني حول التشغيل، حيث يتم رصد إحداث مناصب الشغل نتيجة للتغير في مخزون الساكنة النشيطة المشتغلة. وعليه، فقد عرف حجم التشغيل ارتفاعا بنحو 86 ألف منصب شغل صافي سنة 2017، ليصل إجمالي عدد النشيطين المشتغلين إلى 10,699 مليون شخص23,2 % منهم من النساء و 54,9 %يقطنون بالوسط الحضري و 41,4 % من حاملي الشهادات.

وتشتغل غالبية هذه الساكنة في "الخدمات" (40,9 %) و "الفلاحة" (38 %).كما تمثل نسبة التشغيل بالقطاع العام (الإدارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية) 8,2 % من الحجم الإجمالي للتشغيل.

ومن النقاط الأخرى البارزة تلك المتعلقة بجودة التشغيل و الشغل الناقص المرتبط بمدة الشغل وغيرها من أشكال الشغل غير اللائق. حيث بلغ حجم النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق في حالة شغل ناقص أكثر من مليون شخص سنة 2017. وبلغ معدل الشغل الناقص 9,8 % مع تسجيل أعلى نسبة بقطاع "البناء والأشغال العمومية"(18,5 %).

محتوى النمو الإقتصادي من التشغيل

- خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2017، تباطأ حجم التشغيل بالتوازي مع تراجع نمو الناتج الداخلي الخام. فعلى أساس سنوي، بلغ متوسط معدل النمو السنوي 3,6 % بين سنتي 2010 و 2017 مقارنة بـ 4,9 % في 2000-2010، و انخفض متوسط معدل نمو التشغيل السنوي من 1,6 % (في الفترة 2000-2010) إلى 0,4% (في الفترة 2010-2017).
- وعرف محتوى النمو من التشغيل انخفاضا مهما حيث خلال الفترة 2010-2017، أدت الزيادة في النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة في التشغيل بلغت 0,11 نقطة مئوية في المتوسط في الفترة 2010-2017 مقارنة بنسبة 0,33 نقطة مئوية خلال الفترة 2000-2010.

جدول 14 : تطور محتوى النمو الإقتصادي من التشغيل

	2000-2010	2010-2017
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (في المتوسط السنوي) (2000-2010:قاعدة 1998; 2010-2017 :قاعدة2007)	4,9	3,6
معدل نمو التشغيل (في المتوسط السنوي) (15 سنة فما فوق)	1,6	0,4
محتوى النمو من التشغيل (*)	0,33	0,11
متوسط إحداث فرص الشغل لكل نقطة من الناتج الداخلي الخام	29000	11600

(*): مرونة التشغيل بالنسبة لنمو الناتج الداخلي الخام (قسمة التغير النسبي للتشغيل على التغيير النسبي للناتج الداخلي الخام بين فترتين). إن ارتفاع النمو بنقطة مئوية خلال الفترة 2000 – 2010 أدى إلى ارتفاع في حجم التشغيل بمعدل 0,33 نقطة مئوية.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 50 : تطور إنتاجية العمل ومعدل نمو التشغيل ومحتوى النمو

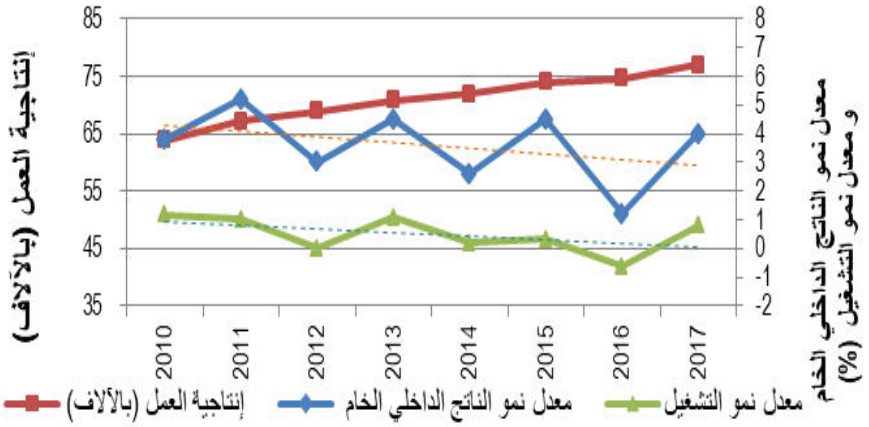

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مستوى وخصائص التشغيل

- تم احداث حوالي 000 52 منصب شغل في المتوسط سنويا بين سنتي 2010 و2017، مقابل 000 144 منصب شغل بين سنتي 2000 و 2009.
- ارتفع حجم التشغيل بين سنتي 2016 و2017، من 000 613 10 إلى 000 699 10 نشيط مشتغل. إي ما يعادل 000 86 منصب شغل إضافي تتوزع كالتالي :
  - 000 55 منصب شغل لفائدة الرجال مقابل 000 31 منصب لفائدة النساء؛
  - 000 31 في الوسط الحضري و000 55 في المناطق القروية؛
  - 000 57 منصب شغل مؤدى عنه و 000 29منصب شغل غير مؤدى عنه.

جدول 15 : تطور التشغيل ما بين 2010 و2017

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التشغيل (15 سنة فما فوق) بالألاف	10405	10510	10511	10625	10646	10679	10613	10699
نسبة الإناث في التشغيل (ب%)	26,7	26,3	26,1	26,7	27,0	26,8	23,1	23,2
نسبة التشغيل بالوسط الحضري (ب%)	49,7	50,2	50,6	50,3	50,5	50,6	55,0	54,9
نسبة حاملي الشهادات (ب%)	34,5	35,4	36,8	37,0	38,0	38,8	39,6	41,4
معدل التشغيل (15 سنة فما فوق) (ب%)	45,1	44,8	44,1	43,8	43,3	42,8	42,3	41,9

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 51 : تطور حجم التشغيل (15 سنة فما فوق) ما بين سنتي 2010 و 2017

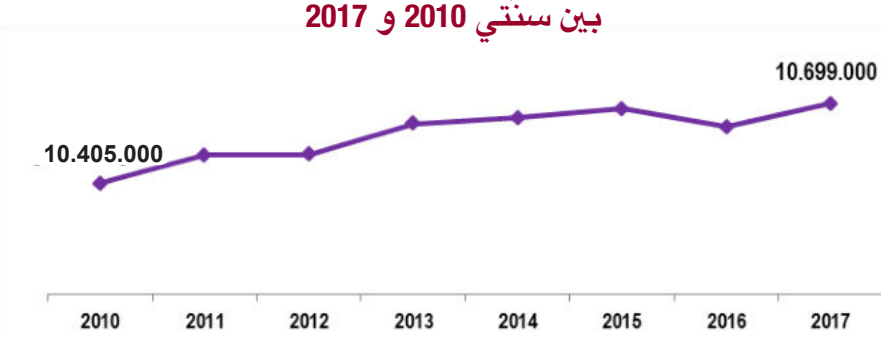

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 52 : نسبة النساء والحضريين وحاملي الشهادات في التشغيل

- بلغت نسبة النساء في التشغيل 23,2 % سنة 2017، وهي نسبة تقل بمقدار 3,5 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2010.
- اما بخصوص الحضريين، فقد ارتفعت نسبتهم ب 5,2 نقطة، منتقلة من 49,7 % سنة 2010 إلى 54,9 % سنة 2017.

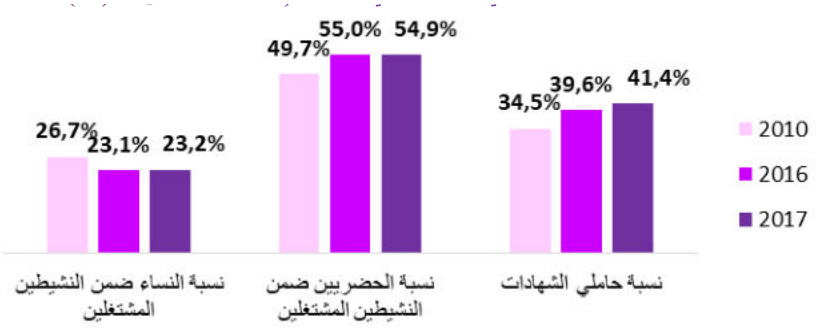

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية

مبيان 53 : تطور معدل التشغيل (15 سنة فما فوق)

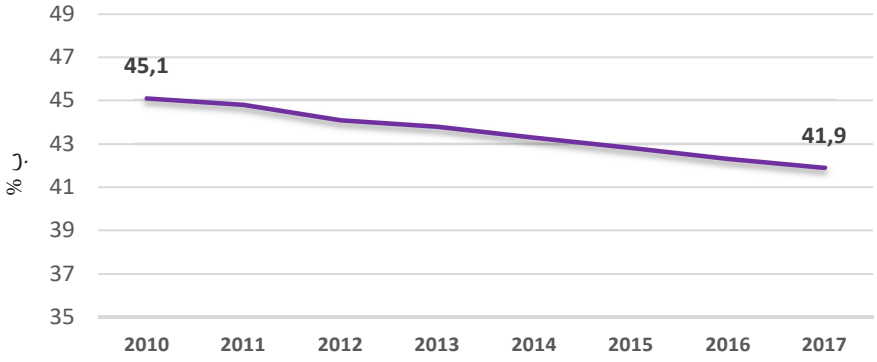

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- عرف معدل التشغيل تراجعا ملحوظا خلال نفس الفترة، حيث إنتقل من 45,1 % سنة 2010 إلى 41,9 %سنة 2017. يرجع هذا الإنخفاض أساسا إلى تراجع معدل النشاط في صفوف النساء (من 25,9 % سنة 2010 الى 22,4 % سنة 2017).

مبيان 54 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب قطاع النشاط الإقتصادي سنة 2016

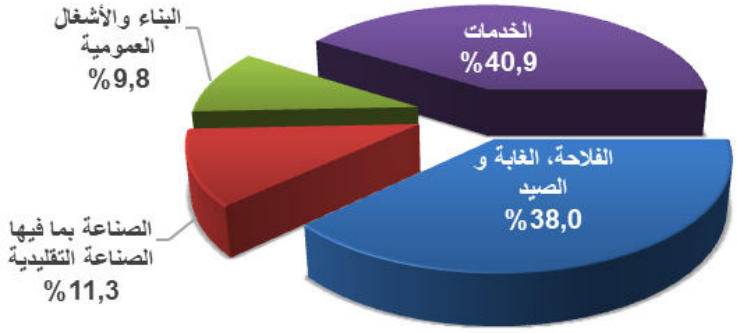

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- يبين توزيع الساكنة النشيطة المشتغلة (15 سنة أو أكثر) لسنة 2016 حسب قطاع النشاط أن 40,9 % منها تشتغل في قطاع "الخدمات"، و38 % في قطاع "الفلاحة، الغابة والصيد "، و11,3 % في القطاع الصناعي و9,8 % في قطاع "البناء والأشغال العمومية".

مبيان 55 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) بالقطاعين العام و الخاص سنة 2016

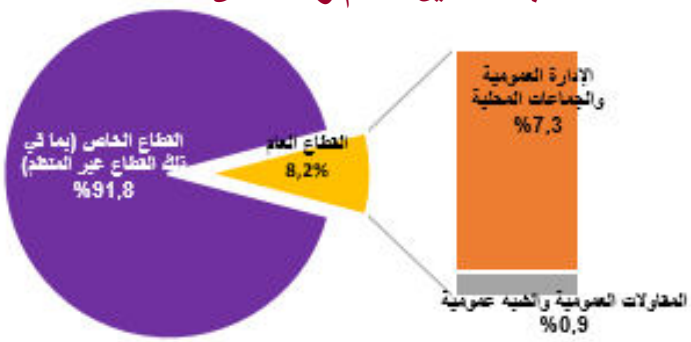

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- تمثل نسبة التشغيل بالقطاع العام 8,2 % من الحجم الإجمالي للتشغيل 90% منها بالإدارات والجماعات المحلية و10 % في المؤسسات العمومية وشبه العمومية.

مبيان 56 : معدل التشغيل حسب الجهات سنة 2016

- تجاوزت معدلات التشغيل بجهتي مراكش-اسفي و الدار البيضاء-سطات المعدل الوطني. في حين تم تسجيل ادنى مستويات التشغيل في الجهات الجنوبية الثلاث (كلميم واد نون ، العيون الساقية الحمراء، الداخلة وادي الذهب) و جهة بني ملال خنيفرة و جهة الشرق.

(*)معدل التشغيل في الجهات الجنوبية الثلاث (كلميم واد نون ، العيون الساقية الحمراء ،الداخلة وادي الذهب)

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

المساهمة القطاعية في الإحداث الصافي لمناصب الشغل

مبيان 57 : الإحداث الصافي لمناصب الشغل برسم سنة 2017

- خلال سنة 2017 ، ارتفع حجم التشغيل ب 42 000 منصب في القطاع الفلاحي نتيجة موسم فلاحي جيد. اما في قطاع الخدمات، فقد تم احداث 26 000 منصب شغل في حين أحدثت الصناعة وقطاع «البناء والأشغال العمومية" 7 000 و11000 منصب شغل على التوالي خلال نفس الفترة.

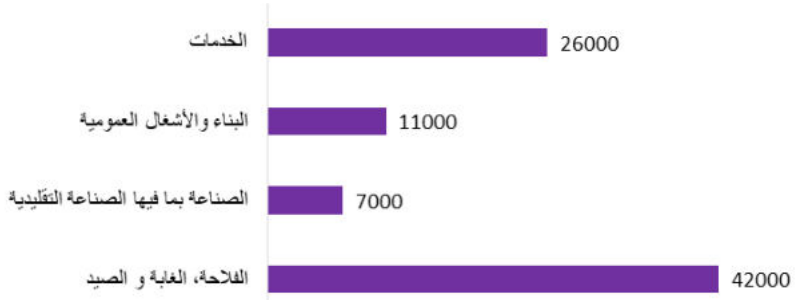

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 58 : المساهمة القطاعية في الإحداث الصافي لمناصب الشغل

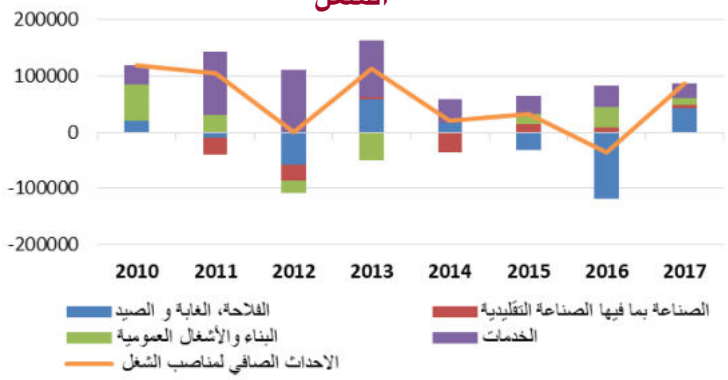

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- بين سنتي 2010 و2017، أحدث قطاع الخدمات ما يقارب 500 ألف منصب شغل، على الرغم من التباطؤ الذي حدث خلال السنوات الأربع الماضية. بينما على مستوى القطاعات الأخرى، تم إحداث 87 000 منصب شغل بقطاع "البناء و الأشغال العمومية" بينما فقد كل من قطاعي الفلاحة والصناعة خلال نفس الفترة 82 000 و61 000 منصب شغل على التوالي.

تطور إيجابي للعمل المؤدى عنه

- خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2010، تراجعت نسبة الشغل غير المؤدى عنه (المساعدين العائليين والمتدربين) من 23,3 % إلى 16,8 %. ويرجع هذا الإنخفاض أساسا الى تراجع الشغل غير المؤدى عنه في العالم القروي من 41,6 % سنة 2010 إلى 33,5% سنة 2017.

- بعد النمو الهام الذي عرفه الشغل المؤدى عنه سنة 2016 بخلق 126 000 منصب شغل، أسفرت سنة 2017 عن خلق ما مجموعه 57 000 منصب شغل في حين ارتفع الشغل غير المؤدى عنه ب 29 000 منصب شغل سنة 2017 بعد فقدان 163 000 منصب شغل سنة 2016.

مبيان 59 : تطور الإحداث الصافي لمناصب الشغل المؤدى عنه وغير المؤدى عنه (بالآلاف)

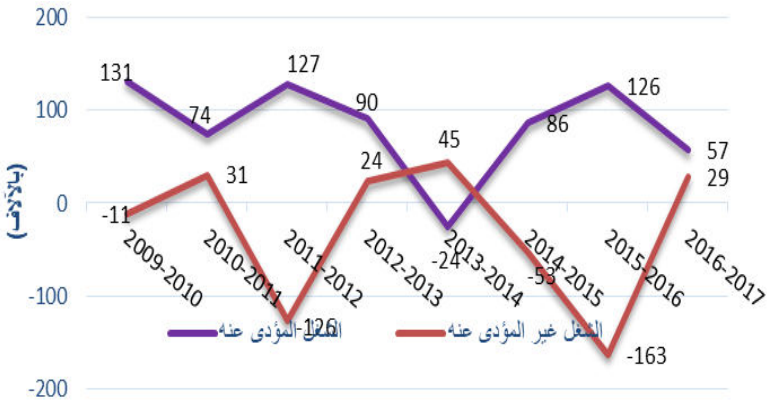

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

إرتفاع نسبة العمل المأجور

مبيان 60 : تطور نسبة العمل المأجور (2010-2017) (ب%)

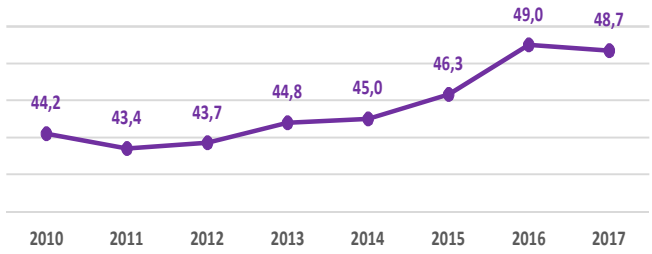

مبيان 61 : تطور نسبة العمل المأجور حسب وسط الإقامة ما بين و2010 و2017 (ب %)

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- يمثل الأجراء 48,7% من إجمالي السكان النشيطين المشتغلين سنة 2017.
- يظل العمل المأجور أكثر شيوعا في المناطق الحضرية (65,7 %) بالمقارنة مع المناطق القروية (28,6 %).
- ارتفعت نسبة العمل المأجور في المناطق الريفية خلال الفترة 2010-2017 من 24 % الى 28,6 %. كما عرفت هذه النسبة ارتفاعا طفيفا بالوسط الحضري منتقلة من 64,8 % سنة 2010 الى 65,7 % سنة 2017.

جودة التشغيل

مبيان 62 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الشهادة (2017) (ب %)

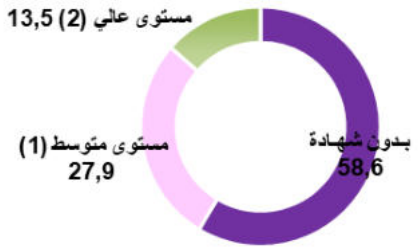

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- 58,6% من الساكنة النشيطة المشتغلة لسنة 2017 لا يتوفرون على شهادة و27,9 % يتوفرون على شهادة ذات مستوى متوسط و13,5 % شهادة ذات مستوى عالي.
- يمثل النشيطين المشتغلين الذين يتوفرون على شهادة 59,5 % من الحجم الإجمالي للشغل بقطاع الخدمات و49,7 % بقطاع الصناعة و38,9 % بقطاع "البناء والأشغال العمومية" و17,2 % بقطاع "الفلاحة الغابة والصيد".

مبيان 63 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الإستفادة من التغطية الصحية (2017)

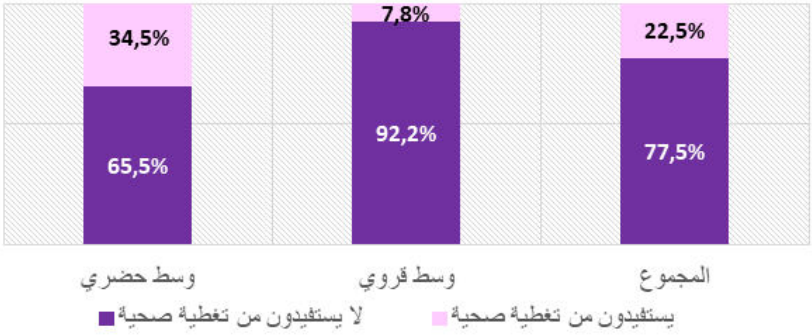

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- خلال سنة 2017، 22,5 % فقط من الساكنة النشيطة المشتغلة تتوفر على التغطية الطبية. وتعاني المناطق القروية من ضعف التغطية الطبية بشكل أكبر حيث لا يتعدى فيها معدل التغطية 7,8 % مقارنة ب 34,5 % في الحواضر.

  يبلغ معدل التغطية الطبية بالنسبة للأجراء 41,9 % سنة 2017، (49 % في الوسط الحضري و22,4 % في الوسط القروي).

(1) مستوى متوسط : شهادات التعليم الأساسي، شهادات التأهيل أو التخصص المهني

(2) مستوى عالي : بكالوريا، شهادات الأطر المتوسطة وشهادات التعليم العالي (الجامعات والمدارس والمعاهد العليا).

مبيان 64 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملهم لمدة مفرطة حسب وسط الإقامة (2017)

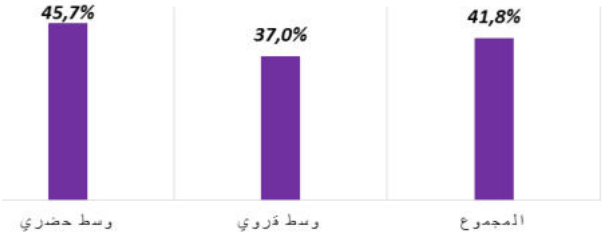

مبيان 65 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملهم لمدة مفرطة حسب النوع الإجتماعي(2017)

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

- بلغت نسبة النشيطين المشتغلين الذين زاولوا عملا لمدة مفرطة 41,8% على المستوى الوطني وهذه النسبة أكثر ارتفاعا بالوسط الحضري (45,7 %) و في صفوف الرجال (50 %) مقارنة مع النساء بنسبة 14,8 %.

مساهمة القطاع غير المنظم في التشغيل (2013)

مبيان 66 : تطور التشغيل ووحدات الإنتاج بالقطاع غير المنظم ما بين 2007 و2013 (بالملايين)

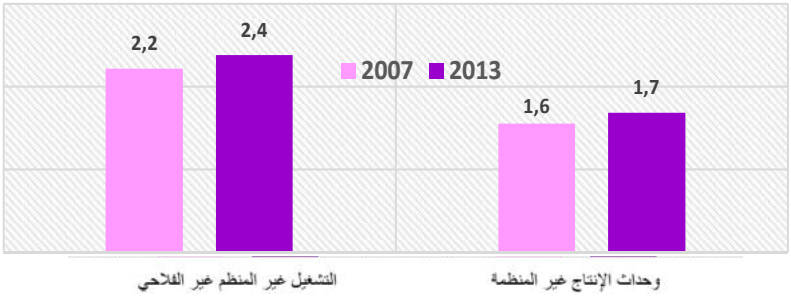

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل إعتمادا على نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم للمندوبية السامية للتخطيط

- بلغ عدد مناصب الشغل في القطاع غير المنظم 2,376 مليون سنة 2013 مقابل 2,216 مليون سنة 2007 ؛
- انتقل عدد وحدات الإنتاج غير المنظمة من 1,55 مليون سنة 2007 إلى 1,68 مليون سنة 2013 ، أي في المتوسط تم خلق 19000 وحدة جديدة سنويا

مبيان 67 : مساهمة القطاع غير المنظم في الإقتصاد الوطني

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل إعتمادا على نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم للمندوبية السامية للتخطيط

- شكل القطاع غير المنظم 11,5 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2013. ويشغل هذا القطاع 36,6 % من النشيطين المشتغلين في القطاع غير الفلاحي (مقابل 37,3 % سنة 2007).

- بلغت نسبة الإناث في اجمالي الشغل غير المنظم 10,5 % مقابل 17,4 % من التشغيل الغير الفلاحي العام.
- ويبين توزيع التشغيل حسب الحالة في المهنة أن العمل المأجور يمثل أكثر من 17,2 % من التشغيل غير المنظم و64,4 % من التشغيل غير الفلاحي العام.

جدول 16 : نسبة الشغل المأجور ونسبة الإناث في التشغيل سنة 2013 (القطاع غير المنظم، غير الفلاحي الإجمالي)

	التشغيل الإجمالي غير الفلاحي	التشغيل في القطاع غير المنظم
نسبة الإناث (*)	10,5%	17,4%
نسبة العمل المستأجر	17,2%	64,4%

المصدر: البحث الوطني حول القطاع غير المنظم - المندوبية السامية للتخطيط (2013).
(*) بالنسبة للقطاع غير المنظم، فإن نسبة الإناث تهم التشغيل الدائم بالقطاع.

مبيان 68 : التشغيل غير المنظم حسب قطاع النشاط الإقتصادي (2013)

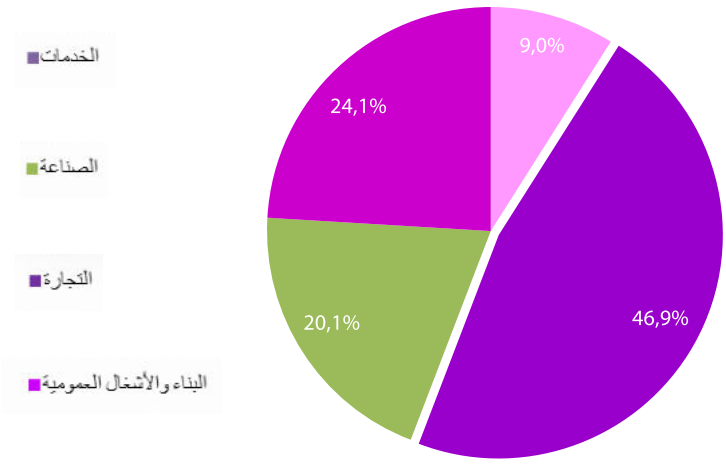

- ضم قطاع التجارة لوحده خلال سنة 2013 حوالي نصف مناصب التشغيل في القطاع الغير المنظم (46,9 %). يليه قطاع الخدمات ب 24,6 % والصناعة ب20,1 % و البناء والأشغال العمومية 9 %.

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل إعتمادا على نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم للمندوبية السامية للتخطيط

انتشار الشغل الناقص

- بلغ حجم السكان النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص 1,044 مليون شخص سنة 2017 أي ما يعادل 9,8% من النشيطين المشتغلين. وقد سجل هذا الحجم تراجعا ب 1,8 نقطة مقانة مع سنة 2010
- تمثل النساء 12,9 % من حجم السكان النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص لسنة 2017 مقابل 14,4 % سنة 2010.

جدول 17 : مستوى وخصائص الشغل الناقص

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان النشيطون المشتغلون في حالة شغل ناقص (15 سنة فما فوق) (بالاف)	1 208	1 106	966	978	1100	1154	1018	1044
نسبة الإناث (%)	14,4	12,9	13	13,2	16,1	16,3	12,7	12,9
معدل الشغل الناقص (%)	11,6	10,5	9,2	9,2	10,3	10,8	9,6	9,8
رجال	13,6	12,4	10,8	10,9	11,9	12,4	10,9	11,1
نساء	6,3	5,2	4,6	4,6	6,1	6,6	5,3	5,4
الوسط الحضري	10	9,3	8,6	8,4	9,5	9,9	8,7	8,9
وسط القروي	13,2	11,8	9,8	10,1	11,2	11,8	10,7	10,8

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 69 : معدل الشغل الناقص حسب النوع الإجتماعي سنة 2017 (ب %)

- يطال الشغل الناقص 10,8% من النشيطين المشتغلين بالقرى و8,9 % بالمدن. كما يشكل معدل الشغل الناقص لدى الرجال (11,1 %) قرابة ضعف النسبة المسجلة لدى النساء (5,4 %).
- يبلغ معدل الشغل الناقص في صفوف النساء 9 % بالوسط الحضري و 2,3% في الوسط القروي. اما في صفوف الرجال فيبلغ 8,8 % في المدن و 14,1 % في القرى.

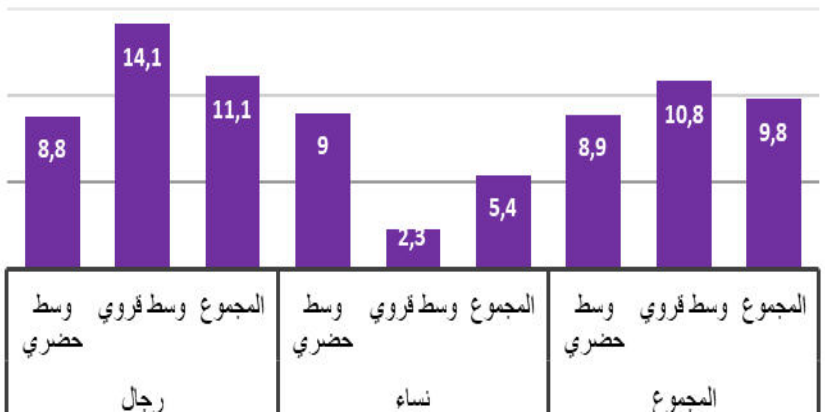

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 70 : معدل الشغل الناقص حسب قطاع النشاط الإقتصادي (2016)

- يمثل الشغل الناقص 18,5 % من مناصب الشغل بقطاع البناء و الأشغال العمومية مقابل 11,6 % بالفلاحة و 10,1 % بالخدمات و 8,9 % بالصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)

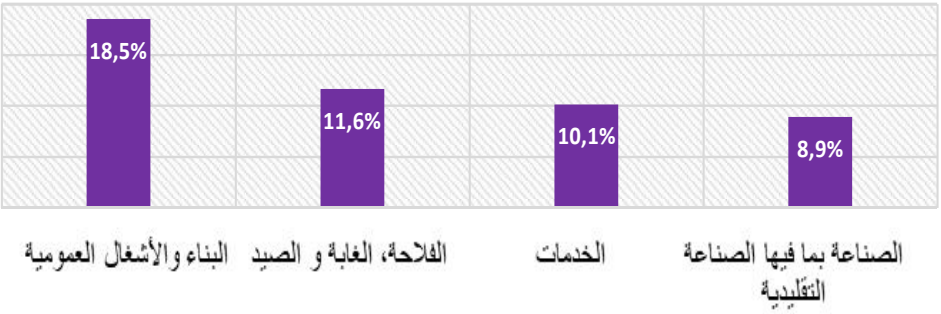

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 71 : معدل الشغل الناقص حسب الجهات
سنة 2016

- سجلت ست جهات معدلات شغل ناقص أكثر من المتوسط الذي سجل على المستوى الوطني 9,6 %.

(*)معدل الشغل الناقص في الجهات الجنوبية الثلاث (كلميم واد نون ، العيون الساقية الحمراء ،الداخلة وادي الذهب)
المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

التشغيل بالخارج (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)

- استفاد 5.634 شخص من التشغيل بالخارج عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات برسم سنة 2017، أي بزيادة بلغت 107 % مقارنة مع سنة 2016.

مبيان 72 : توزيع المستفيدين من التشغيل بالخارج حسب البلدان المستقبلة

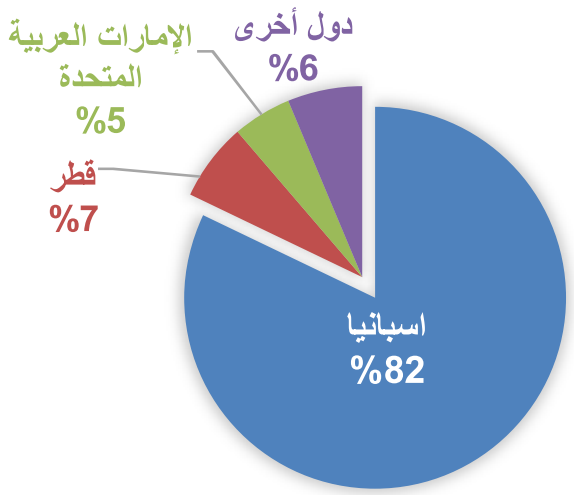

- اسبانيا استقبلت أكبر عدد (82%) من العمال المغاربة في إطار التشغيل بالخارج عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، غالبيتهم من النساء بنسبة 82% ويشتغلن بالأساس في قطاع الفلاحة.

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 73 : توزيع المستفيدين من التشغيل بالخارج حسب النوع

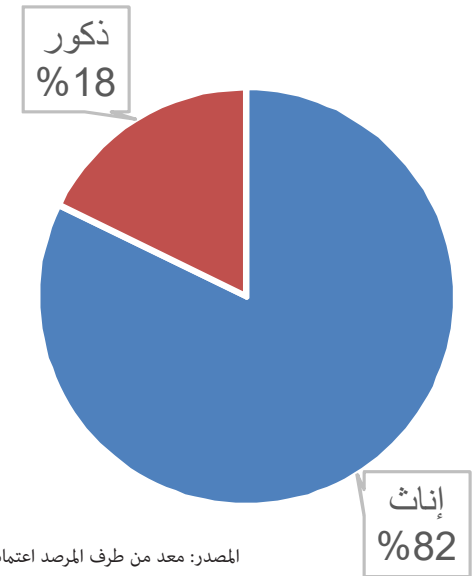

مبيان 74 : توزيع المستفيدين حسب الأنشطة الاقتصادية

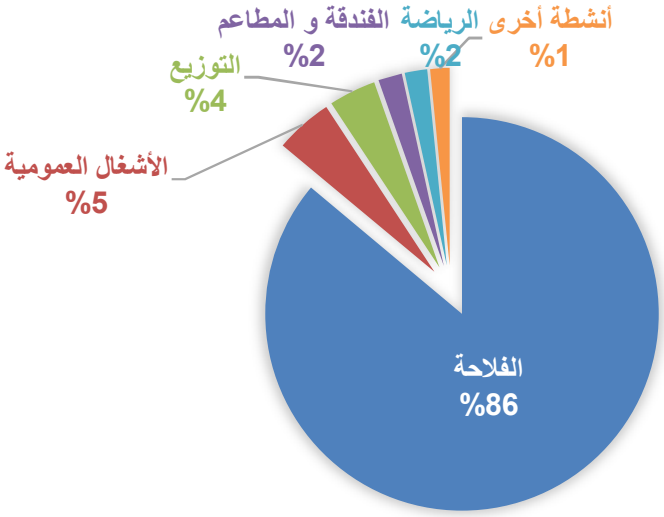

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

تدفق الهجرة الشرعية للأجراء

- حسب معطيات مديرية التشغيل لوزارة الشغل والإدماج المهني، 12.467عامل مغربي هاجر للخارج في إطار عقود عمل برسم سنة 2017، جلهم موسميون (84%)، مسجلين بذلك زيادة بنسبة 42% مقارنة مع سنة 2016.

جدول 18 : تطور عدد العمال المغربة المهاجرين إلى الخارج

	2016			2017		
	الموسميون	الدائمون	المجموع	الموسميون	الدائمون	المجموع
المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج	5239	813	6052	5644	1189	6833
وزارة الشغل والإدماج المهني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	2289	429	2718	4847	787	5634
المجموع	7528	1242	8770	10491	1976	12467

المصدر: وزارة الشغل الإدماج المهني

مبيان 75 : توزيع العمال المغاربة المهاجرين حسب نوع العقد

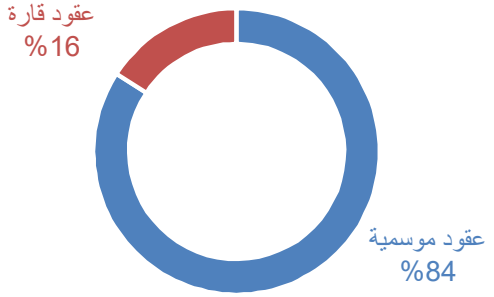

المصدر: وزارة الشغل الإدماج المهني

مبيان 76 : تطور عدد العمال المغاربة المهاجرين ما بين 2016 و 2017

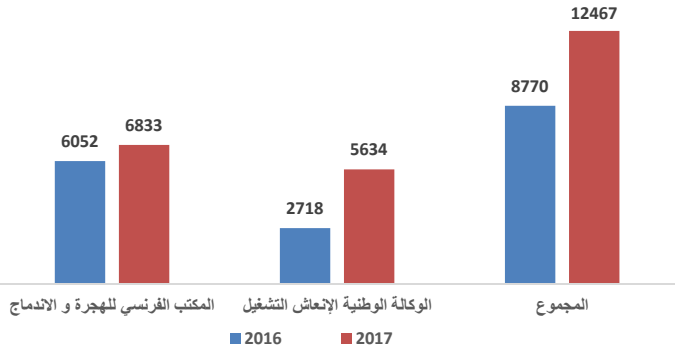

المصدر: وزارة الشغل الإدماج المهني

مبيان 77: توزيع العمال المغاربة المهاجرين حسب بلد الإقامة برسم سنة 2017

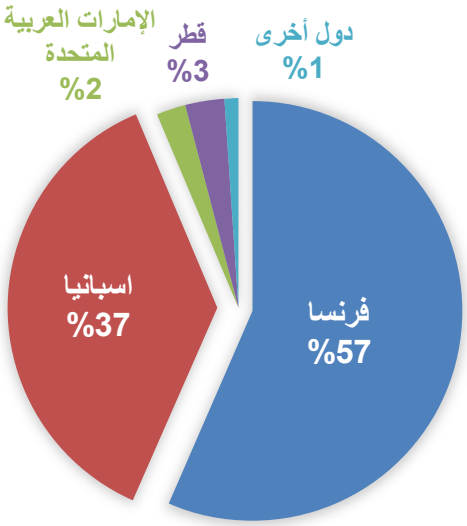

المصدر: وزارة الشغل الإدماج المهني

- فرنسا تستقبل أزيد من 57% من العمال المغاربة، متبوعة بإسبانيا بنسبة 37%.

جدول 19 : تطور عقود عمل الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب نوع العقد

نوع العقد	2014	2015	2016	2017
عقد لأول مرة	2295	2560	2850	4516
عقد في إطار التجديد	5396	4995	4456	4466
المجموع	7691	7555	7306	8982

المصدر: وزارة الشغل الإدماج المهني

- 8.982 عقد عمل تم التأشير عليه برسم سنة 2017 لفائدة الأجراء الأجانب (50% منهم لأول مرة)، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 23% بالمقارنة مع سنة 2016.

مبيان 78: توزيع عقود الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب القطاعات الاقتصادية برسم سنة 2017

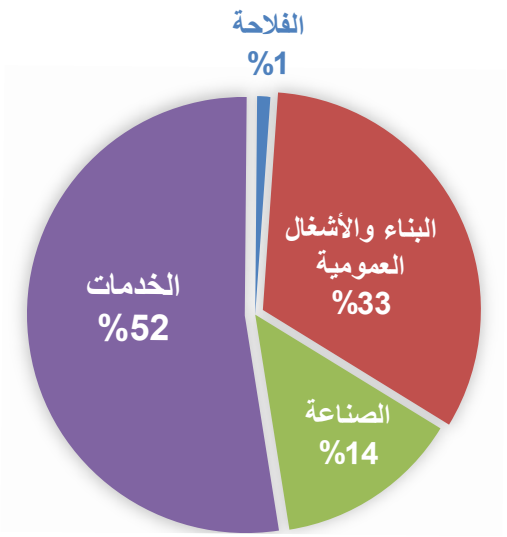

المصدر: وزارة الشغل الإدماج المهني

- أزيد من نصف عقود الأجانب المؤشر عليها (52%) تمت لفائدة أجراء يشتغلون في قطاع الخدمات، متبوعا بقطاع البناء بنسبة 33% ثم قطاع الصناعة بنسبة 14%.

مبيان 79: توزيع عقود الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب الجنسية برسم سنة 2017

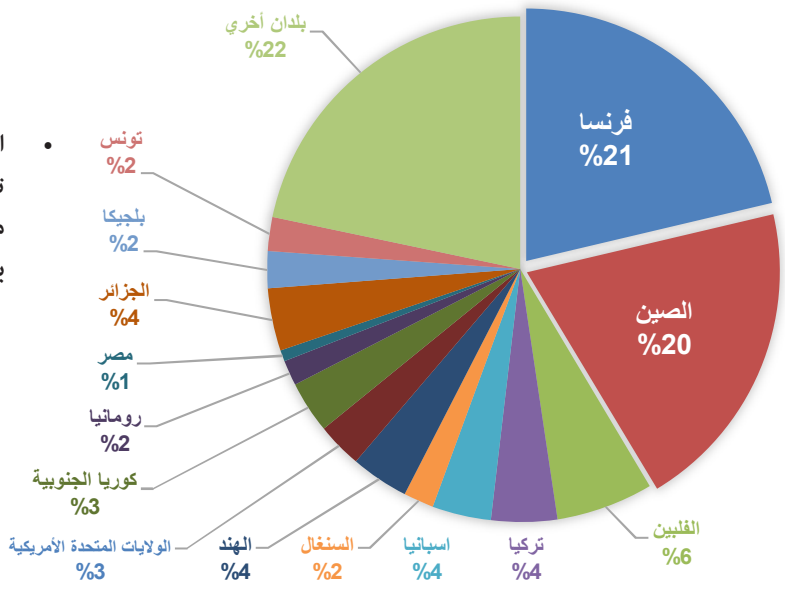

المصدر: وزارة الشغل الإدماج المهني

- الفرنسيون والصينيون هم الأكثر تشغيلا في المغرب بنسبتين متساويتين تقريبا (21%)، متبوعين بالفلبينيين بنسبة 6%.

النشيطون المشتغلون

الساكنة النشيطة المشتغلة تضم جميع ا شخاص البالغين من العمر سبع سنوات فما فوق والذين يساهمون في إنتاج السلع والخدمات، ولو لمدة ساعة واحدة، خلال فترة مرجعية وجيزة محددة وكل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل وتغيبوا عنه لسبب عارض. يتعلق الأمر هنا بتصور واسع يشمل كل أنواع الشغل بما في ذلك الشغل الظرفي أو الشغل لفترة محدودة وكل أنواع التشغيل غير المنتظم.

معدل الشغل

يعبر معدل الشغل عن نسبة الساكنة المشتغلة ضمن ساكنة معينة.

السكان النشيطون في حالة شغل ناقص

تتكون هذه الفئة من السكان من: النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق الراغبين في القيام بعدد أكبر من ساعات العمل والمستعدين لذلك والذين عملوا خلال أسبوع المرجع لمدة تقل عن 48 ساعة؛

النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق والذين عملوا خلال أسبوع المرجع اكثر من العتبة المشار إليها اعلاه، والذين هم بصدد البحث عن شغل اخر لتغيير شغلهم الحالي لأحد السببين: ا) عدم ملاءمة شغلهم للمؤهلات وللتكوين الذي يتوفرون عليه؛ ب) عدم القناعة بالمدخول الذي يجنونه من عملهم.

معدل الشغل الناقص

يمكن هذا المعدل من الإحاطة بأهمية المظاهر الأساسية لسوء استخدام اليد العاملة المشتغلة، ويحدد نسبة النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص ضمن السكان النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق. ويقاس هذا المعدل كما يلي:

[الساكنة النشيطة المشتغلة في حالة شغل ناقص/ الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق] × 100

مدة العمل المفرطة

حسب المكتب الدولي للشغل، يعتمد مفهوم المدة المفرطة على نسبة النشيطين المشتغلين اللذين عملوا خلال أسبوع المرجع أكثر من 48 ساعة من مجموع انشطتهم.

التنافسية والأجور

مكنت مراجعات الحد الأدنى للأجر التي عرفتها العشرية الأخيرة في إطار الحوار الاجتماعي من تحقيق مكاسب في القدرة الشرائية لفئة العمال ذوي الحد الأدنى للأجر بنسبة 2,2 % كمتوسط سنوي. ويعزى هذا التحسن الى ارتفاع القيمة الاسمية للحد الأدنى للأجر بمعدل سنوي متوسط يقدر ب 3,4 % مقابل نسبة 1,2 % كمعدل لارتفاع أثمنة الاستهلاك.

من جهة أخرى وحسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سجلت الأجور تحسنا متوسطا بنسبة 1,8 % سنة 2017 بدلا من 3,1 % سنة قبلها. في حين سجل التطور المتوسط للأجور خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2017 تحسنا بنسبة سنوية تقدر ب 2,5 %.

فيما يخص التكلفة الاجرية لكل وحدة منتجة في مجمل الاقتصاد الوطني فقد ناهزت 36 % من الثروة المنتجة سنة 2016. وتختلف هذه التكلفة حسب فروع القطاع، حيث أن الأجور المرتفعة بالنسبة للقيمة المضافة توزع بالقطاع الثالثي بمؤشر يعادل 45 %، يتبعه القطاع الصناعي (30%) ثم القطاع الأولي (12%).

كما هو معروف تؤثر إنتاجية القطاع الفلاحي بشكل ملموس على إنتاجية الاقتصاد الوطني. هذا وفي الوقت الذي سجل فيه مستوى الإنتاجية تحسنا قدر ب 2,7 % برسم سنة 2015 نظرا لتحسنها بنسبة 12,1 % في القطاع الأولي، بينما تراجعت هذه النسبة وسجلت أقل من نقطة مئوية برسم سنة 2016 نتيجة تراجع الانتاجية ب 8 % بهذا القطاع.

تلعب مؤهلات الموارد البشرية دورا كبيرا في تحسين الإنتاج والإنتاجية. وحسب معطيات قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 2011-2014 فان نسبة تأطير العمالة قد تحسنت بنقطتين مئويتين 14,4 % سنة 2014 في الوقت الذي تحسنت فيه الإنتاجية بنسبة سنوية متوسطة تقدر ب 1,6 % خلال نفس الفترة. وفي نفس السياق فان تناسبية نسبة التأطير والإنتاجية والأجور الموزعة في قطاع الصناعات التحويلية يوضح جليا علاقة اقتصادية إيجابية بين هذه المؤشرات، باستثناء فرع الصناعات الغذائية. فيما يخص هذا الفرع، فعندما تعادل الإنتاجية المحصلة فيه 1,2 مرة تلك المحصلة في قطاع الصناعات التحويلية فان هذه النسبة لن تتعدى 0,9 مرة عندما نأخذ كمؤشر للمقارنة الأجور الموزعة.

1. تطور الحد الأدنى للأجر

- تحسين القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر بنسبة 2.2 ٪ في المتوسط السنوي خلال الفترة 2010-2017 على الرغم من استقراره على مدى العامين الماضيين في معدله لسنة 2015. وهذا نتيجة زيادات مختلفة في الحد الأدنى للأجور (3.4 ٪) وفي أسعار الاستهلاك (1.2 ٪).

جدول 20 : تطور الحد الادنى للأجور بالدرهم

السنة	القطاع الغير الفلاحي		القطاع الفلاحي	
	الحد الأدنى للأجر حسب الساعة	الحد الأدنى للأجر الشهرى	الحد الأدنى للأجر حسب اليوم	الحد الأدنى للأجر الشهرى
2010	10,64	2032	55,12	1433
2011	11,7	2235	60,63	1576
2012	12,24	2338	63,39	1648
2013	12,24	2338	63,39	1648
2014	12,85	2454	66,56	1731
2015	13,46	2571	69,73	1813
2016	13,46	2571	69,73	1813
2017	13,46	2571	69,73	1813

مصدر وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

مبيان 80 : تطور الرقم الاستدلالي للحد الادنى للأجر وأسعار الاستهلاك (أساس100 :2006)

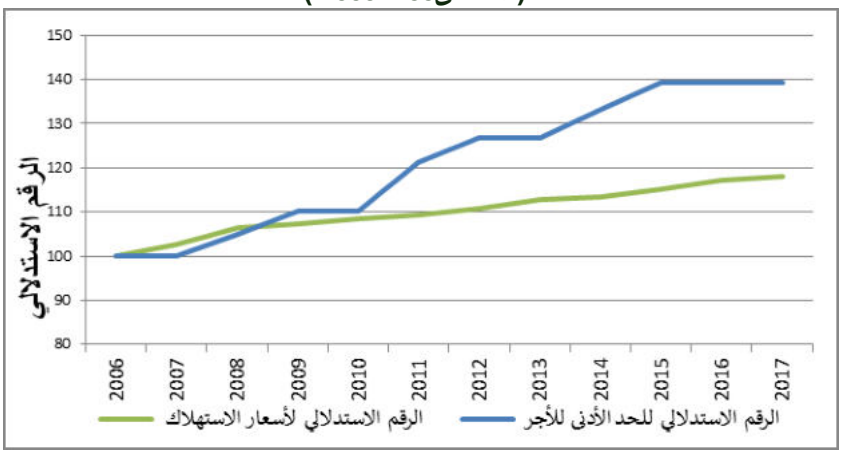

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، +حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

2. تطورالاجور

- زيادة الأجور بنسبة 3.5 ٪ سنة 2016 وفقا لأرقام الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط، بدلا من 2.1 ٪ في السنة السابقة. القطاع الثالثي هو الذي استفاد أكثر من هذا التحسن بزيادة قدرها 2.7 ٪.

مبيان 81 : ارتفاع تكلفة العمالة حسب الفرد حسب القطاع

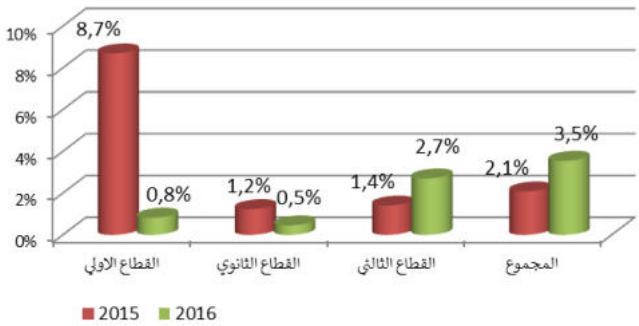

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، +حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 82: ارتفاع تكلفة العمالة حسب الفرد حسب القطاع في الصناعات التحويلية

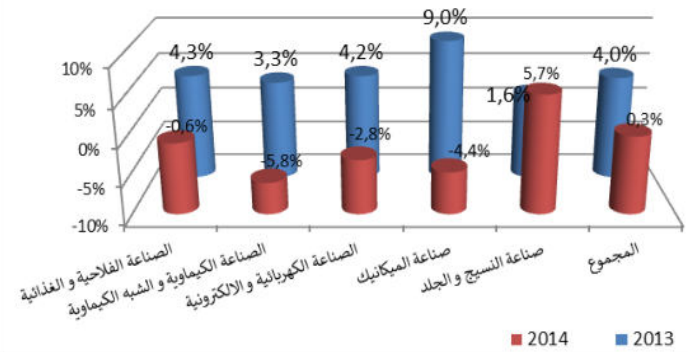

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

- أرقام قطاع الصناعات التحويلية تعطي نسبة منخفضة لتطور الأجور سنة 2014 (0.3 ٪) بعد تحسن بنسبة 4.4 ٪ سنة 2013.

حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فقد سجل معدل تطور الأجر المتوسط الشهري 1,8 % سنة 2017 عوض 3,1 % السنة السابقة. وسجل التطور المتوسط في الفترة 2010-2017 نسبة 2,5 %.

3. توزيع الأجور في القطاع الخاص المهيكل

- توزيع الاجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2014، حسب فئات الأجور اليومية من الحد الأدنى للأجور يعطي معدل حضور العمال ذوي الحد الأدنى للأجر في الاقتصاد الوطني المنظم بنسبة 29,4 ٪، بينما الأجراء الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور لا يمثلون سوى 8,7 ٪ من مجموع الأجراء المصرح بهم.

جدول21: تطور توزيع العمالة حسب فآت الأجوراليومية (ب%)

Année	Moins de 95% SMIG	(95%-105%) SMIG	)105%-110%) SMIG	(110%-150%) SMIG	(150%-200%) SMIG	أكثر من 400% من ح أ ج	أكثر من 400% من ح أ ج	المجموع
2006	5,1	13,6	18,9	32,3	10,8	11,8	7,4	100
2007	4,9	11,9	18,8	32,6	11,5	12,5	7,9	100
2008	5,7	22,6	10,7	29,7	11,0	12,5	7,8	100
2009	4,9	13,7	9,7	38,7	12,0	13,0	8,0	100
2010	4,7	10,1	7,1	43,9	12,7	13,3	8,1	100
2011	12,1	26,8	8,1	25,2	9,8	11,0	7,0	100
2012	9,3	27,1	10,0	26,1	9,7	10,9	6,8	100
2013	6,7	24,4	11,2	28,8	10,5	11,4	6,9	100
2014	8,7	29,4	8,8	25,8	9,8	11,0	6,6	100

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 83 : توزيع العمالة حسب فئات الأجوراليومية برسم سنة 2014

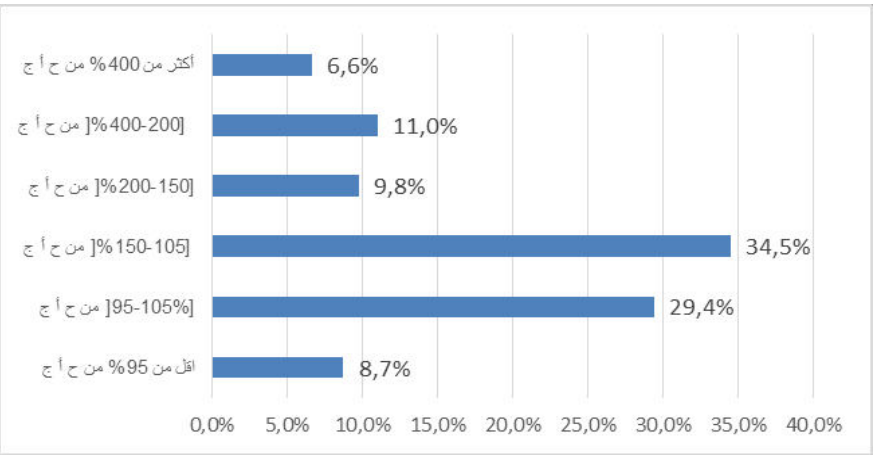

حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

- خلال السنوات الأخيرة، عرفت فئة الأجراء ذوي الحد الأدنى للأجور ارتفاعا لحجم الأجراء المتدفقين من الفئات العليا للأجر التي لا تتجاوز 1,5 مرة الحد الأدنى للأجر. بالفعل، فخلال المدة 2006-2014، امتصت هذه الفئة 16 ٪ من الأجراء، في الوقت الذي حررت فيه الفئة (105 ٪ - 150 ٪) نفس النسبة من الأجراء مرورا من 51 ٪ الى 35 ٪ من مجموع هؤلاء الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

4. تطور تكلفة العمل

- تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج بالنسبة للاقتصاد الوطني في مجمله يظهر منحى ارتفاعي خلال العشرية الأخيرة، مرورا من 34,7 ٪ سنة 2010 الى 35,9 ٪ سنة 2016. أما بالنسبة للصناعات التحويلية فان التكاليف قد استرجعت أربع نقاط مئوية من الثروة المنتجة في هذا القطاع خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010 و2014.
- حسب القطاعات الكبرى للاقتصاد الوطني، يتم توزيع الأجور الأكثر ارتفاعا بالنسبة للقيمة المضافة التي تم انتاجها، في القطاع الثالثي بتكلفة عمالة لكل وحدة تناهز 45 ٪. في الطرف الاخر يتمركز بكل وضوح القطاع الأولي ب 12 ٪ أما القطاع الثانوي فانه يتواجد في مركز أوسط بحصة 30 ٪.
- بخصوص قطاع الصناعات التحويلية نجد ان قطاع الصناعة الفلاحية والغذائية يتميز بزهده في توزيع الأجور بالمقارنة دائما مع القيمة المضافة المنتجة بحصة 27,8 ٪ سنة 2014، والذي يقابله في الجهة الأخرى قطاع صناعات "النسيج والجلد" بحصة 70 ٪ من القيمة المضافة المنتجة خلال نفس السنة.

مبيان 84 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج حسب القطاعات الإقتصادية الكبرى

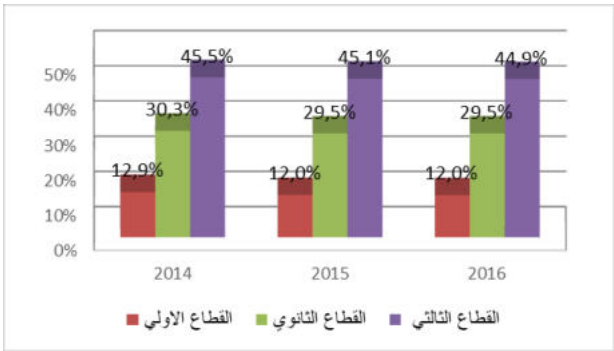

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 85 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج في الإقتصاد الكلي

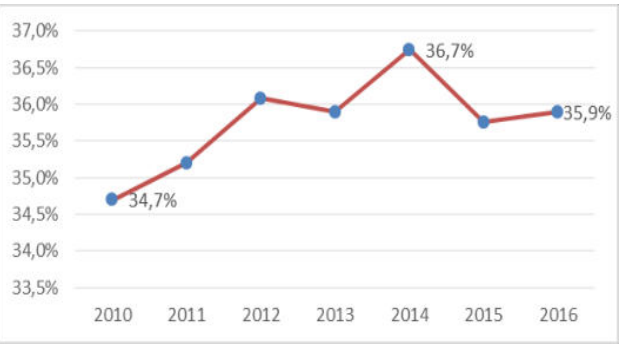

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

جدول 22 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج حسب القطاعات (ب%)

القطاعات	2006	2008	2010	2012	2014
الصناعة الفلاحية و الغذائية	28,3	28,6	24,3	25,8	27,8
الصناعة الكيماوية و الشبه الكيماوي	39,3	33,3	29,6	32,4	34,3
الصناعة الكهربائية و الالكترونية	58,8	62,7	55,9	64,4	58,6
صناعة الميكانيك	41,7	36,8	46,8	45,1	45,1
صناعة النسيج و الجلد	67,2	68,4	66,7	71,0	70,0
المجموع	41,6	38,7	35,2	37,5	39,0

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 86 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج في الصناعات التحويلية

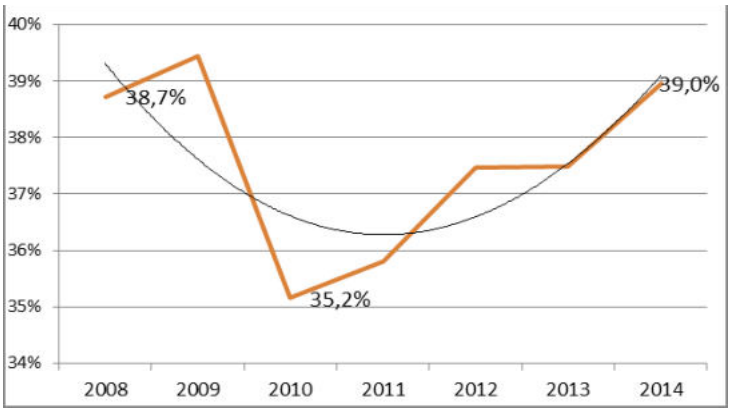

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

5. تطور مكاسب الإنتاجية

- من المعروف أن إنتاجية الاقتصاد الوطني تعاني من تقلباته في القطاع الاولي، ذلك أنه إذا كانت هذه الانتاجية قد سجلت ارتفاعا بنسبة 2,7 ٪ سنة 2015، بفضل تحسنها في القطاع الفلاحي ب 12,1 ٪، فان هذه النسبة تراجعت الى أقل من نقطة مئوية برسم سنة 2016، والسبب هو القطاع الأولي الذي عرف تراجعا بأكثر من 8 ٪ خلال نفس السنة.

مبيان 87 : معدل ارتفاع مكاسب الانتاجية حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى

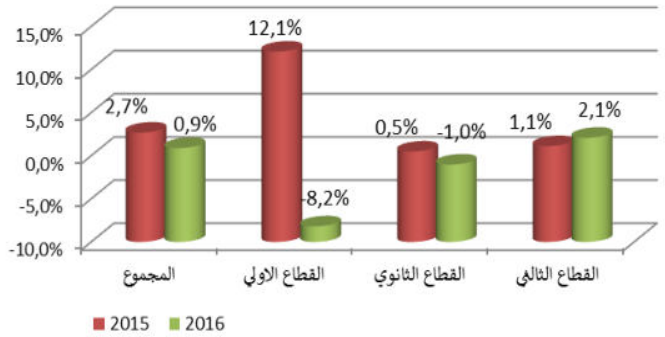

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 88 : تطور مكاسب الانتاجية حسب القطاعات الكبرى

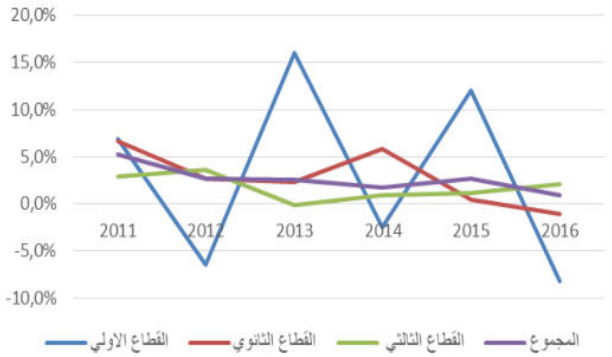

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 89 : معدل ارتفاع مكاسب الإنتاجية بالصناعات التحويلية حسب القطاعات

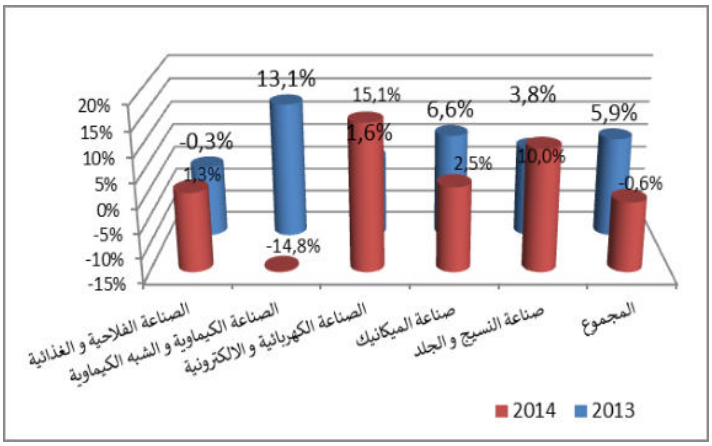

المصدر: وزارة الصناعة والمندوبية السامية للتخطيط+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

- رغم تحسنها الملموس في قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية (15,1٪) وصناعات «النسيج والجلد" (10٪)، فان الانتاجية في قطاع الصناعات التحويلية عرفت تراجعا بمعدل 0,6 ٪ برسم سنة 2014 عوض ارتفاع يقدر ب 5,9 ٪ السنة التي سبقتها والتي عرفت تحسنا في جميع القطاعات.

6. العلاقة بين نسبة التأطير والاجور والانتاجية

- حصل معدل تأطير عمال الصناعات التحويلية على نقطتين مئويتين خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2011 و2014، حيث سجل نسبة 14,4 ٪ برسم السنة الأخيرة.
- القطاعات التي تتوفر على أكبر نسبة من الكفاءات هي قطاعات " الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية" (27,2٪) والصناعات «الميكانيكية" (17,2٪). من البديهي فان قطاع "صناعة النسيج والجلد" يتوفر على أقل نسبة من الأطر من مجموع الموارد البشرية (8,0٪).
- كما هو معروف اقتصاديا، فان تكاليف العمالة في الوحدات الاقتصادية وكذلك انتاجيتها تتطور إيجابيا مع معدل التأطير وكذلك نفس العلاقة توجد بين الإنتاجية وهذه التكاليف. و من خلال تحليل المعطيات التي توفرها البحوث المنجزة في قطاع الصناعات التحويلية حسب قطاعاتها الاقتصادية الكبرى تم التحقق من هذه العلاقات، باستثناء قطاع الصناعات الغذائية الذي يحوي نشاطات يبدو أن تشكيل الأجور فيها لا يخضع للقواعد المتعارف عليها اقتصاديا.

جدول 23 : تطور نسبة التأطير حسب القطاعات داخل الصناعات التحويلية(ب%)

القطاع	2011	2012	2013	2014
الصناعة الفلاحية و الغذائية	11,8	12,8	14,2	14,7
الصناعة الكيماوية و الشبه الكيماوية	24,6	25,2	26,2	27,2
الصناعة الكهربائية و الالكترونية	9,9	13,1	15,9	14,2
صناعة الميكانيك	17,3	16,9	16,0	17,2
صناعة النسيج و الجلد	7,8	8,3	8,5	8,0
المجموع	12,5	13,4	14,0	14,4

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 90 : العلاقة بين مكاسب الإنتاجية ونسبة التأطير حسب القطاعات الإقتصادية [6]

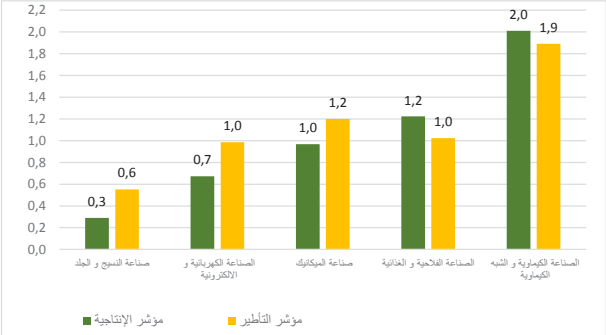

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 91 : العلاقة بين مكاسب الإنتاجية و الأجور حسب القطاعات الإقتصادية

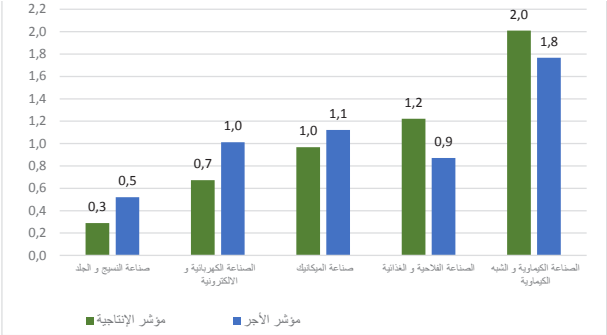

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 92 : العلاقة بين الأجور ونسبة التأطير حسب القطاعات الإقتصادية

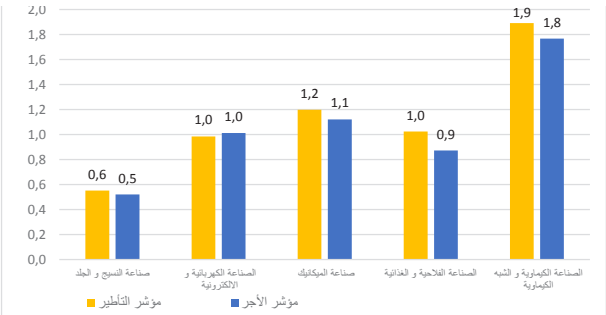

المصدر: وزارة الصناعة، + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

- بالنسبة للصناعات الغذائية، فعندما تكون الإنتاجية تعادل حصة 1,2 مرة الإنتاجية المتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية، فان العلاقة بين الأجور الموزعة على التوالي لا تسجل سوى حصة 0,9.

7. المقارنة الدولية

الوضعية حسب الحد الادنى للاجر

مبيان 93 : مستوى الحد الادنى للأجور لسنة 2016 بالدولا ر الامريكي

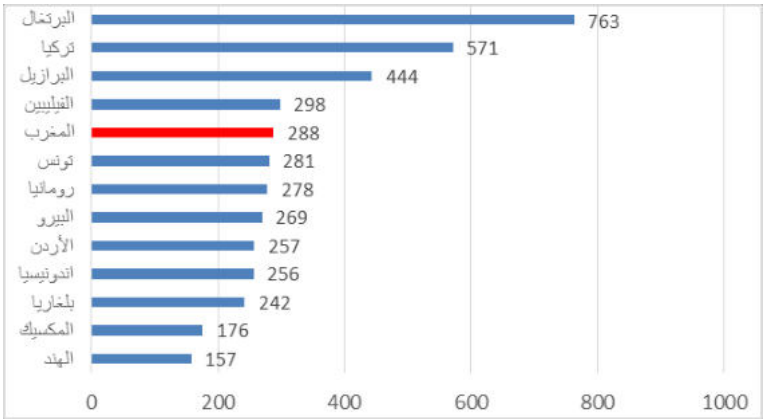

المصدر : قاعدة معطيات منظمة ممارسة أنشطة الأعمال

- بالدولار الأمريكي، فان مستوى الحد الأدنى للأجر المعمول به سنة 2016 يمركز المغرب في المجموعة المتوسطة العليا للبلدان المنافسة او المشابهة (288 دولار) والتي تؤسس لأجور دنيا تتراوح ما بين 157 و763 دولار.

(6) المؤشر المعبر للإنتاجية = نسبة الإنتاجية للقطاع مقارنة لمتوسط الإنتاجية لمجموع الصناعات
- المؤشر المعبر للأجر = نسبة الأجر في القطاع مقارنة للأجر المتوسط لمجموع الصناعات
- المؤشر المعبر للتأطير = نسبه التأطير في القطاع مقارنة لمؤشر التأطير المتوسط لمجموع الصناعات

مبيان 94 : المعدل السنوي المتوسط لزيادة الحد الأدنى للأجر 2016-2014

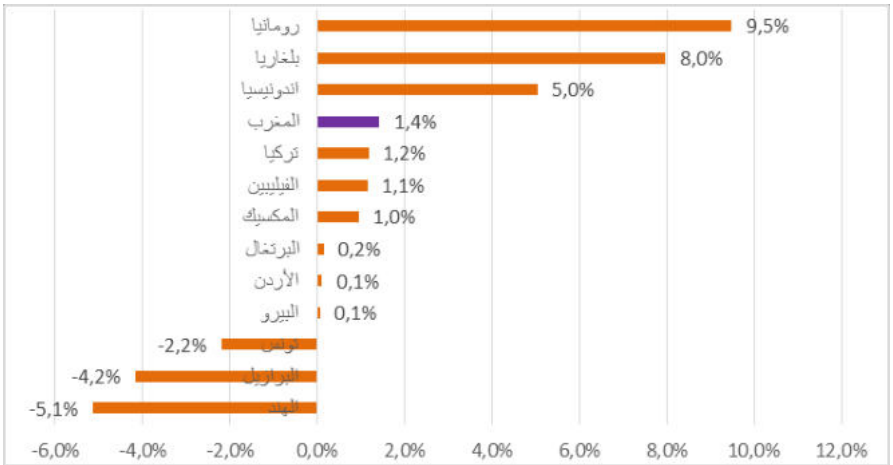

المصدر: قاعدة معطيات منظمة ممارسة أنشطة الأعمال + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

- واعتمادا على تطور هذا المؤشر خلال السنتين الأخيرتين 2016-2014، فان بلادنا تتواجد في نفس المرتبة بنسبة ارتفاع سنوي متوسط يقدر ب 1,4 ٪ مقارنة مع التطور المحصل بالدول المنافسة والذي يتراوح ما بين نسبة (5,1٪ -) ونسبة 9,5 ٪.

جدول 24 : تطور الأجر الحقيقي

البلد	2013	2014	2015
البرازيل	1,9	2,7	-3,7
اندونيسيا	10,1	-4,3	-0,4
المكسيك	-0,6	-4,3	0,5
تونس	0,3	0,6	1,3
المغرب	0,3	1,7	1,5
الفلبين	1,6	1,0	4,1
الهند	5,2	5,7	5,4
تركيا	6,4	6,1	5,6
بلغاريا	5,6	7,7	9,9
البرتغال	-0,6	0,1	-
البيرو	0,4	2,5	-
رومانيا	0,8	6,4	-
الأردن	1,1	-2,8	-
مصر	11,0	-3,8	-

المصدر:تقرير المنظمة الدولية للشغل Global Wage Report 2016/2017

- بالنسبة لتطور الأجر الحقيقي يبدو أن المغرب يحتل مرتبة متوسطة حيث سجل معدلي ارتفاع بنسبة 1,7 ٪ و1,5 ٪ برسم سنتي 2014 و2015 على التوالي.

الوضعية حسب الدخل

- يتموقع المغرب حسب مؤشر الدخل القومي الإجمالي الخام حسب الفرد، في أسفل السلم، سواءا أخذنا كوحدة قياس الدولار الأمريكي أو الدولار بقيمة تعادل القوة الشرائية.

- تحليلا لتطور هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2006 و2016، نجد أن بلادنا تعرف تحسنا معترفا به، خصوصا وإذا ركزنا على الدخل حسب الفرد بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية والذي يأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية لمختلف البلدان المقارن بها. ومن خلال هذا المؤشر يحتل المغرب مرتبة متوسطة (4٪) مقارنة مع نسب التطور السنوي المتوسط المسجل في هذه البلدان والتي تتراوح ما بين 0,4 ٪ و7,6 ٪.

مبيان 95 : الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2016 حسب الفرد بالدولار الأمريكي

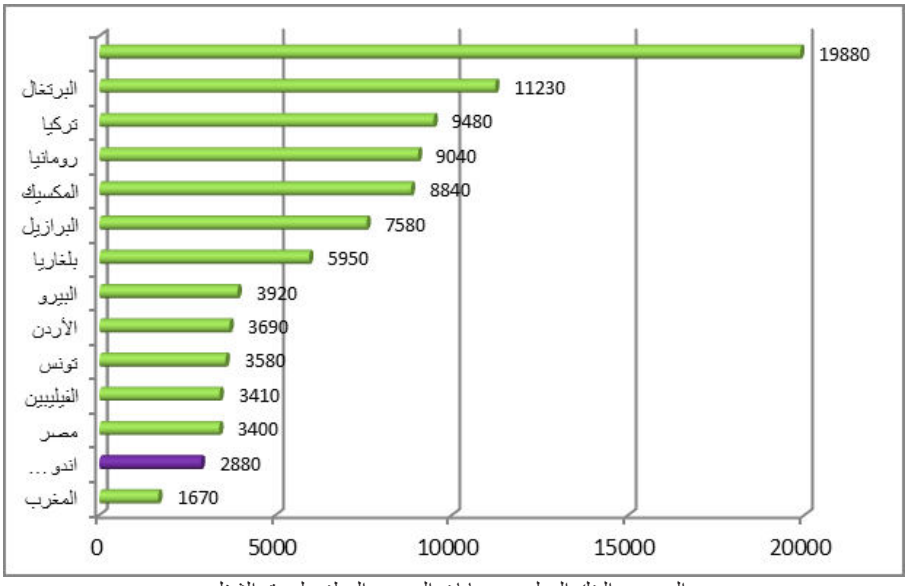

المصدر: البنك الدولي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

مبيان 96 : الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2016 حسب الفرد بالدولار الأمريكي
قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري

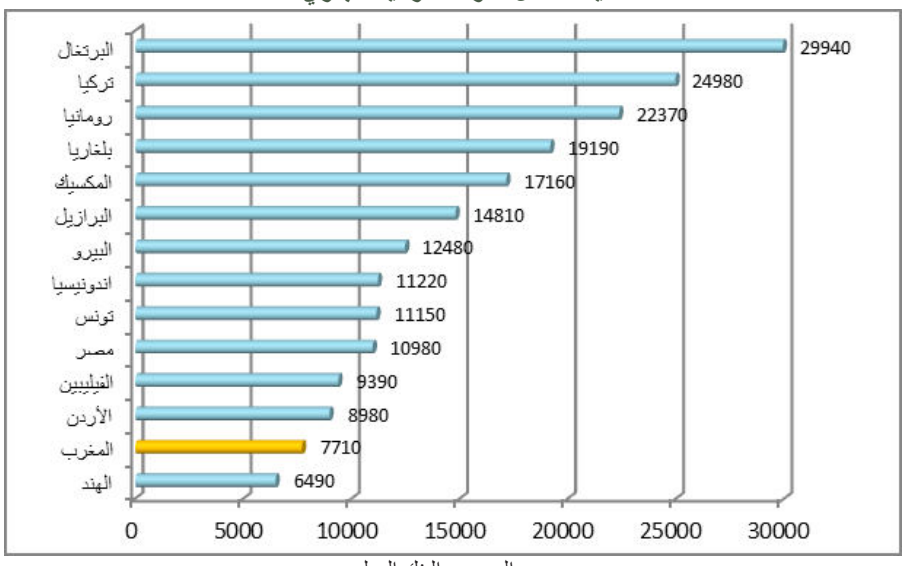

المصدر: البنك الدولي

مبيان 97 : الارتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الاجمالي الخام حسب الفرد. 2016-2006

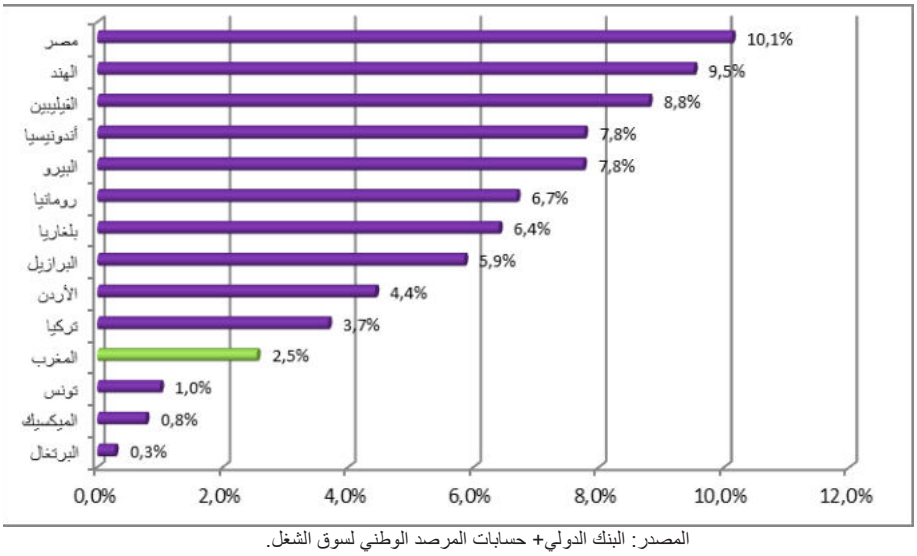

المصدر: البنك الدولي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

مبيان 98 : الإرتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الإجمالي الخام حسب الفرد بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري. 2016-2006

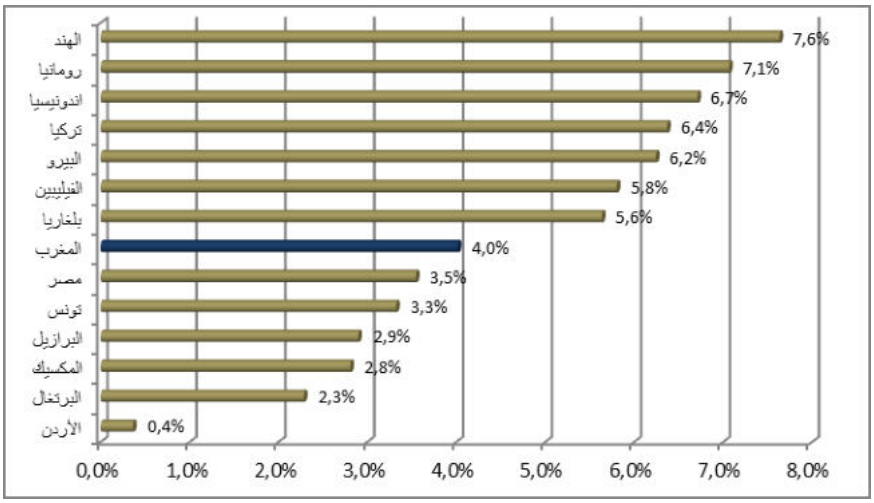

المصدر: البنك الدولي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

الوضعية حسب الإنتاجية

- **انتاجية العمل المقاسة بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة لسنة 2011، تمركز المغرب في المجموعة السفلى للبلدان المقارن بها. أما معدل تطور هذه الانتاجية يموقعه في مستوى متوسط مع تحسن للإنتاجية بنسبة 2,1 ٪ مقارنة مع معدل تطور سنوي متوسط مسجل في هذه البلدان يتراوح ما بين نسبة (0,7 %-) ونسبة 5,3 ٪، خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2016.**

مبيان 99 : انتاجية العمل لسنة 2016 بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة ل2011 .12

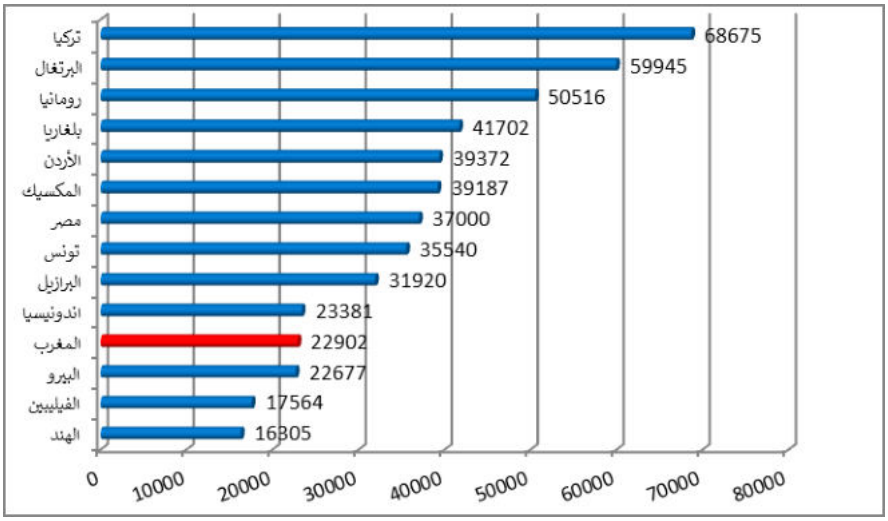

المصدر: المنظمة الدولية للشغل

مبيان 100 : الإرتفاع السنوي المتوسط لإنتاجية العمل بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة ل2011. 2010-2016

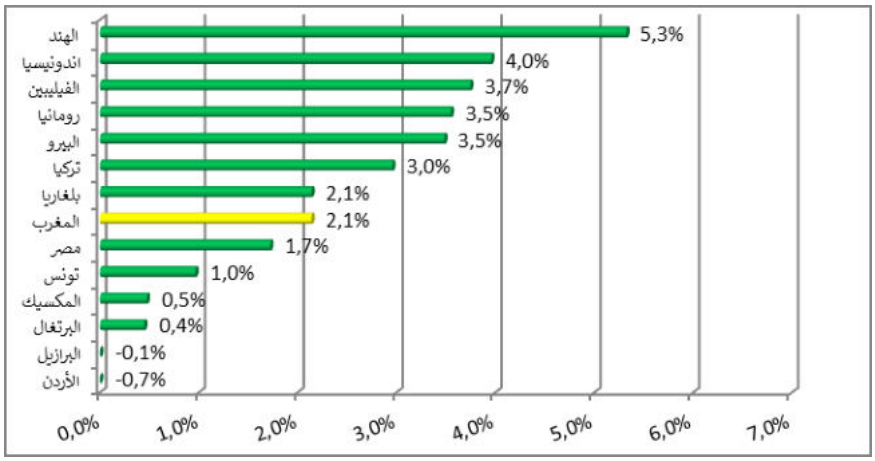

المصدر: المنظمة الدولية للشغل+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

التعاريف

القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر

القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر هو كمية السلع والخدمات التي يمكن لأسرة العامل ذو الحد الأدنى للأجر أن يقتنيها بفضل هذا الأخير. ويرتبط تطورها بتطور الأسعار والأجور، حيث إذا ارتفعت الأسعار وضلت الأجور ثابتة فان القدرة الشرائية تنخفض أما في حالة ما إذا كان ارتفاع الأجور أعلى من ارتفاع الأسعار فان القدرة الشرائية قد ترتفع.

(تعادل القوة الشرائية (عملة محلية مقابل دولار دولي

هو عامل لتحويل تعادل القوة الشرائية وهو عدد وحدات عملة البلد اللازمة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية والتي يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. يمكن هذا العامل على المستوى الدولي من تسهيل المقارنة بين البلدان فيما يخص مؤشراتها الاقتصادية باستعمال وحدة قياس موحدة تأخذ بعين الاعتبار مستوى التضخم في هاته البلدان.

تكلفة العمالة

هي مجموع المستحقات والتكاليف الاجتماعية التي تؤديها المقاولة نظير القيام بعمل داخل هذه المؤسسة (مفهوم مستعمل في بحث وزارة الصناعة حول الصناعات التحويلية).

تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج

تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج هو مؤشر مركب يمكن من تقدير التكاليف الناجمة عن عامل العمل لكل وحدة من الناتج. وتكمن أهميته أيضا في فهم منحى تطور توزيع الثروات المنتجة من طرف المقاولة بين عاملي العمل والرأسمال من خلال تحليل تطوره. ويبنى حساب هذا المؤشر على نسبة تكلفة العمالة في القيمة المضافة.

إنتاجية العمل

إنتاجية العمل مؤشر يقيس في المتوسط كمية القيمة المضافة المنتجة من طرف كل عامل خلال مدة معينة من الزمن.

الدخل القومي الاجمالي الخام

الدخل القومي الاجمالي الخام يشار به الى مجموع الدخل خلال مدة معينة من الزمن والمحصل عليه من طرف مجموع العناصر المساهمة في الاقتصاد. يتكون هذا الدخل من الأجور المحصل عليها من طرف مجموع العمالة والدخل المالي. يقسم هذا المؤشر على عدد الأفراد ليعبر عن مستوى الغنى الذي يسود بلدا معينا بالخصوص عندما نحتاج الى المقارنة بين مجموعة من البلدان من حيث الغنى والرخاء.

قابلية التشغيل والإدماج المهني

موازاة مع السياسات العمومية ذات الطابع الماكرو اقتصادي، فقد تم تدعيم سياسة التشغيل بتنفيذ برامج تهدف الى إنعاش التشغيل المأجور وتحسين قابلية التشغيل وكذا تشجيع التشغيل الذاتي.

وقد مكن برنامج "إدماج"، الذي يشمل العقود المحددة المدة وغير المحددة المدة وعقود إدماج، من إدماج أكثر من 89.000 شاب وشابة سنة 2017 منهم 5.634 في إطار التشغيل بالخارج. وهكذا، بلغ عدد المدمجين حوالي 410.000 خلال الفترة 2012-2017، أي بمعدل تزايد سنوي بلغ 10 % خلال هذه الفترة.

كما استفاد من برنامج "تأهيل" أكثر من 18.600 باحث عن شغل سنة 2017، بزيادة 12,5 % مقارنة بسنة 2016، منهم 2.856 في إطار التكوين التأهيلي أو التحويلي، 3.752 في إطار التكوين التعاقدي من أجل التشغيل و8.817 في إطار التكوين لفائدة القطاعات الواعدة. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ما يقرب من 105.700 شخص خلال الفترة 2012-2017، أي أكثر من 17.600 مستفيد كمتوسط سنوي.

أما برنامج "التشغيل الذاتي"، فقد مكن من خلق 1.296 مقاولة سنة 2017 (مقاولات صغيرة جدا، جمعيات، أنشطة فردية) ساهمت في إحداث أكثر من 2.700 منصب شغل مباشر، أي ما يناهز منصبين شغل لكل مشروع في المتوسط. وخلال الفترة 2012-2017، مكن البرنامج من إحداث أكثر من 7.200 مقاولة، ساهمت في إحداث أكثر من 15.400منصب شغل كما تمت مواكبة أكثر من 20.500 شخص من طرف شبابيك الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات المخصصة للتشغيل الذاتي.

وفي إطار برنامج "تحفيز "، الذي يهدف الى إنعاش التشغيل المأجور عبر آلية تحفيزية لفائدة المقاولات والجمعيات حديثة النشأة، صادقت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على 5.446 بروتوكول للاستفادة من هذا البرنامج لفائدة 2.155 مقاولة و5.446 أجير، وذلك منذ دخول البرنامج حيز التنفيذ (ابتداء من شهر أبريل 2016) وإلى نهاية سنة 2017.

من جهة أخرى، فقد أظهرت المؤشرات المنبثقة عن الدراسات التقييمية أن 66 % من المستفيدين من عقد إدماج خلال سنة 2014 مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد وأن 55 % منهم مصرح بهم سنة 2017. كما ساهم برنامج إدماج في تقليص المدة المتوسطة للحصول على شغل دائم ومكن من تلبية حاجيات المقاولات من الموارد البشرية.

1. الوساطة العمومية في سوق الشغل (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)

جدول 25 : خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات برسم سنتي 2016 و 2017

	2016	2017
عدد مقابلات التشخيص	85089	87325
عدد ورشات البحث عن العمل	48737	54843
عدد عروض التشغيل المنقب عنها	90232	102054

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 101 : تطور خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

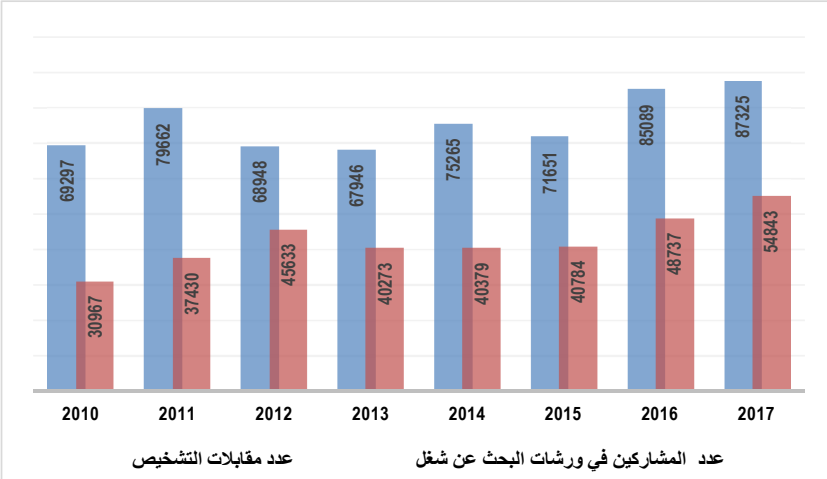

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- بلغ عدد مقابلات التشخيص المنجزة لفائدة الباحثين عن شغل أكثر من 87.300 مقابلة تشخيصية برسم سنة 2017، أي ما يعادل زيادة بنسبة 2,6 % بالمقارنة مع سنة 2016؛
- أجريت أزيد من 75.600 مقابلة تشخيص في المتوسط السنوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2017 من طرف مستشاري التشغيل في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- تطور تصاعدي لعدد المشاركين في ورشات البحث عن العمل خلال السنوات الأربع الأخيرة ليصل إلى أزيد من 54.800 مشارك خلال سنة 2017

مبيان 102 : تطور عدد عروض التشغيل المنقب عنها 2010 - 2017

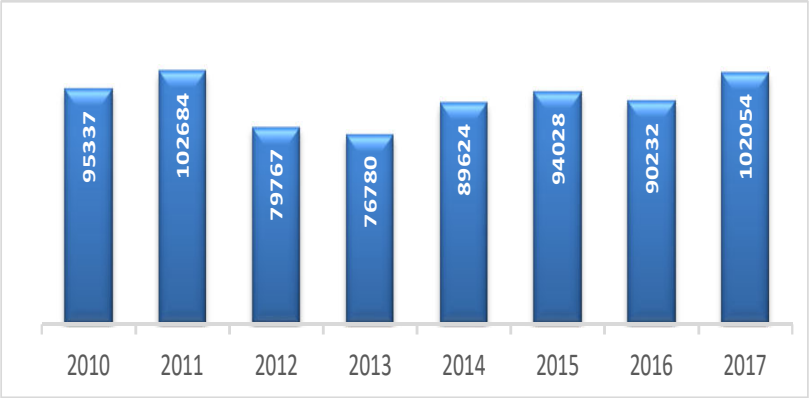

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- مكنت زيارات مستشاري التشغيل من التنقيب عن أزيد من 102.000 عرض للتشغيل برسم سنة 2017، ما يعادل تطورا بنسبة 13% مقارنة مع سنة 2016.

2. وكالات التشغيل الخصوصية

- 58 وكالة للتشغيل الخصوصي مرخص لها لممارسة الوساطة في مجال التوظيف والتعيين، حيث يتمركز أكثر من ثلثي هذه الوكالات في مدينة الدار البيضاء.

مبيان 103 : التوزيع الجهوي لوكالات التشغيل الخصوصية

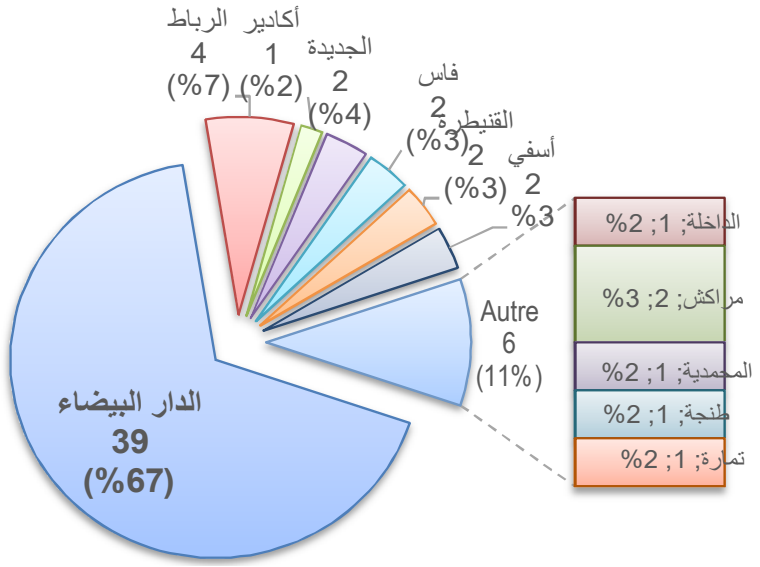

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

3. حصيلة برامج إنعاش التشغيل

برنامج إدماج

- استفاذ أكثر من 697.000 شخص من برنامج إدماج منذ انطلاقه سنة 2006 الى نهاية 2017، أي بمعدل تزايد سنوي بلغ 9,5% خلال هذه الفترة .
- بعد الانخفاض الذي تم تسجيله خلال الفترة 2010-2012، عرف عدد المستفيدين من البرنامج ارتفاعا مهما ابتداء من سنة 2013، حيث بلغ معدل التزايد السنوي للمستفيدين 12 % ما بين 2013 و 2017.

جدول 26: تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المستفيدين من برنامج إدماج*	55881	58740	55399	56716	63143	70123	75613	89077
نسبة النساء (%)	50,2	48,3	47	50,2	52,7	48,4	48,4	51,6
بنية المستفيدين حسب نوع العقد (%)								
عقد ادماج	56,3	59,5	67,8	67,4	76,4	67,6	67,5	71,1
عقد محدد المدة	38,2	36,2	28,5	27,1	20,1	28,6	27,5	24,6
عقد غير محدد المدة	5,4	4,3	3,7	5,6	3,4	3,8	5	4,3
تطور عدد المستفيدين من برنامج إدماج								
معدل نمو عدد المستفيدين (%)	6,9	5,1	-5,7	2,4	11,3	11,1	7,8	17,8
معدل انجاز الهدف المحدد (%)	101,6	97,9	85,2	94,5	114,8	116,9	116,3	118,8

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات + حساب المرصد. (*) بما في ذلك التشغيل بالخارج.

- استفاد أكثر من 89.000 شخص من برنامج ادماج سنة 2017، بارتفاع نسبته 18 % مقارنة بسنة 2016 و معدل انجاز بلغ 118,8 % من الهدف المحدد برسم سنة 2017؛
- حسب النوع، تبين مؤشرات الانجاز تفاوت ضعيف بين الرجال والنساء (51,6 % من المستفيدين نساء و 48,4 % رجال).

مبيان 104 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"

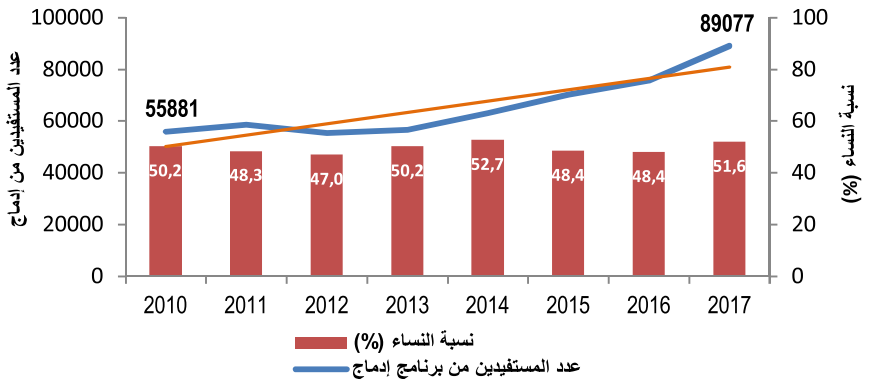

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 105 : نسبة الإنجاز السنوية للأهداف المحددة لبرنامج "إدماج" (ب%)

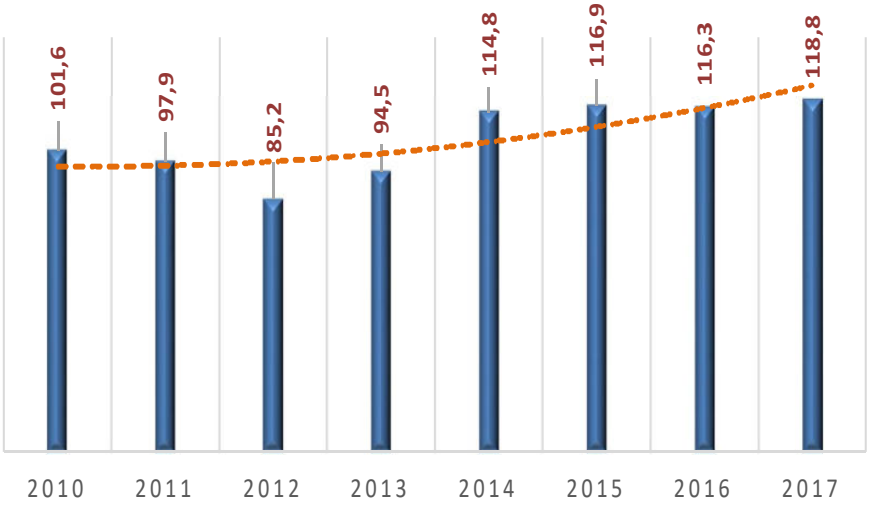

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 106 : تطور نسبة المستفيدين من "إدماج" حسب نوع العقد (%)

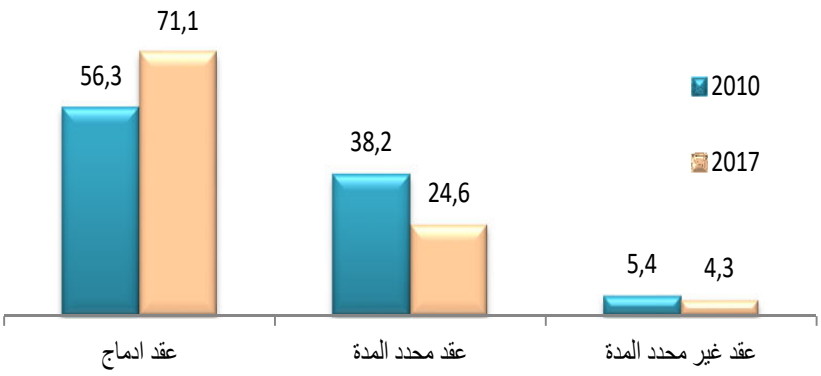

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- حسب نوع العقد، تم إدماج ما يقرب ثلاثة أرباع المستفيدين (71,1 %) في اطار عقود ادماج (مقابل 24,6 % في اطار عقود محددة المدة و 4,3 % في اطار عقود غير محددة المدة). وقد بلغت هذه النسب على التوالي 56,3 % و38,2 % و5,4 % سنة 2010.

- حسب الشهادة، ما يقرب من ثلثي المستفيدين (64 %) من برنامج "إدماج" سنة 2017 هم من حاملي شهادة الباكالوريا أو خريجي مؤسسات التكوين المهني. فيما يمثل حاملو شهادات التعليم العالي حوالي 17 % من مجموع المستفيدين.
- على المستوى القطاعي، يتصدر قطاع الخدمات القطاعات المستفيدة من البرنامج سنة 2017 بنسبة 53 % متبوعا بقطاع الصناعة (37 %) وقطاع الفلاحة والصيد البحري ثم قطاع البناء والأشغال العمومية.
- سجل عدد المستفيدين من برنامج إدماج تطورا ملحوظا ما بين 2016 و2017 في قطاعات الفلاحة والصيد البحري (+47,2 %) والصناعة (+23,4 %) والخدمات (+8,3 %). بالمقابل تراجع عدد المستفيدين من البرنامج في قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 4 % خلال هذه الفترة نتيجة التراجع المسجل بأنشطة القطاع.

مبيان 107 : خصائص المستفيدين من برنامج "إدماج" (2017)

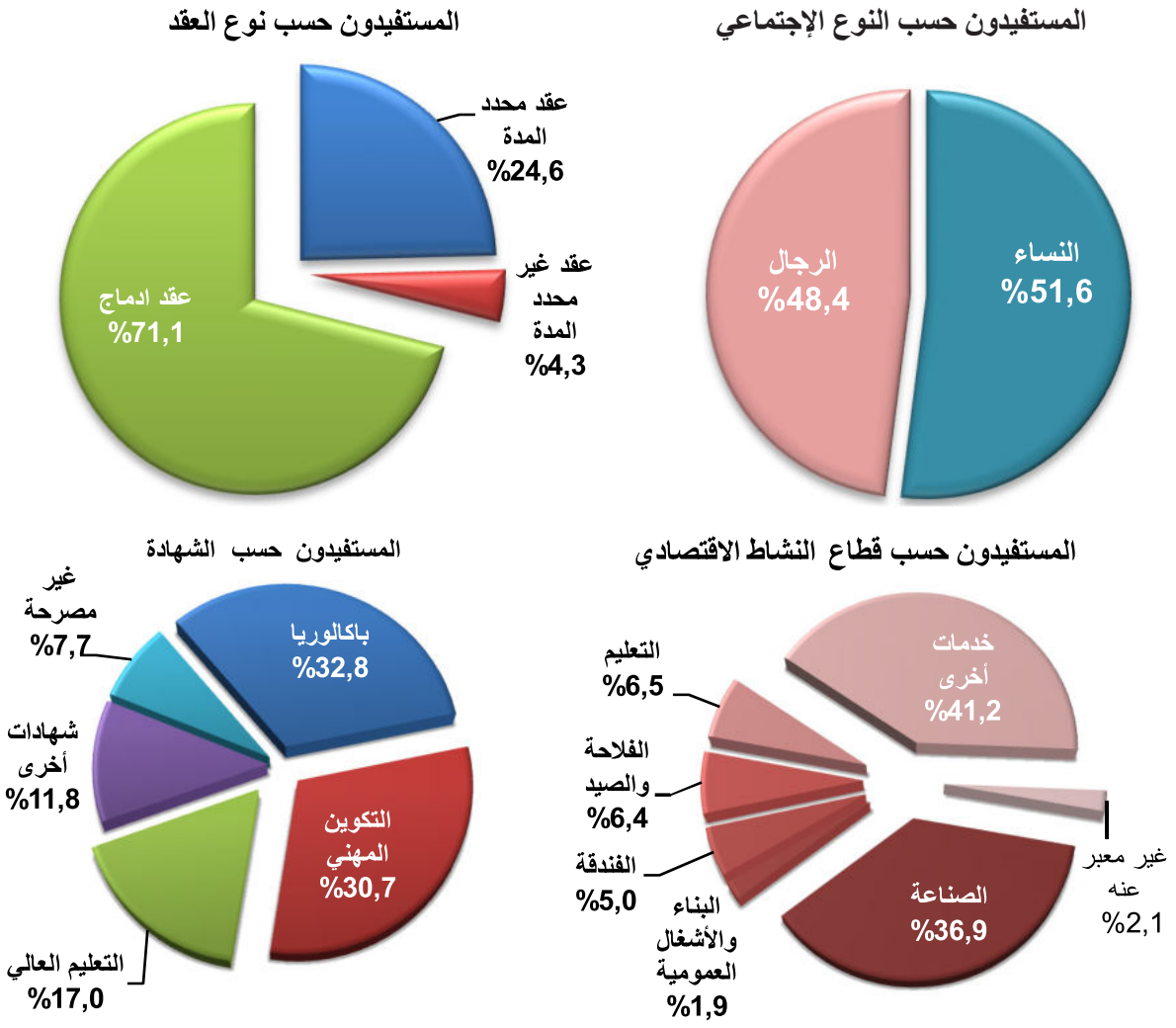

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

مبيان 108 : المستفيدون من برنامج "إدماج" سنة 2017 حسب الجهات

- على المستوى الجهوي، فإن تحليل مؤشرات الانجاز يبين تمركز كبير للمستفيدين في محور الدارالبيضاء - طنجة (الدرالبيضاء-سطات، الرباط- سلا- القنيطرة، طنجة - تطوان- الحسيمة) بنسبة تقرب الثلثين (63 %) من مجموع المستفيدين سنة 2017. وقد شمل البرنامج بصفة متفاوتة باقي الجهات الاخرى حيث بلغ عدد المستفيدين 11% بجهة فاس - مكناس و 2 % بجهات الجنوب الثلاث.

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

برنامج تأهيل

جدول 27 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل"

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المستفيدين من برنامج تأهيل	14902	19040	18313	18658	18390	15171	16542	18612
عدد المستفيدين حسب نوع التكوين								
التكوين التعاقدي	2994	4761	3141	4285	2138	2183	3986	3752
التكوين التأهيلي	2313	3522	3152	2610	1852	1945	2793	2856
التكوين لفائدة القطاعات الواعدة	7856	9247	10483	11763	12798	8892	7395	8817
شراكات (وطنية وجهوية*)	1739	1510	1537	-	1602	2151	2368	3187
معدل نمو عدد المستفيدين من تأهيل (%)								
	6,2	27,8	-3,8	1,9	-1,4	-17,5	9,0	12,5
معدل الانجاز السنوي للهدف المحدد (%)								
	62,1	68,0	61,0	93,3	102,2	84,3	91,9	93,1

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات + حساب المرصد.

(*) بما في ذلك الشراكات في اطار برنامج تشغيل الشباب PEJ لسنتي 2016-2017

- استفاد أكثر من 174.700 شخص من برنامج تاهيل منذ انطلاقه سنة 2007، إلى نهاية 2017، أي ما يقرب من 16.000 مستفيد كمتوسط سنوي ومعدل تزايد سنوي قدره حوالي 7% خلال هذه الفترة؛
- بعدما سجل ارتفاعا مهما بنسبة 19 % ما بين 2007 و2011، تراجع عدد المستفيدين من برنامج تأهيل بمعدل سنوي قدره 5,5 % ما بين 2011 و 2015. إلا أنه ابتداء من سنة 2015 عرف عدد المستفيدين ارتفاعا بمعدل سنوي قارب 11 % في المتوسط السنوي.

مبيان 109 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل"

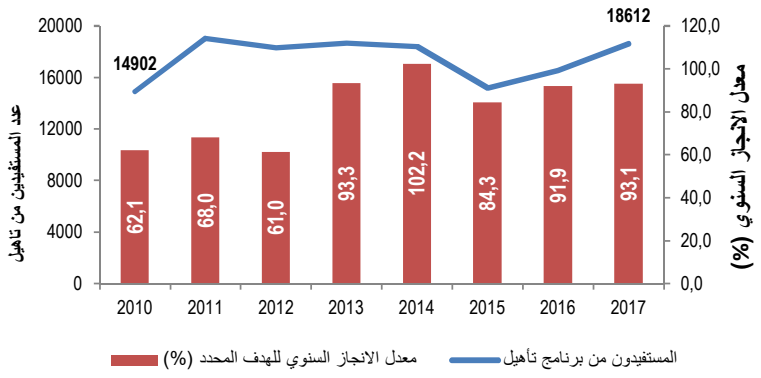

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

- استفاد من البرنامج 18612 شخص سنة 2017، أي بمعدل ارتفاع بلغ 12,5 % مقارنة بسنة 2016 ومعدل إنجاز قدر ب 93,1 % من الهدف المحدد برسم سنة 2017؛
- حسب نوع التكوين، فقد عرف التكوين لفائدة القطاعات الواعدة نسبة كبيرة من المستفيدين بلغت 47,4 % من مجموع المستفيدين سنة 2017، متبوعا بالتكوين التعاقدي من أجل التشغيل (20,2 %) تم التكوين التأهيلي أو التحويلي (15,3 %). في حين بلغت نسبة التكوينات الأخرى في اطار الشراكة (الوطنية والجهوية) 17 % من مجموع فرص التكوين في اطار برنامج تأهيل، أي ما قدره 3200 فرصة تكوين.

مبيان 110 : المستفيدون من برنامج تأهيل حسب نوع التكوين (2017)

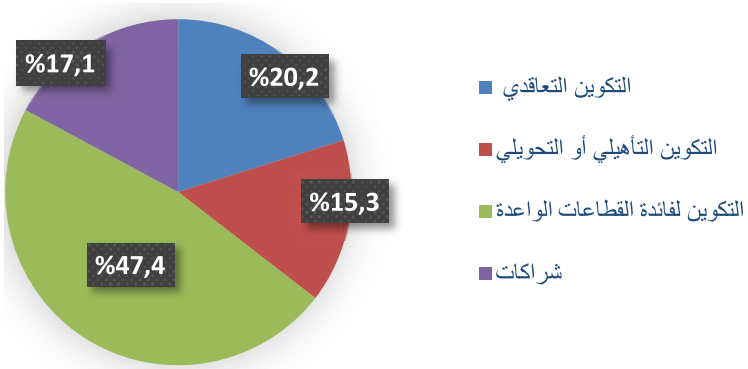

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

التكوين التعاقدي من أجل التشغيل

مبيان 111 : المستفيدون من التكوين التعاقدي (2017)

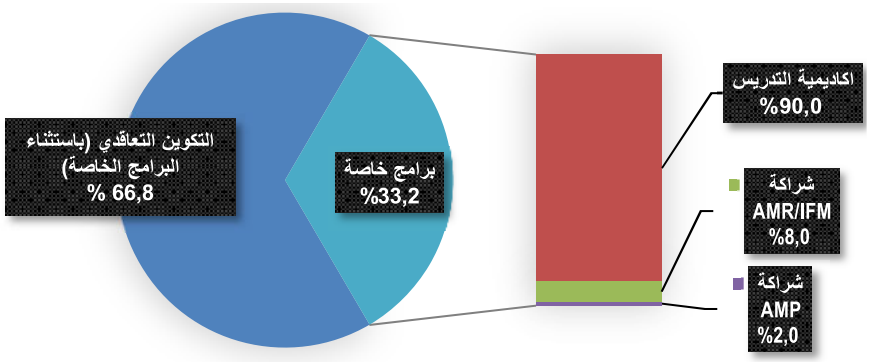

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

- تسجيل تراجع بحوالي 6 % لعدد المستفيدين من التكوين التعاقدي من أجل التشغيل ما بين 2016 و2017، منتقلا على التوالي من 3986 الى 3752 مستفيد؛
- حوالي ثلث (33,2%) المستفيدين من التكوين التعاقدي من أجل التشغيل تم تكوينهم في اطار برامج خاصة منها بالخصوص برنامج" أكاديمية التدريس".

- استفاد من التكوين التعاقدي من أجل التشغيل بشكل كبير حاملي شهادة الباكالوريا وخريجي مؤسسات التكوين المهني؛
- على المستوى القطاعي، يتصدر قطاعي التعليم والسيارات القطاعات المستفيدة من التكوين التعاقدي من أجل التشغيل، بنسبة 32,2 %و29,3 % من المستفيدين على التوالي سنة 2017؛
- كباقي برامج التشغيل الأخرى، أكثر من 59 % من التكوينات التعاقدية من أجل التشغيل تتمركز بمحور الدرالبيضاء-طنجة (الدرالبيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة).

مبيان 112 : المستفيدون من التكوين التعاقدي حسب قطاع النشاط (2017)

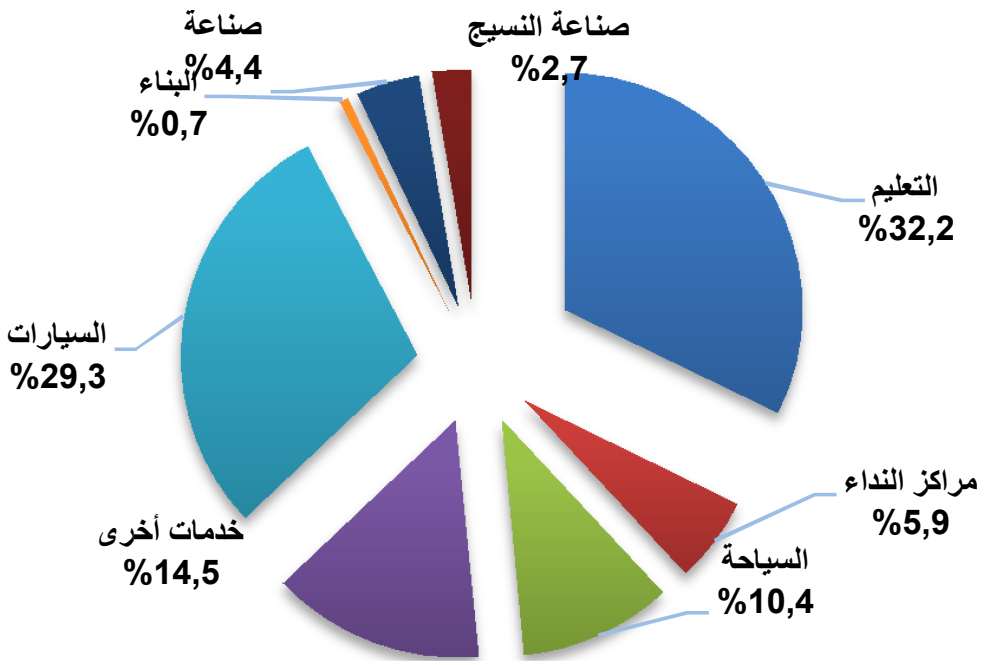

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

التكوين التأهيلي أو التحويلي

- تراجع وتيرة تطور عدد المستفيدين من التكوين التأهيلي أو التحويلي سنة 2017، مسجلا ارتفاعا ب 2,3 % مقارنة بسنة 2016 مقابل ارتفاعا ب 43,6 % ما بين 2015 و2016 ؛
- مايقرب من نصف (48%) التكوينات التأهيلية أو التحويلية تتمركز بجهتي: الدارالبيضاء-سطات و الرباط-سلا-القنيطرة.

مبيان 113 : المستفيدون من التكوين التأهيلي أو التحويلي برسم سنة 2017 حسب الجهات

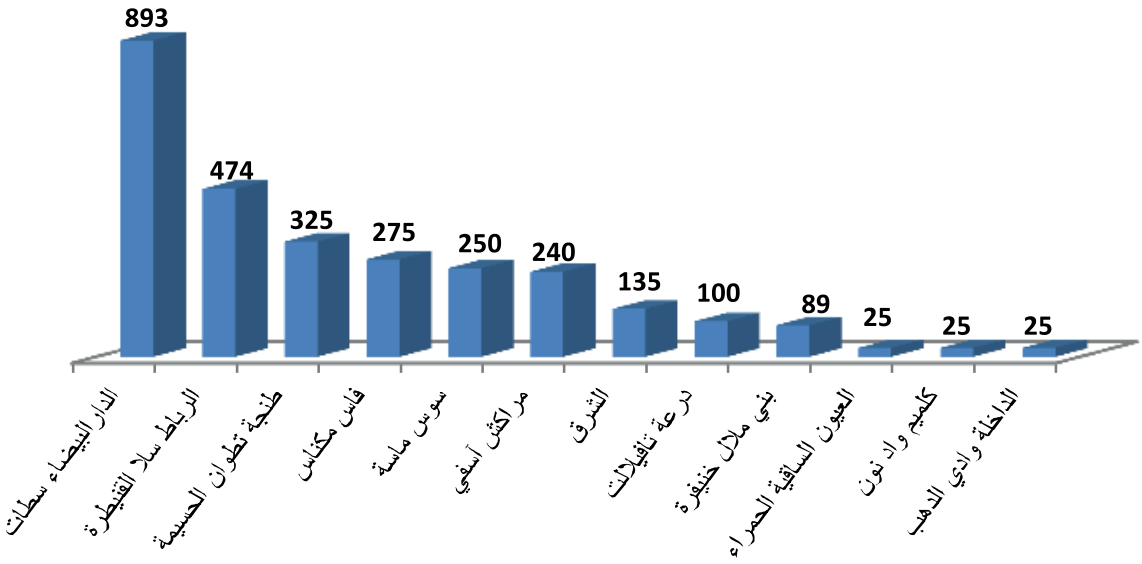

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

التكوين لفائدة القطاعات الواعدة

مبيان 114 :المستفيدون من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة حسب القطاع (2017)

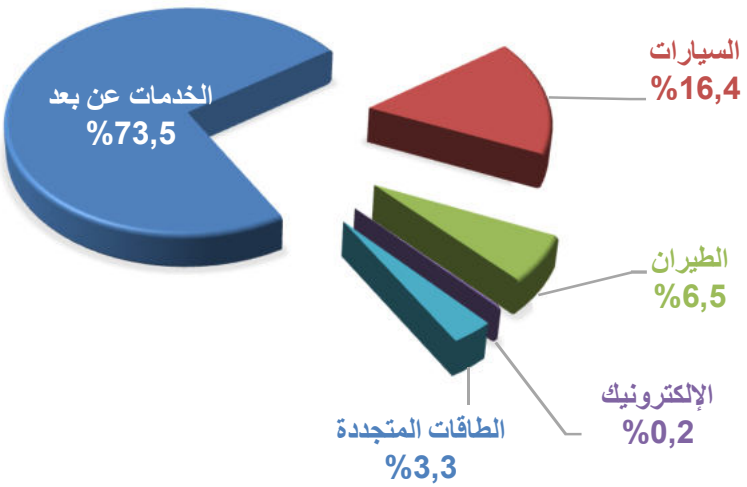

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

ارتفاع بنسبة 19,3 % لعدد المستفيدين من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة منتقلا من 7395 مستفيد سنة 2016 إلى 8817 مستفيد سنة 2017؛

على المستوى القطاعي، يحتل قطاع الخدمات عن بعد المرتبة الاولى من حيث عدد المستفيدين من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة، بحوالي 73,5 % من مجموع المستفيدين سنة 2017 يليه قطاع السيارات (16,4 %) في حين تشغل القطاعات الأخرى 10 % من مجموع المستفيدين من هذا التكوين.

مبيان 115 : تطور عدد المستفيدين من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة

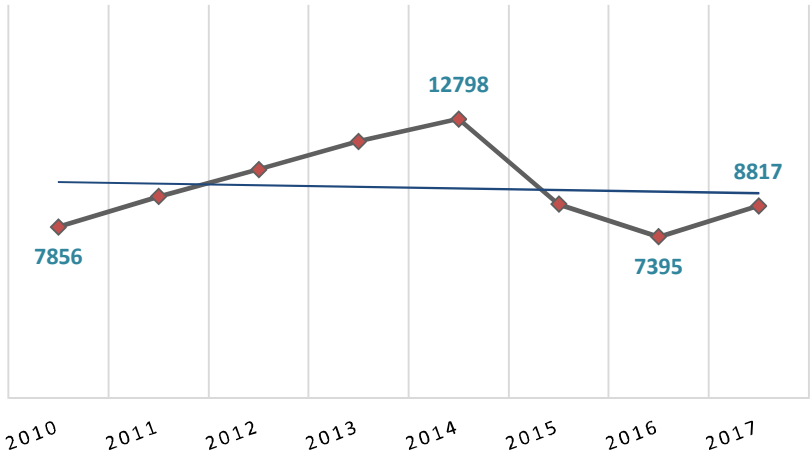

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

برنامج "التشغيل الذاتي"

جدول28 : إنجازات برنامج "التشغيل الذاتي "برسم سنتي 2016 و2017

	2016	2017	معدل التغير (ب %)
عددالمسجلين	3058	2992	-2
عدد حاملي المشاريع المكونين أو في طور التكوين	1904	2425	27
عدد المقاولات المحدثة (*)	848	1296	53
المشاريع الممولة ذاتيا	274	414	51
المشاريع الممولة عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	434	626	44
تمويلات أخرى	140	256	83
عدد مناصب الشغل المستحدثة	1835	2709	48

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

(*): تشمل المقاولات الصغيرة جدا والتعاونيات والأنشطة الفردية الممولة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مبيان 116 : تطور عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي 2010 – 2017

- مكن برنامج "التشغيل الذاتي" من خلق 1.296 مقاولة برسم سنة 2017 مسجلا بذلك تطورا بنسبة 53% مقارنة مع سنة 2016. الشيء الذي ساهم في إحداث أزيد من 2.700 منصب شغل مباشر وهو ما يعادل خلق حوالي منصبين في المتوسط لكل مقاولة؛

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 117 : تطور عدد حاملي المشاريع الذين تمت مواكبتهم

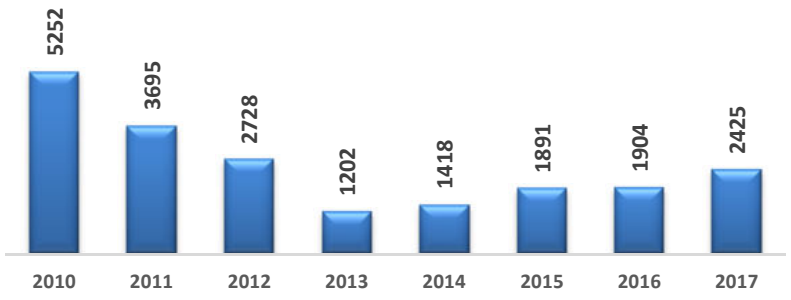

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- فيما يتعلق بعدد حاملي المشاريع الذين تمت مواكبتهم أو في طور المواكبة، فقد عرف تطورا بنسبة 27% منتقلا من 1.904 إلى 2.425 مترشح ما بين سنتي 2016 و2017.

مبيان 118 : توزيع عدد المقاولات المحدثة برسم برنامج التشغيل الذاتي حسب نوعية التمويل

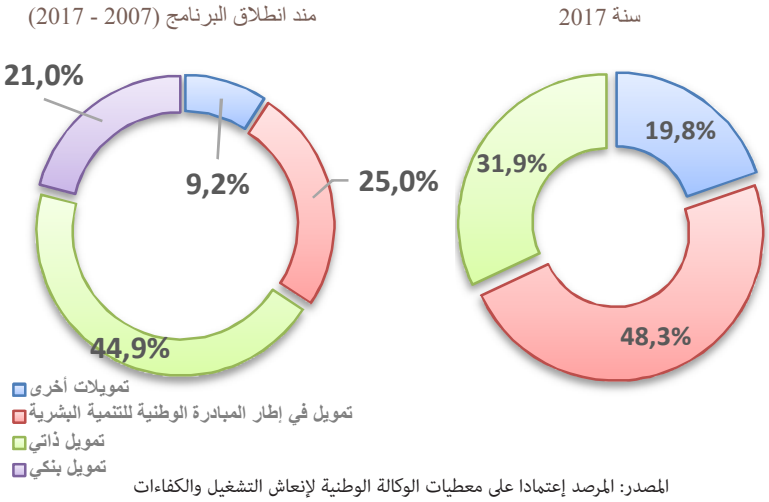

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- يبقى التمويل الذاتي الأكثر تداولا من طرف حاملي المشاريع مقارنة مع وسائل التمويل الأخرى، إذ بلغت نسبة اللجوء إليه 44,9 % مند انطلاق البرنامج، متبوعا بالتمويل من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (25 %) وتمويلات الأبناك (21%).
- وبرسم سنة 2017، حوالي نصف المشاريع (48 %) يتم تمويلها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية متبوعا بالتمويل الذاتي بنسبة 32 %.

مبيان 119 : توزيع عدد المقاولات المحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي حسب النوع الإجتماعي (2017)

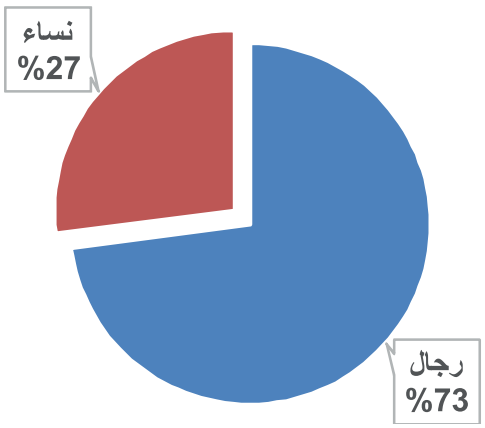

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- من بين 10 مقاولات محدثة، في إطار برنامج التشغيل الذاتي، 7 مقاولات تم إنشائها من طرف الذكور سنة 2017.

مبيان 120 : توزيع عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي (2017)

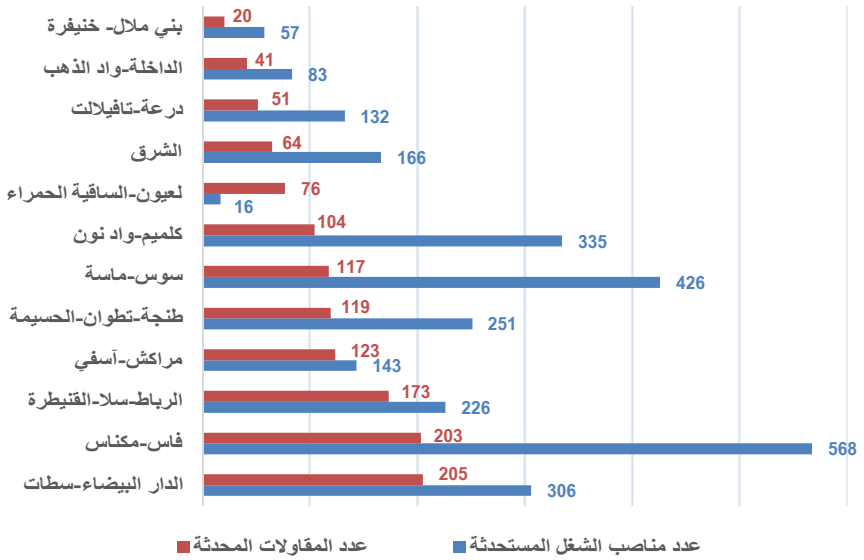

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- حوالي 3 مقاولات من بين 10، تم إحداثها في المحور الرابط بين بين الدار البيضاء والقنيطرة، متبوعا بجهة فاس-مكناس ومراكش-آسفي، ب 203 و123 مقاولة محدثة على التوالي في إطار برنامج التشغيل الذاتي.
- قرابة نصف عدد مناصب الشغل المحدثة (49%) في إطار برنامج التشغيل الذاتي تمركزت في ثلاث جهات: فاس-مكناس، سوس-ماسة وكلميم-واد نون

برنامج تحفيز

- منذ انطلاق برنامج "تحفيز" في أبريل 2016، تم إيداع والمصادقة على 5.446 بروتكول الاستفادة من البرنامج على مستوى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، لفائدة 5.446 أجير و 2.155 مقاولة. و برسم سنة 2017، تم المصادقة على 3.211 بروتوكول لفائدة 3.211 أجير و 1.450 مقاولة.
- الأجراء المستفيدون من برنامج تحفيز هم في غالبيتهم رجال بنسبة 64 %.

مبيان 121 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب النوع الاجتماعي (2017)

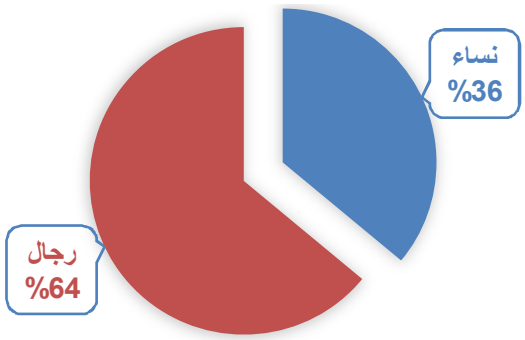

مبيان 122 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب الشهادة (2017)

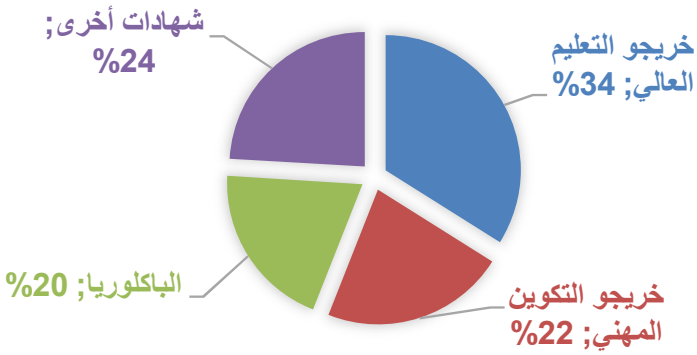

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- يتوزع الأجراء المستفيدون من برنامج تحفيز حسب نوع الشهادة بين 3 فئات : خريجو التعليم العالي (34 %)، خريجو التكوين المهني (22 %) وحاملو شهادة الباكالوريا (20 %).

مبيان 123 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب الجهات (2017)

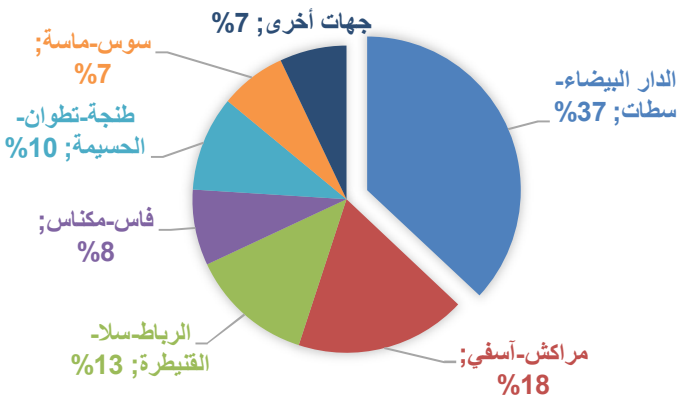

مبيان 124 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2017)

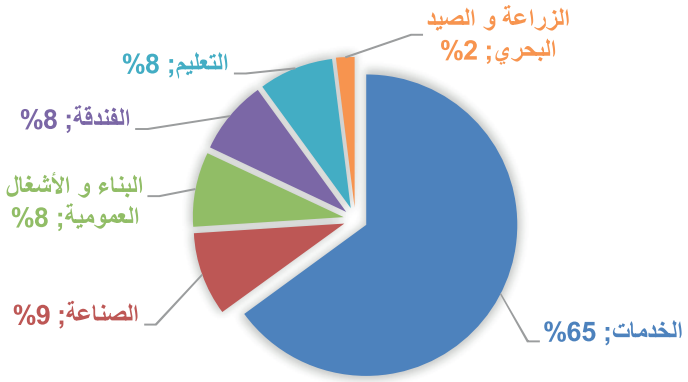

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- يتمركز حوالي نصف المستفيدين من برنامج تحفيز في المحور " الدار البيضاء-القنيطرة"، تليه جهة مراكش - أسفي بنسبة 18 %.
- حوالي ثلثي المستفيدين من برنامج تحفيز يزاولون في قطاع الخدمات (65 %).

4. 1. إدماج المستفيدين من عقد إدماج

شملت عملية مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنجزة سنة 2018 ، 48.256 مستفيدا من عقد إدماج سنة 2014. وتهدف هذه المقارنة الى معرفة مدى إدماج المستفيدين من عقد إدماج في عمل مصرح به بالقطاع الخاص المنظم.

خصائص المستفيدين من عقد إدماج سنة 2014:

بلغ عدد المستفيدين من عقد إدماج 48.256 شخصا سنة 2014، موزعة كالتالي :

- 57 % نساء
- 33 % حاصلون على الباكالوريا
- 28 % تقنيون
- 20 % حاصلون على شهادة التخصص المهني أو شهادة التأهيل المهني
- 9 % حاصلون على شهادات جامعية
- 61 % بالغون من العمر أقل من 25 سنة
- 28 % بالغون من العمر ما بين 25 إلى 29 سنة

مبيان 125: المستفيدون من عقد إدماج سنة 2014 حسب النوع الاجتماعي

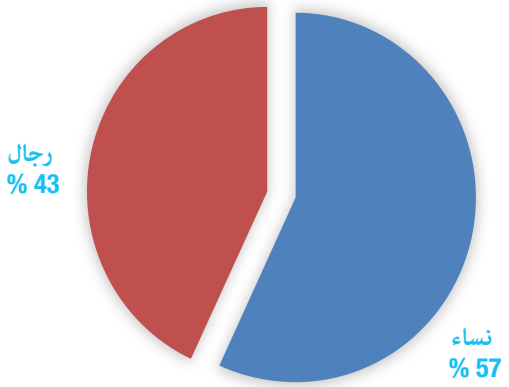

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2018)

تبين دراسة خصائص المستفيدين من عقد إدماج سنة 2014 :

- تفاوت ملحوظ حسب النوع لفائدة النساء، حيث يمثلن أكثر من نصف المستفيدين .
- حوالي 90 % من المستفيدين هم شباب (أقل من 29 سنة).
- حسب الشهادة، ما يقارب الثلث (33 %) هم حاصلون على شهادة الباكالوريا، 28 % تقنيون، 20 % حاصلون على شهادة التخصص المهني وشهادة التأهيل المهني وحوالي 9 % حاصلون على شهادات جامعية (الأسلاك 1 و2 و3).

مبيان 126 : المستفيدون من عقد إدماج سنة 2014 حسب الفئات العمرية

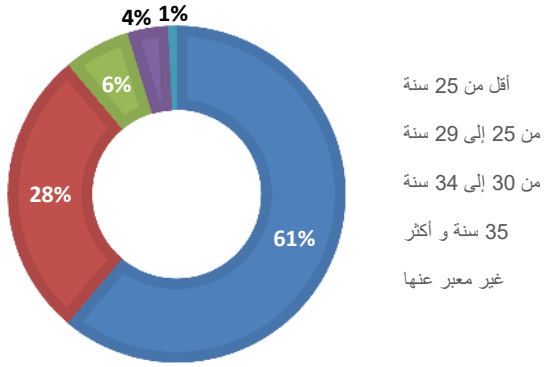

مبيان 127 : المستفيدون من عقد إدماج سنة 2014 حسب الشهادة

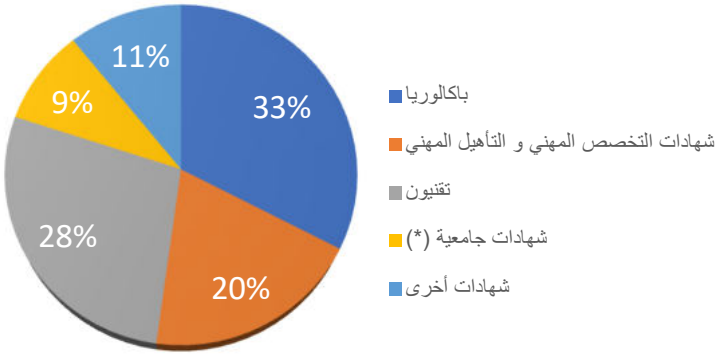

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2018). (*) الأسلاك 1 و 2 و 3.

إدماج المستفيدين من عقد إدماج سنة 2014

يقاس مؤشر "معدل الإدماج" على فترات مختلفة حسب تاريخ التصريح بالمستفيدين من عقد إدماج، بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي:

- معدل الإدماج 1: نسبة المستفيدين من عقد إدماج الذين تم التصريح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد، (أي ما بين تاريخ توقيع العقد و سنة 2017).

- معدل الإدماج 2: نسبة المستفيدين من عقد إدماج الذين تم التصريح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2017.

- **بلغ عدد المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حوالي 31.900 مستفيدا، أي ما يعادل 66 % كمعدل إدماج 1.**
- **بلغ عدد المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد حوالي ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد (2017)، ما يقرب من 26.600 مستفيدا سنة 2014، أي ما يعادل 55 % كمعدل إدماج 2.**

مبيان 128 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب النوع الإجتماعي ب (%)
(معدل الإدماج 1)

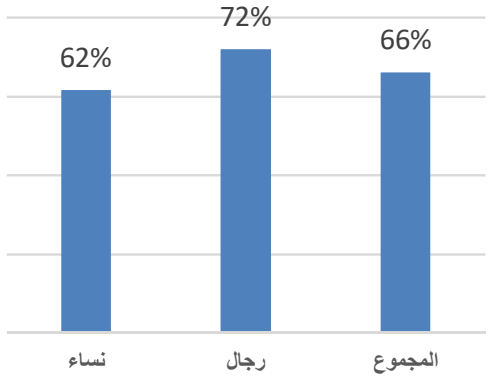

مبيان 129 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي سنة 2017 حسب النوع الإجتماعي ب (%)
(معدل الإدماج 2)

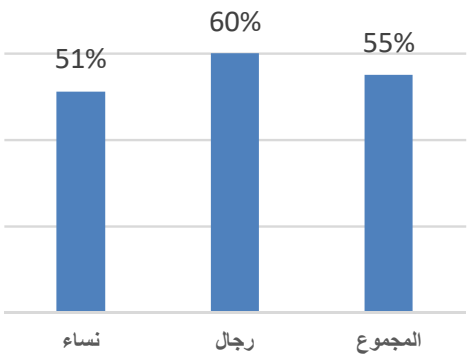

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2018)

- **حسب النوع الاجتماعي، فإن معدل الإدماج للمستفيدين من عقد إدماج سنة 2014، يبقى مرتفعا لدى الرجال مقارنة بالنساء، إذ بلغ معدلي الإدماج 1 و 2, على التوالي، 72 % و 60 % لدى الرجال و 62 % و 51 % لدى النساء.**

مبيان 130 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب الفئات العمرية ب (%) (معدل الإدماج 1)

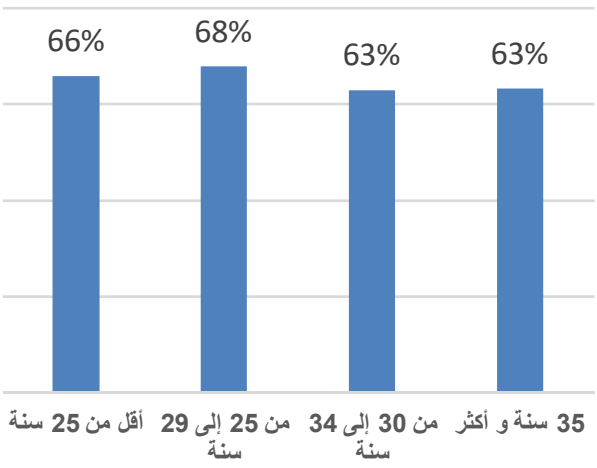

مبيان 131 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي سنة 2017 حسب الفئات العمرية ب(%) (معدل الإدماج 2)

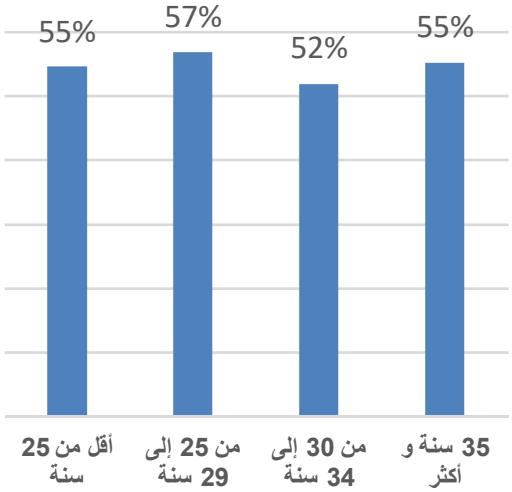

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2018)

- حسب الفئات العمرية، تعتبر فئة الشباب البالغين من العمر ما بين 25 و 29 سنة الفئة المصرح بها بشكل أكثر بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث بلغ معدلي الإدماج 1 و 2 بالنسبة لهذه الفئة حوالي 68 % و 57 % على التوالي.
- حسب الشهادة، يعتبر المهندسون و التقنيون و الحاصلون على شهادة الباكالوريا فما فوق الأكثر إدماجا في عمل مصرح به بالقطاع الخاص المنظم بالمقارنة بالتخصصات الأخرى.

مبيان 132: نسبة المستفيدين من عقد إدماج سنة 2014 المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب الشهادة (معدل الإدماج 1)

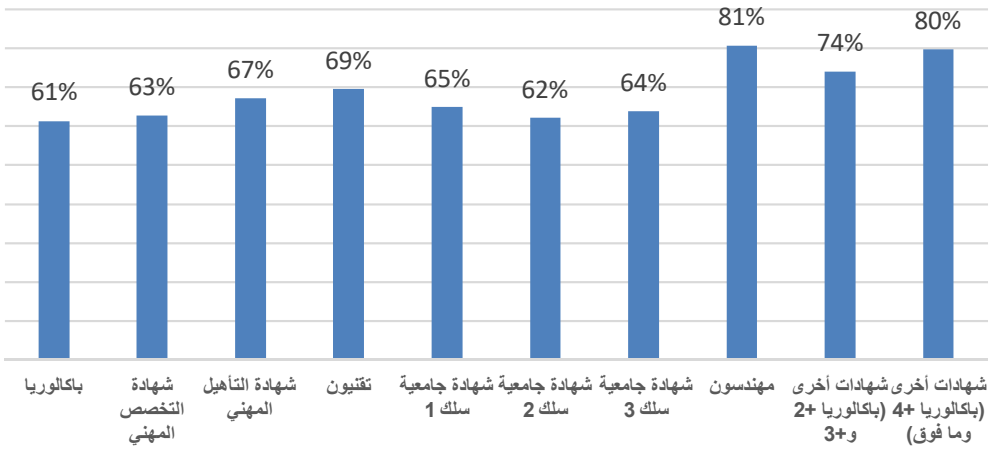

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2018)

مبيان 133 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2017 حسب الشهادة (معدل الإدماج 2)

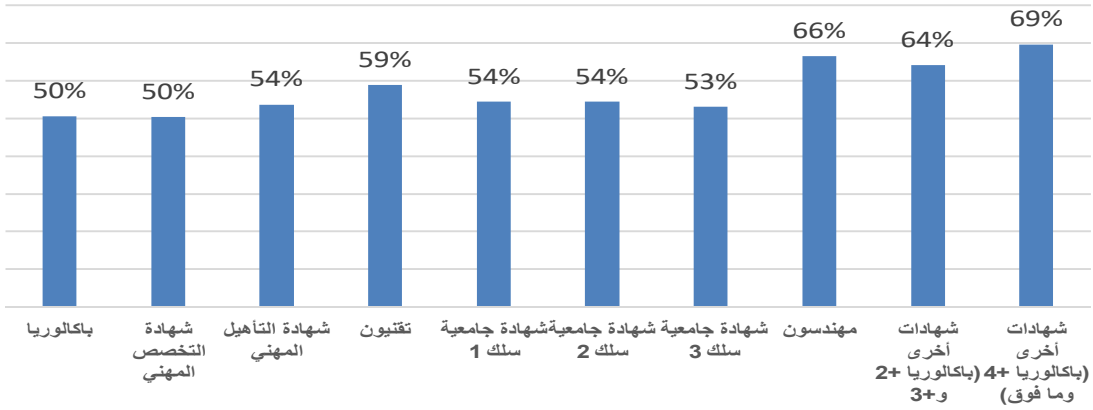

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2018)

الادماج المهني حسب الجهات :

تعتمد دراسة التفاوتات الجهوية للإدماج المهني للمستفيدين من عقد إدماج على مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنجزة سنة 2016 و التي شملت 176.245 مستفيدا من عقد إدماج خلال الفترة (2009-2013)*.

- **تبين نتائج الدراسة المنجزة سنة 2016، أنه على المستوى الوطني، 70 % من المستفيدين من عقد إدماج خلال الفترة 2009-2013، مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد و55 % مصرح بهم سنة 2015. و تتميز معدلات إدماج المستفيدين من عقد إدماج خلال الفترة 2009-2013 بتفاوتات بنيوية حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية والقطاعات الاقتصادية والجهات.**

مبيان 134 : معدل الادماج 1 (**) للمستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) حسب الجهات (ب%)

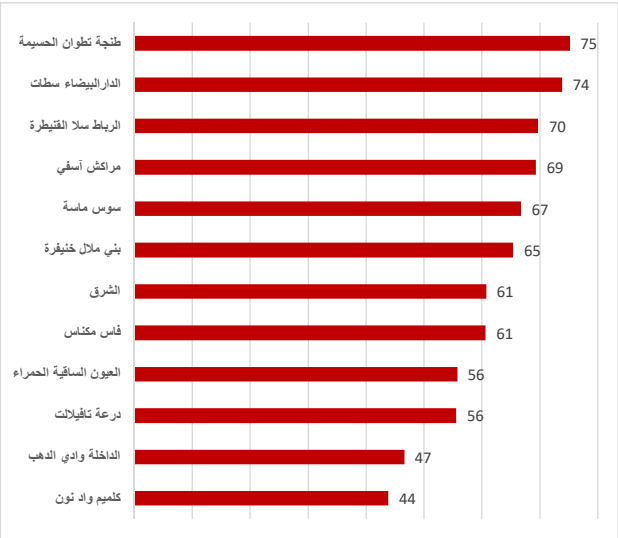

مبيان 135: معدل الادماج 2 للمستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) حسب الجهات (ب%)

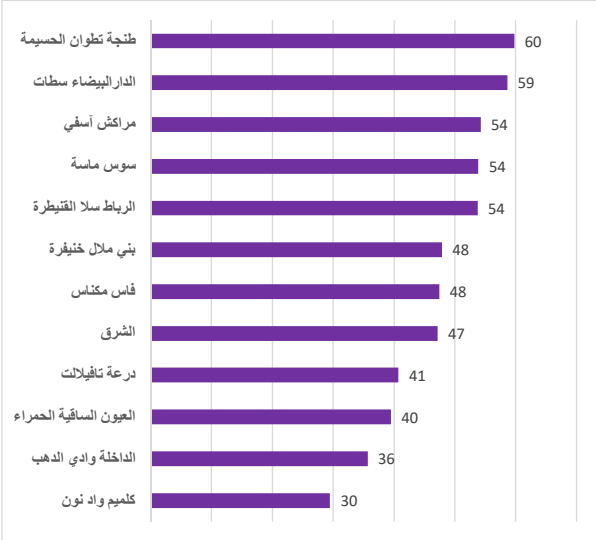

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي 2016

- **حسب السن، يعتبر الشباب المستفيدين من عقد إدماج والبالغين من العمر ما بين 20 و 29 سنة هم الفئة المصرح بها أكثر بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بمعدل إدماج 1 يعادل 71 % (مقابل 60 % بالنسبة للفئة 45 سنة أو أكثر). ويختلف هذا المعدل حسب الجهات، حيث بلغ معدل الإدماج1 50 % في المناطق الجنوبية في حين سجل 76 % في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.**

(*) : النتائج المفصلة المتعلقة بقاعدة بيانات المستفيدين من عقد إدماج سنة 2014 ما زالت طور الدراسة.

(**) : بالنسبة للمستفيدين من عقد إدماج خلال الفترة 2009-2013، فإن الفترة المرجعية لحساب معدل الإدماج 1 تمتد من تاريخ توقيع عقد إدماج الى نهاية سنة 2015. في حين أن الفترة المرجعية لحساب معدل الإدماج 2 هي سنة 2015.

مبيان 136: معدل الادماج 1 للمستفيدين من عقد إدماج (2003-2009) حسب الجهات (ب%)

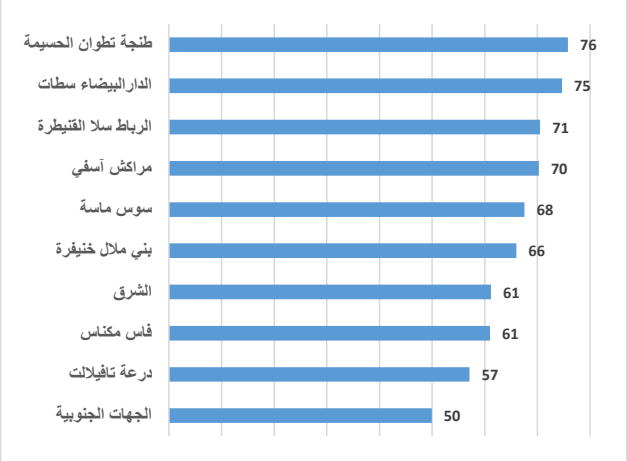

مبيان 137: معدل الادماج 1 للمستفيدين من عقد الادماج (2009-2013) حسب الفئة العمرية (ب%)

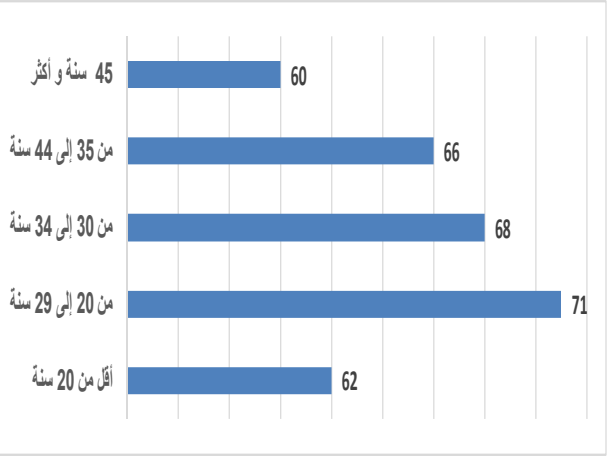

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2016)

الرجال والشباب هم الأكثر استفادة من عقد إدماج

مبيان 138: معدل الادماج 1 للمستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) حسب الجهات والنوع الاجتماعي ب (%)

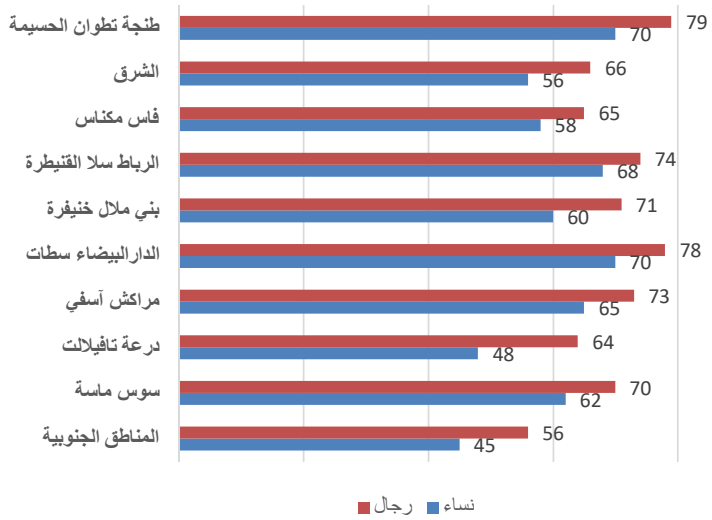

المصدر : المرصد إعتماداً على نتائج مقارنة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2016)

- حسب النوع الاجتماعي، يعتبر الرجال الأكثر استفادة من عقد إدماج، حيث أن نسبة الرجال المستفيدين مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد (معدل الادماج1) بلغت 74% مقابل 66% لدى النساء، أي بفارق 8 نقط مئوية.
- حسب الجهات، يختلف هذا الفارق من جهة إلى أخرى، حيث سجل أدنى مستوى له بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (6 نقط) في حين بلغ أكبر مستوى له بجهة درعة- تافيلالت (16 نقط).

60% من المستفيدين من عقد إدماج يشتغلون بقطاع الخدمات

- على المستوى القطاعي، تسجل المقاولات العاملة بقطاعي الخدمات و الصناعة أعلى معدلات إدماج للمستفيدين من عقد إدماج خلال الفترة 2009-2013.
- ما يقارب 60 % من المستفيدين من عقد إدماج (معدل إدماج 1) مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف المقاولات العاملة بقطاع الخدمات خاصة الخدمات الإدارية والدعم (19 % من مجموع المستفيدين المدمجين).

- يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث الادماج المهني للمستفيدين، بحوالي 38 % من مجموع المستفيدين المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2009-2013، خاصة الصناعات التحويلية التي تشغل معظم المستفيدين المصرح بهم بهذا القطاع (36,5 %). فيما يخص القطاعات الأخرى فقد سجلت نسب ضئيلة (أقل من 3 %) خلال نفس الفترة.

مبيان 139: نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب قطاع النشاط الاقتصادي و الجهات(معدل الإدماج 1)

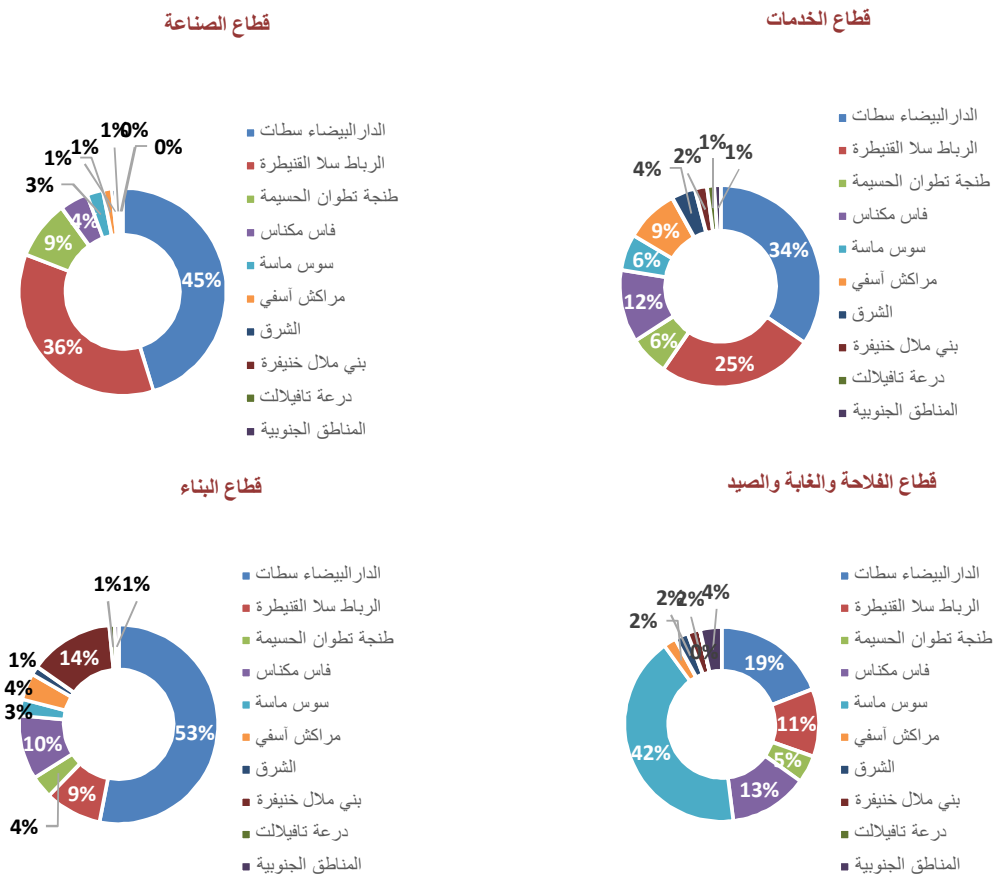

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2016)

- على الصعيد الجهوي، تبرز الدراسة أن المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم من طرف المقاولات العاملة بقطاعي الصناعة والخدمات يتمركزون بشكل أساسي بجهتي الدار البيضاء-سطات و الرباط-سلا-قنيطرة.

- أكثر من 42 % من المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بقطاع الفلاحة، الغابة و الصيد، يتمركزون بجهة سوس ماسة، متبوعة بجهة الدارالبيضاء سطات بنسبة 19 %. فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية، فإن أكثر من نصف المستفيدين (53 %) من عقد إدماج المصرح بهم بهذا القطاع يتمركزون بجهة الدار البيضاء سطات، تليها جهة بني ملال خنيفرة ب (14 %).

المقاولات الكبرى هي الأكثر استقطابا للمستفيدين من عقد إدماج:

- تبين بنية المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالقطاع الخاص المنظم حسب حجم المقاولة،أن المقاولات المشغلة لأكثر من 100 أجير هي الأكثر استقطابا للمستفيدين من عقد إدماج. حيث أن أكثر من نصف المستفيدين من عقد إدماج (56 %) خلال هذه الفترة، مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل مقاولات مشغلة ل 100 أجير أو أكثر.

مبيان 140: توزيع المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب حجم المقاولة (معدل الإدماج 1)

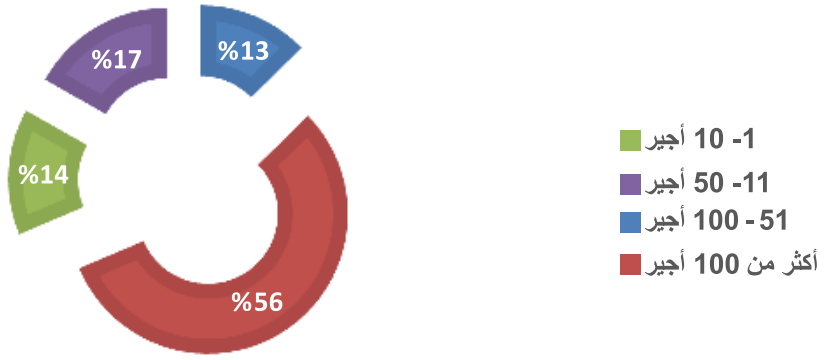

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2016)

- على الصعيد الجهوي، تختلف نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل المقاولات المشغلة لأكثر من 100 أجير حسب الجهات. إذ ترتفع هذه النسبة بالجهات التي تتميز بهيمنة الأنشطة الصناعية والخدمات، حيث تصل الى 68 % بجهة الرباط-سلا-القنيطرة و 58 % بجهة الدار البيضاء-سطات و 52 % بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.
- تتميز الجهات التسع الأخرى بنسب عالية للمستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالمقاولات الصغيرة جدا (1 إلى 10أجير) والمقاولات الصغيرة (11 إلى 50 أجير) خلال نفس الفترة، حيث أن ما يقارب 50 % من المستفيدين من عقد إدماج مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مقاولات صغيرة أو صغيرة جدا. و قد سجلت جهة مراكش آسفي 44 % في حين سجلت جهة كلميم واد نون 78 %.

مبيان 141 : توزيع المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب حجم المقاولة والجهات (معدل الإدماج 1)

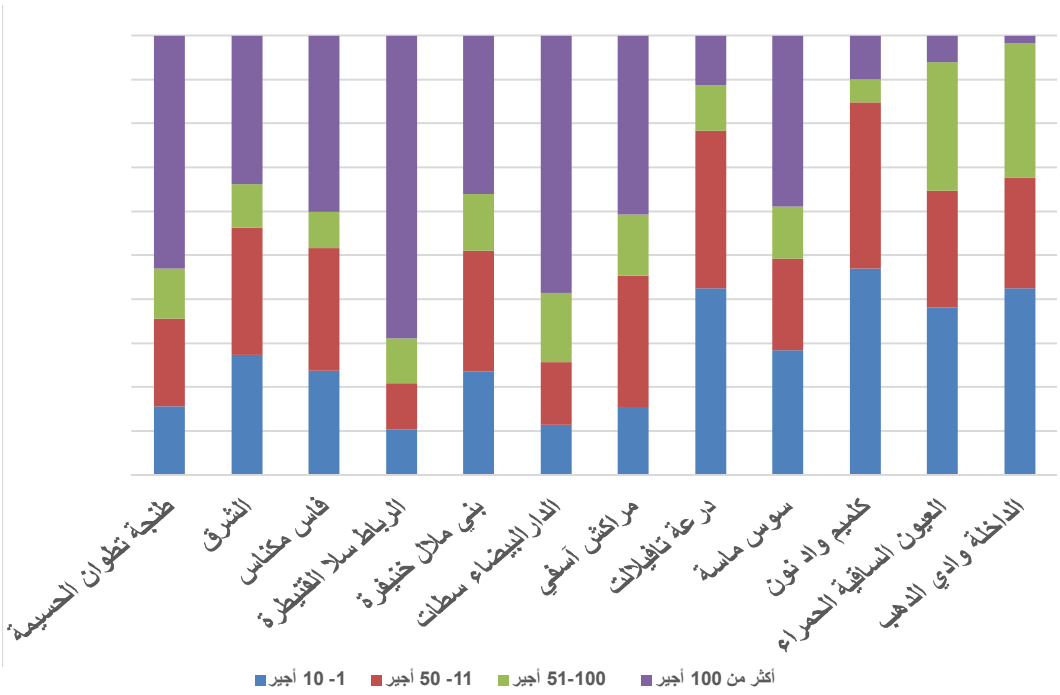

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (2016)

مبيان 142 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب الجهات

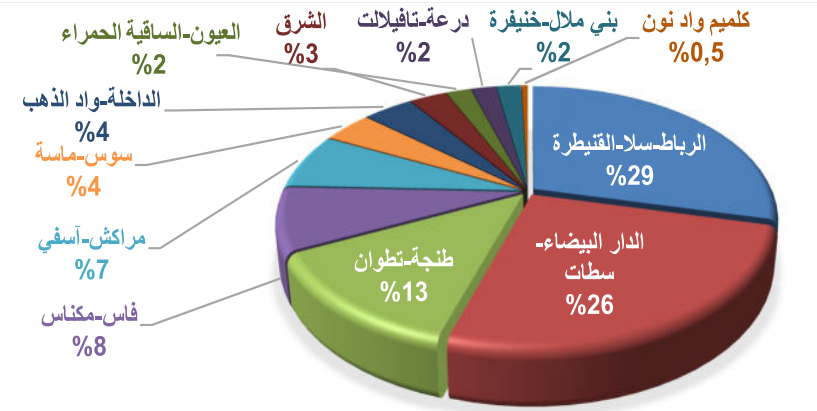

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- بينت آخر نتائج البحث الاستشرافي المنجز من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفائات (2017) حول الحاجيات من التشغيل على المدى القصير، أن الاحتياجات الوطنية المتوقعة من التشغيل قد بلغت 79.652 حتى نهاية 2018، 68% منها متمركزة في المحور "الدار البيضاء-طنجة".

مبيان 143 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي

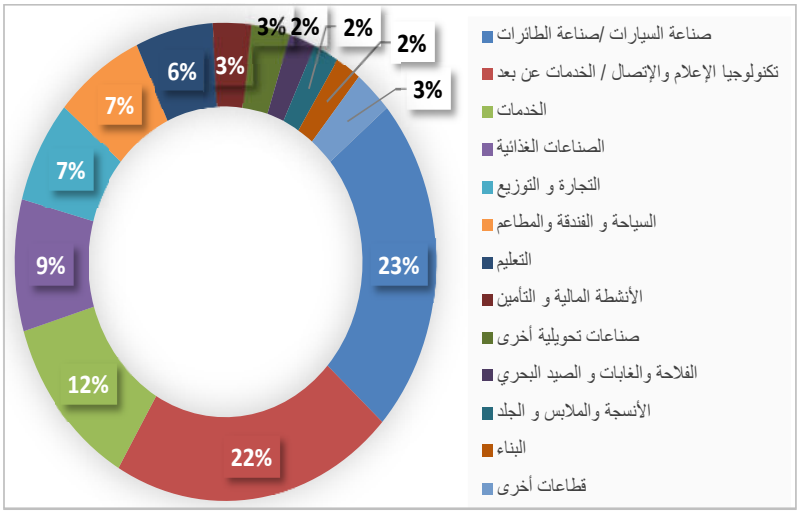

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- تمثل الاحتياجات من التشغيل المعبر عنها من طرف المقاولات التي تمارس أنشطتها في القطاعات الناشئة، 45% من مجموع الاحتياجات. ويتموقع قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة 12%. أما قطاع الصناعات الغذائية فقد أصبح يأخذ حيزا كبيرا ببلوغه رابع قطاع من ناحية الاحتياجات من التشغيل إلى غاية نهاية 2018.

مبيان 144 : الاحتياجات من الأطر و الأطر المتوسطة حسب الجهات

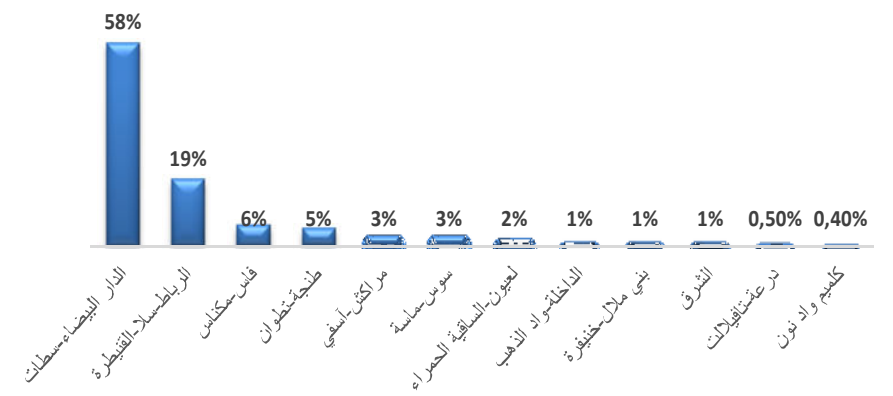

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- بلغت الاحتياجات من التشغيل من الأطر والأطر المتوسطة 7.531، ما يعادل 9% من الاحتياجات الوطنية المعبر عنها من طرف المقاولات إلى غاية نهاية سنة 2018، 77% منها متمركزة في المحور "الدار البيضاء-القنيطرة".

مبيان 145 : الاحتياجات من دوي المؤهلات بدون شرط التوفر على شهادة حسب الجهات

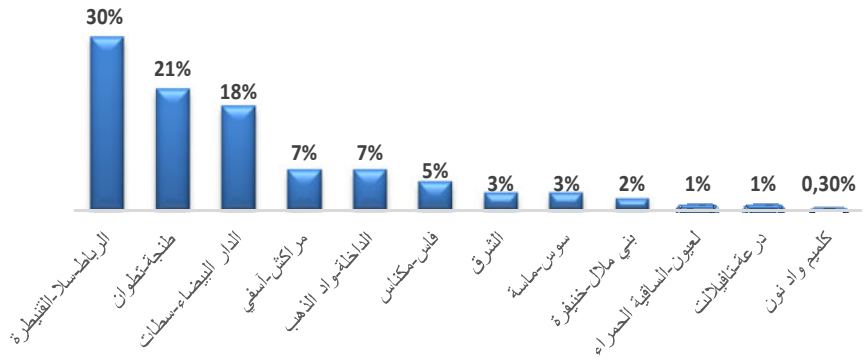

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- بلغت الاحتياجات من التشغيل من دوي المؤهلات بدون شرط التوفر على الشهادة، 35.541 أي ما يعادل 45% من الاحتياجات الوطنية إلى غاية نهاية 2018. تبرز هذه الاحتياجات خاصة في الجهات ذات الطابع الصناعي مثل الرباط-سلا-القنيطرة، طنجة-تطوان-الحسيمة والدار البيضاء-سطات.

مبيان 146 : توزيع الاحتياجات من التشغيل في المهن الحرة حسب الجهات

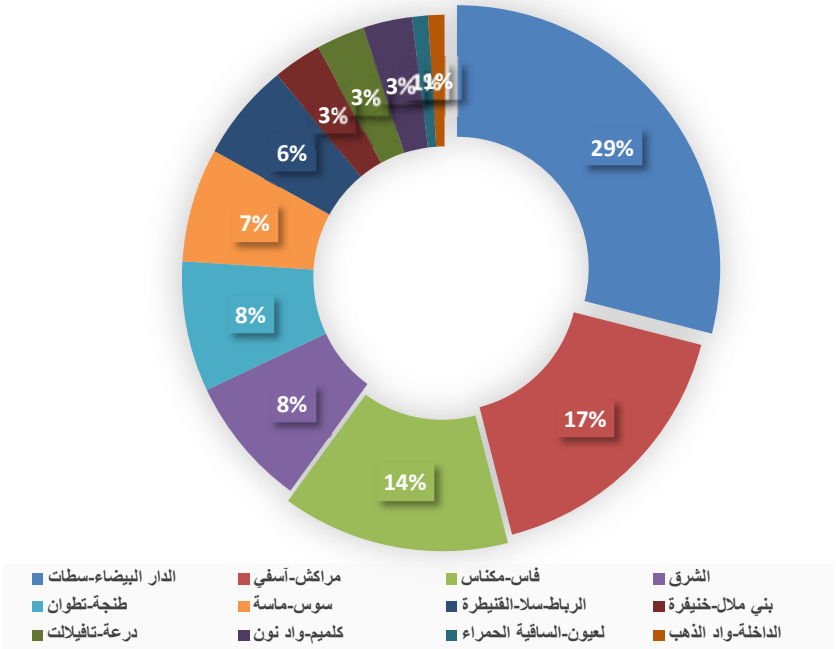

المصدر: المرصد إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- بلغت الاحتياجات الوطنية من التشغيل بالنسبة للمهن الحرة 1.573 فرصة تشغيل.
- تمثل جهة الدار البيضاء-سطات لوحدها 29% من مجموع الاحتياجات الوطنية، متبوعة بجهة مراكش-آسفي بحصة 17% وفاس-مكناس بنسبة 14%.

تعاريف

برنامج "إدماج" : برنامج يهدف إلى تمكين حاملي الشهادات من اكتساب تجربة أولية بالمقاولة تساعدهم على االندماج في الحياة المهنية وكذا تنمية الموارد البشرية للمقاولة من خالل توظيف الشباب حاملي الشهادات.

برنامج "تأهيل " : برنامج يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل عبر اكتساب الكفاءات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة، وذلك من خالل ثالثة برامج تكوينية:

- التكوين التعاقدي من أجل التشغيل؛
- التكوين التأهيلي أو التحويلي؛
- التكوين لفائدة القطاعات الواعدة.

برنامج "التشغيل الذاتي" : يهدف البرنامج إلى دعم خلق مقاوالت صغيرة جدا، كما يعتبر إجراء استراتيجيا لإلدماج في الحياة العملية ولخلق مناصب شغل. ويتطلب تنفيذ البرنامج تدخل عدة فاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص منهم غرف التجارة والصناعة والخدمات، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، جمعيات القروض الصغرى، مكاتب خاصة ومؤسسات التكوين.

برنامج تحفيز : يهدف برنامج "تحفيز" إلى إنعاش التشغيل عبر وضع إجراءات تحفيزية لفائدة المقاوالت المحدثة خالل الفترة المتراوحة ما بين يناير 2015 إلى غاية دجنبر 2022 وكذا الجمعيات التي تشغل باحثين عن عمل في إطار عقود غير محددة المدة؛ وتتجلى هذه االجراءات بإعطاء تحفيزات ضريبية واجتماعية لمدة 24 شهرا وفي حدود 10 أجراء؛

المصدر : وزارة الشغل والإدماج المهني

الحماية الاجتماعية للعمال

تعتبر الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية و عنصر مهم في السياسة الاجتماعية ودعامة حيويَّة للتنمية، حيث أنها تعزز التماسك الاجتماعي، وتقوي رأس المال البشري، وتوفر فرصًا لخلق الثروة وتخلق نوعا من الشعور بالأمن والثقة لجميع المواطنين.

وبالنظر إلى العجز المسجل في الماضي والرهانات المرتبطة بالتغيرات الهيكلية التي تهم الاقتصاد الوطني وسوق الشغل و كذا التغيرات الاجتماعية و الديموغرافية، فقد فتح المغرب العديد من اوراش الإصلاح الرامية إلى تحسين سياسته الاجتماعية وتقوية آليات نظام الحماية الاجتماعية، خصوصا تلك المرتبطة بنظام التقاعد والتغطية الصحية.

هكذا ، عرفت سنة 2017 اعتماد القانون 15-98 المتعلق بوضع نظام التأمين الصحي الإجباري لصالح العمال المستقلين، حيث سيسمح هذا القانون لحوالي 11مليون مغربي ، بين مؤمنين و ذوي حقوق، من الاستفادة من التغطية الصحية. كما تم خلال هذه السنة أيضاً المصادقة على القانون رقم 15-99 المتعلق بمعاشات التقاعد للعمال المستقلين و العمال الذي يمارسون نشاطا ليبراليا.

من جهة أخرى، فقد بلغ عدد الأجراء المصرح بهم لذى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 3.38 مليون شخص سنة 2017 ، ليصل معدل التغطية بالقطاع الخاص إلى أكثر من 82 % . أكثر من 40 % من الأجراء المصرح بهم يزاولون في قطاع الخدمات و 18 % في قطاع الصناعة. أما كتلة الأجور المصرح بها فقد وصلت سنة 2017 ما يعادل 138 مليار درهم. وبلغ عدد المستفيدين من التعويضات 1,9 مليون بمبلغ قدره 16,5 مليار درهم.

أما فيما يخص التغطية الصحية ، فقد بلغ عدد المؤمنين النشيطين بنظام التأمين الإجباري عن المرض 3,2 مليون سنة 2017 ،و 5.3 مليون مؤمن من ذوي الحقوق . كما بلغ عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية(راميد) 10,429 مليون شخص في عام 2016. .أما بالنسبة للتأمين الصحي الإجباري ، فقد بلغ إجمالي المسجلين 9,55مليون في عام 2017 ،منهم 3,03مليون مسجل لدى الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي و 6,52 مع بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بالنسبة للتعويض عن فقدان الشغل ،فقد تقدم أكثر من 27300 شخص بطلب للحصول على التعويض ، حيث تم تعويض 39,9 % منهم لمدة حوالي 6 أشهرفي المتوسط.

جدول 29: تطور نسبة التغطية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الساكنة النشيطة المشتغلة (بالمليون)	10,4	10,5	10,5	10,6	10,6	10,7	10,6	10,7
مجموع أجراء القطاع الخاص (بالمليون)	3,6	3,5	3,5	3,7	3,8	3,9	4	-
عدد الأجراء المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالمليون)	2,4	2,5	2,7	2,9	3	3,1	3,28	3,38
نسبة التغطية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص	66%	72%	77%	78%	79%	80%	82%	-

- ارتفاع عدد الاجراء المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017 ب 3,05 % مقارنة ب 2016، حيث وصلت نسبة التغطية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص نسبة 82 بالمئة سنة 2016.

مبيان 147: تطور عدد الأجراء المصرح بهم (بالمليون) ونسبة التغطية الاجتماعية

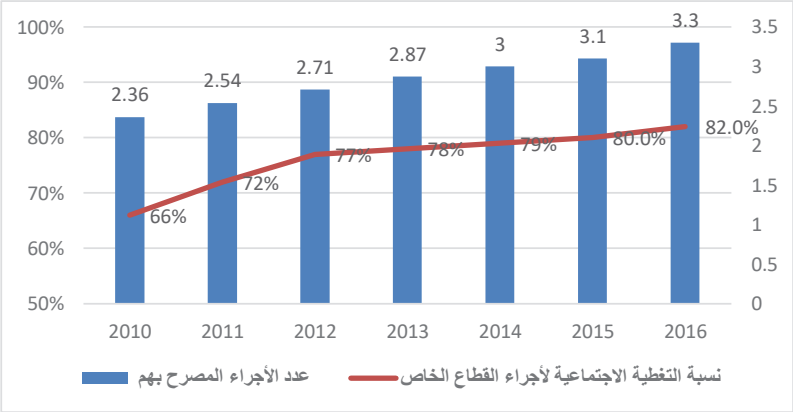

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل انطلاقا من معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان 148 : تطور توزيع الأجراء المصرح بهم حسب القطاعات الاقتصادية 2016-2017

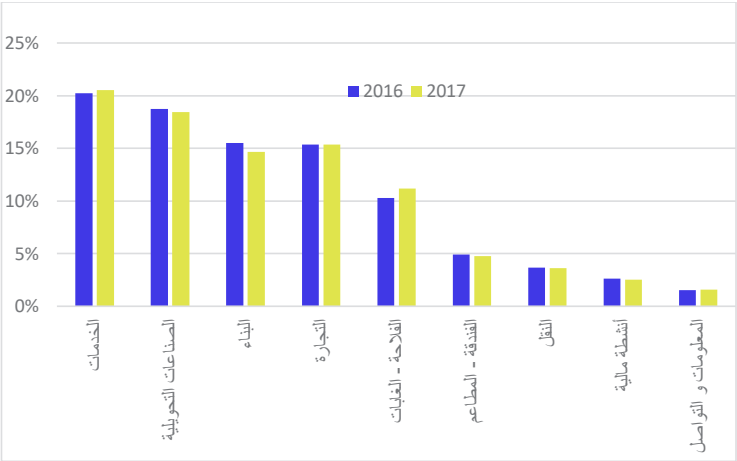

149 : التوزيع الجغرافي لعدد الأجراء المصرح بهم -2016-

- تتمركز 41 %من المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمديريات الجهوية لجهة الدار البيضاء الكبرى : أنفا، سيدي عثمان-الحي الحسني، الحي المحمدي-عين السبع، تليها المديرية الجهوية للرباط ب 11 %.
- تمركز أكثر من 40 % من الأجراء المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في قطاع الخدمات ، متبوعا بقطاع الصناعات التحويلية(18 %).

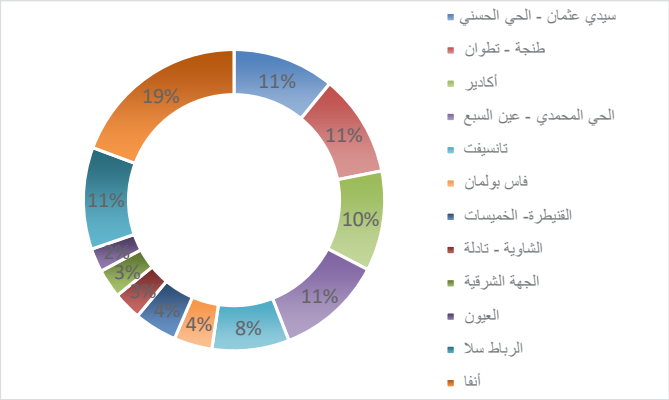

جدول 30 : تطور مداخيل ومصاريف الحماية الاجتماعية (القطاع الخاص)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	155 560	170 910	181 112	194 300	206 000	228 000
كتلة الأجورالمصرح بها بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بمليار الدرهم)	99,9	106,1	114,3	122,4	130,9	138
كتلة الأجور بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/ الناتج الداخلي الخام -%-	11,78	11,82	12,37	11,86	14,3	14,7
مجموع الاشتراكات/ الناتج الداخلي الخام - %-	1,78	1,77	1,92	2,26	2,2	-
مجموع مصاريف التعويضات / الناتج الداخلي الخام - %-	1,37	1,43	1,47	1,71	1,7	1,8

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- ارتفاع عدد المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 155 560 مقاولة سنة 2012 الى 228 000 سنة 2017 ، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 6,6 % في المتوسط.
- وصلت كتلة الأجورالمصرح بها بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 138 مليار درهم سنة 2017 عوض 99 مليار درهم سنة 2012.
- ارتفاع مجموع مصاريف التعويضات من 1,37 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 الى 1,8% سنة 2017.
- ارتفاع معدل مجموع الاشتراكات بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 1,78 % سنة 2012 الى 2,2 % سنة 2016.

مبيان 150 : تطور اشتراكات و مصاريف خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - %الناتج الداخلي الخام

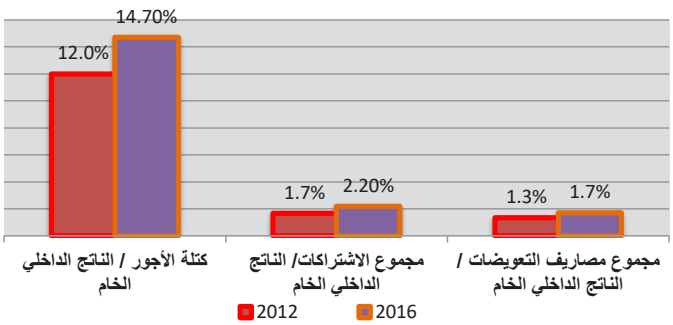

جدول 31: تطور عدد المستفيدين ومجموع مصاريف التعويضات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

		2012	2013	2014	2015	2016	2017
التعويضات العائلية	عدد المستفيدين – بالألاف-	964	1023	1093	1150	1191	1248
	مجموع المصاريف بمليار الدرهم	3,72	4,23	4,42	4,61	4,99	5,2
التعويضات القصيرة الأمد	عدد المستفيدين – بالألاف	86	87	93	129	130	144
	مجموع المصاريف بمليار الدرهم	0,46	0,64	0,56	0,86	0,82	0,9
التعويضات الطويلة الأمد	عدد المستفيدين – بالألاف-	435	452	479	508	535	560
	مجموع المصاريف بمليار الدرهم	7,41	7,97	8,63	9,03	9,71	10,4
استرجاع مبلغ الاشتراكات الجارية*	عدد المستفيدين – بالألاف-	-	-	-	29,5	20,41	8,7
	مجموع المصاريف بمليون الدرهم	-	-	-	121,988	89,40	63,32
مجموع المصاريف		11,59	12,84	13,61	14,51	15,58	16,52

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

(*) ظهير شريف رقم 1.14.115 صادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) بتنفيذ القانون رقم 117.12 القاضي بتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

- ارتفاع عدد المستفيدين من التعويضات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017 بنسبة 4,05 بالمئة مقارنة بسنة 2016 بمجموع مصاريف يقدر ب 16 ميار درهم.

مبيان 151: تطور التعويضات الاجتماعية حسب نوع التعويضات (أساس 100: 2010)

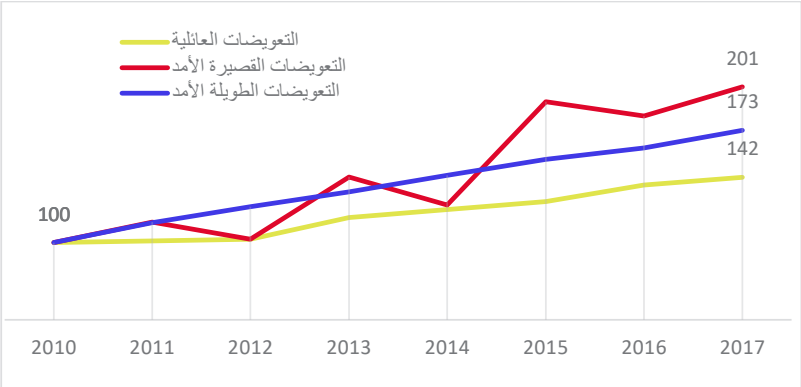

- ارتفاع التعويضات الطويلة الأمد بنسبة أكبر من التعويضات القصيرة الأمد في الفترة الممتدة بين 2007 -2010
- ارتفاع التعويضات القصيرة الأمد من0,46 مليار درهم سنة 2012 الى 0,9 مليار درهم، بينما سجلت التعويضات الطويلة الأمد ارتفاعا من 7 مليار درهم سنة 2012 الى 10,4 مليار درهم سنة 2017.

مبيان 152 : متوسط معاش التقاعد الشهري (بالدرهم)

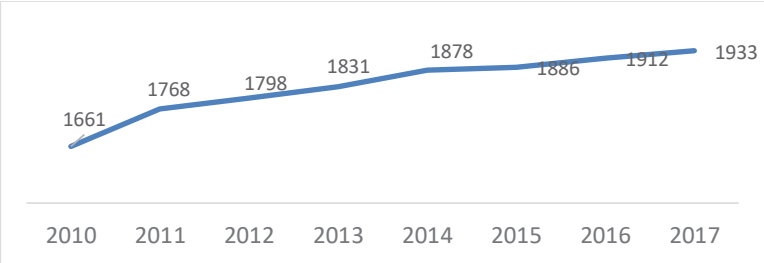

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- ارتفاع متوسط معاش التقاعد الشهري من 1600 درهم سنة 2010 الى 1900 درهم سنة 2017.

جدول 32: المسجلون بالتغطية الصحية الأساسية (بالآلاف)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
لمؤمنين النشيطين بنظام التأمين الإجباري عن المرض	2 704	2 820	2 919	2 993	3 060	3263
أصحاب المعاشات بنظام التأمين الإجباري عن المرض	727	770	812	853	881	936
المؤمنون ذوو الحقوق بنظام التأمين الإجباري عن المرض	4 201	4 456	4 697	4 890	5 162	5350
الساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114 (*)	1 552	1 577	1 273	1 279	627	633
عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية **	2 642	6 044	7 881	9 133	10 429	-

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي-الوكالة الوطنية للتامين الصحي

(*) المعطيات حول عدد الساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114 الخاصة بالقطاع العام غير متوفرة برسم سنتي 2016 و 2017

- وصل عدد المؤمنين النشيطين بنظام التأمين الإجباري عن المرض 3,2 مليون مؤمن سنة 2017 عوض 2,7 مليون مؤمن سنة 2012. من جهته وصل عدد أصحاب المعاشات 936 ألف عوض 727 ألف شخص سنة 2012.
- وصل عدد المؤمنين ذوو الحقوق بنظام التأمين الإجباري عن المرض 5,3 مليون مؤمن سنة 2017 عوض 4,2 مليون سنة 2012.
- ارتفع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية الى 10,429 مليون سنة 2016 عوض 2.6 مليون سنة 2012

1.3 التأمين الإجباري عن المرض

جدول 33 : تطور عدد المسجلين بنظام التأمين الإجباري عن المرض (بالآلاف)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي	2 662	2 720	2 940	2 982	3 030	3 049	3024	3030
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	3 981	4 037	4 692	5 063	5 398	5 687	6 080	6520
مجموع المسجلين	6 643	6 757	7 632	8 045	8 428	8 736	9 104	9550

مبيان 153: تطور عدد المؤمنين المساهمين (النشيطين والمتقاعدين) بنظام التأمين الإجباري عن المرض حسب قطاع التشغيل (أساس 100: 2010)

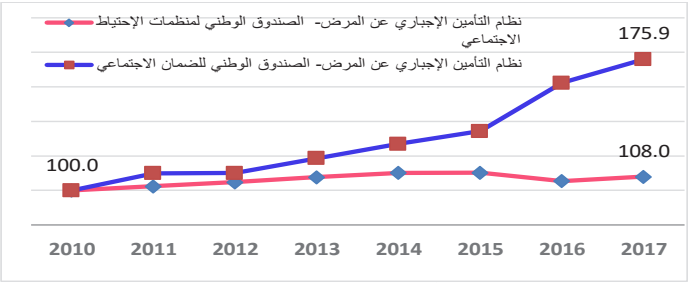

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل انطلاقا من معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- - الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

- عرف عدد المسجلين بنظام التأمين الإجباري عن المرض ارتفاعا بنسبة 5 % بين سنتي 2016 و 2017، حيث ارتفع عدد المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ب 6,2 % بينما ارتفع عدد المسجلين بالصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي ب 0,2 %.

جدول 34 : تطور مصاريف التعويضات الممنوحة من طرف نظام التأمين الإجباري عن المرض (بمليار الدرهم)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي	3,32	3,4	3,51	3,51	4,1	4,32	4,51	4,98
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	1,13	1,38	1,6	1,75	2,34	2,8	3,1	3,6

مبيان 154: تطور تعويضات و اشتراكات نظام التأمين الإجباري عن المرض 2016-2017

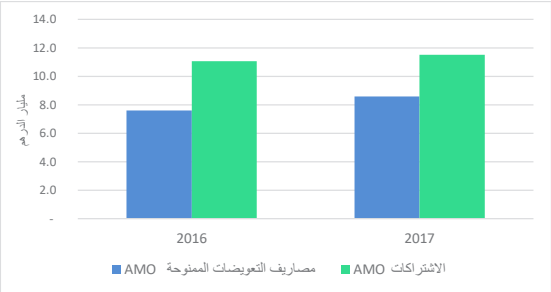

- ارتفاع مصاريف التعويضات الممنوحة من طرف نظام التأمين الإجباري عن المرض ب 12 % بين سنتي 2016 و 2017.
- ارتفاع الاشتراكات برسم نظام التأمين الإجباري عن المرض ب 4,07 % بين 2016 و 2017.

4. التعويض عن فقدان الشغل

جدول 35: المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالتعويض عن فقدان الشغل

	2015	2016	2017
عدد الطلبات المقدمة	21 031	24 090	27 388
نسبة الملفات المعالجة	40,8	46,3	39,9
نسبة الملفات المرفوضة	51,6	48	53
نسبة الملفات الجارية	7,6	5,2	7
المبلغ الإجمالي للتعويضات	113 277 428	149 000 681	128 784 607
المدة المتوسطة للتعويض	5,4 mois	5,7 mois	-

مبيان: 155 تطور عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل

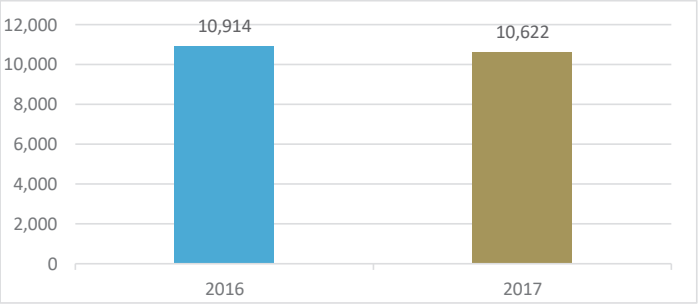

- انخفاض عدد الطلبات المقدمة للاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل بنسبة 3 % بين سنة 2016 و2017.
- وصل عدد الطلبات المعالجة الى 10 622 ملف سنة 2017 عوض 8581 ملف سنة 2015 بمبلغ اجمالي للتعويضات يقدر ب 128 784 607 درهم سنة 2017.
- بلغت المدة المتوسطة للتعويض عن فقدان الشغل 6 أشهر تقريبا.

مبيان 156 : التوزيع القطاعي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل

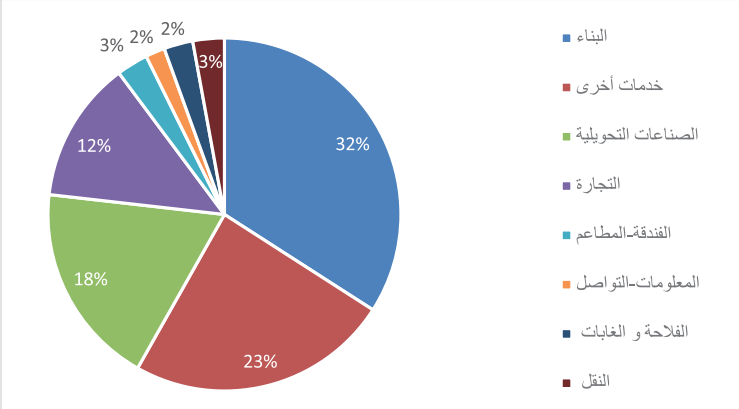

مبيان 157 : التوزيع الجغرافي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل -2017-

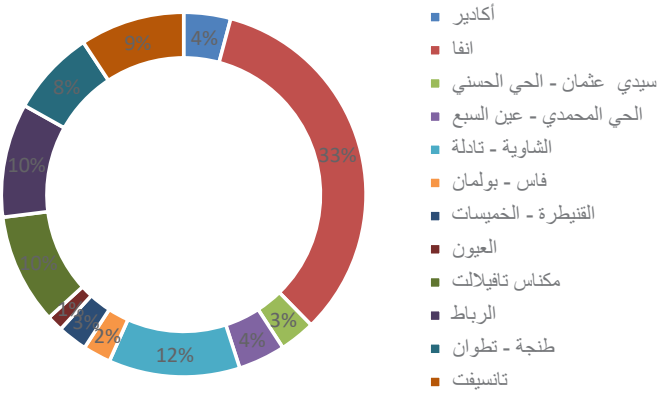

- يتمركز أزيد من النصف من المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل بثلاثة قطاعات: البناء (32%)، خدمات أخرى (23 %)، الصناعات التحويلية.
- يتمركز 40 % من المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل بجهة البيضاء الكبرى، تليها جهة الشاوية-تادلة (12 %)، تم جهة الرباط و مكناس تافيلالت (10%).

مبيان 158: تطور متوسط التعويض عن فقدان الشغل لكل أجير(بالدرهم)

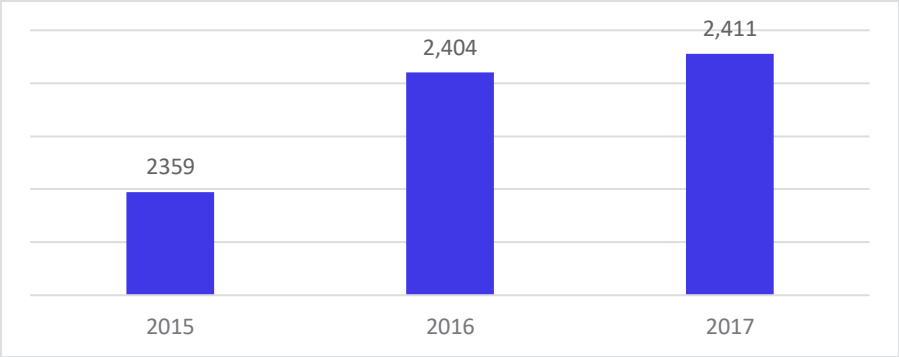

مبيان 159: توزيع الملفات المرفوضة حسب سبب الرفض -2017-

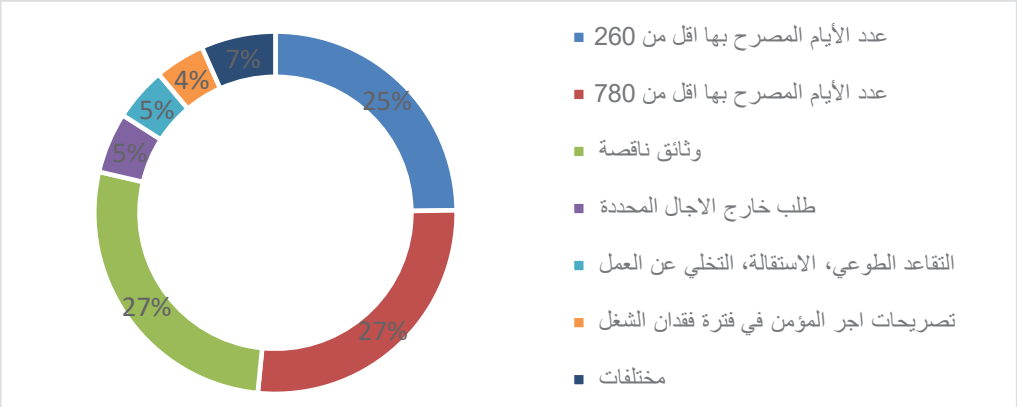

- عرف متوسط التعويض عن فقدان الشغل لكل أجير تحسنا يقدر ب 2,2 % في الفترة الممتدة بين 2015 و 2017.
- بلغ عدد الملفات المرفوضة 515 14 ملف ، أي مايعادل 53 % من مجموع الطلبات المقدمة، و يعزى سبب الرفض أساسا الى عدم احترام شروط الاستفادة من نظام التعويض (عدد الأيام المصرح بها أقل من 260 او 780) و الى الوثائق الناقصة.

جدول 36 : المستفيدون من الإيرادات العمرية الدائمة والزيادة في الايرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل من فئة أعوان الدولة غير المرسمين وفئات أخرى

	2013	2014	2015	2016	2017
المستفيدون من الإيرادات العمرية الدائمة	2993	3006	3038	3048	3055
المستفيدون من الزيادة في الايرادات	575	55	47	12	0
المستفيدون من دفاتر الإيرادات العمرية الدائمة المجددة	220	127	122	166	188

- بلغ عدد المستفيدين من الإيرادات العمرية الدائمة لأعوان الدولة غير الرسميين وكذا المستفيدون من الزيادة في الايرادات و المستفيدون من دفاتر الإيرادات العمرية الدائمة المجددة سنة 2017 3243 مستفيد عوض 3226 مستفيد سنة 2016.

جدول 37 : تطور مؤشرات حوادث الشغل والأمراض المهنية

	2013	2014	2015	2016	2017
عدد عقود التأمين	217 101	172 682	184854	185319	-
المبلغ الاجمالي لعقود التأمين (مليون درهم)	2 140	2 214	2 091	2174,1	2222,5
عدد حوادث الشغل المصرح بها	44 665	42 138	42317	41304	-
المبلغ الإجمالي للتعويضات والخدمات (مليون درهم)	1 107	1 153	1 462	1632	-

المصدر : هيئة مراقبة التأمينات و الإحتياط الإجتماعي

- بلغ عدد عقود التأمين المتعلقة بحوادث الشغل 319 185 سنة 2016 ، مسجلا بذلك انخفاظا بنسبة 14 % مابين 2013 و 2016، حيث بلغ مبلغ التعويضات الممنوحة 2174 مليون درهم سنة 2016 عوض 2140 مليون درهم سنة 2013.
- عرفت التصريحات بحوادث الشغل انخفاظا من 665 44 سنة 2013 الى 41304 حادث سنة 2016، في حين ارتفعت التعويضات لتسجل مبلغا اجماليا قدره 1632 مليون درهم سنة 2016.

جدول 38 : الوضعية الاجمالية لمبالغ إيرادات صناديق العمل

	عدد المستفيدين		المبلغ الإجمالي المؤدى	
	2016	2017	2016	2017
صندوق الزيادة في الايراد	54.627	37.210	183.504,9	224.158,9
صندوق الضمان	122	122	753,6	1.548,9
صندوق التضامن	15	15	96,9	96,9
المجموع	54.764	37.347	184.355,380	225.804,720

المصدر : الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين

- بلغ عدد المستفيدين من صناديق العمل الثلاثة حوالي 347 37 برسم سنة 2017 بمبلغ اجمالي يناهز 225 مليون درهم.

تعاريف

نسبة تغطية أجراء القطاع الخاص: هي نسبة الأجراء المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من بين مجموع أجراء القطاع الخاص .

مصاريف التعويضات الاجتماعية لنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (النظام العام) :

يشمل جميع التعويضات الاجتماعية الممنوحة على شكل تحويلات نقدية للخاضعين لنظام الضمان الاجتماعي المسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتشمل التعويضات التالية:

- التعويضات العائلية: تعويضات نقدية مدفوعة مباشرة للأجراء والمتقاعدين ذووا أطفال لا تتجاوز أعمارهم سن معينة ووفق شروط محددة. المبلغ الشهري للتعويضات العائلية هو 200 درهم عن كل طفل بالنسبة للثلاثة أطفال الأوائل و36 درهم للثلاثة التابعين لهم.
- التعويضات الاجتماعية الطويلة الأمد: هي عبارة عن تعويض شهري يشمل معاش الشيخوخة و معاش الزمانة و العجز الدائم و معاش المتوفى عنهم.
- التعويضات الاجتماعية القصيرة الأمد: تهم التعويضات اليومية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالة المرض أو الحادثة التي لا تشملها التشريعات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية والتعويضات اليومية للأمومة وتعويضات الوفاة.

نفقات نظام التأمين الإجباري عن المرض: هي مجموع التعويضات الممنوحة لتغطية مخاطر وتكاليف المصاريف الصحية كضمانات للمؤمنين بنظام التأمين الإجباري عن المرض المسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام. (المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي)

التعويض عن فقدان الشغل : هو إجراء يهدف إلى مرافقة الأجير الذي فقد عمله بشكل لا إرادي وانخرط في بحث جدي عن عمل جديد، حيث يضمن له الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعويضا لفترة يمكن أن تصل إلى 6 أشهر. خلال هذه الفترة، يجب على الأجير أن يخضع لبرنامج إعادة التأهيل، إذا ما استدعى الأمر ذلك، من أجل إعادة إدماجه في سوق الشغل.

المدة المتوسطة للتعويض عن فقدان الشغل: يمكن المؤشر من حساب المدة المتوسطة التي يقضيها المستفيدون من التعويض في نظام التعويض عن فقدان الشغل.

معدل تغطية التأمين الإجباري عن المرض لأجراء القطاع الخاص : هي عدد المؤمنين النشيطين بنظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع الخاص من إجمالي عدد أجراء القطاع الخاص.

العلاقات المهنية والمناخ الاجتماعي

تقوم وزارة الشغل والإدماج المهني، من خلال مديرياتها الإقليمية والجهوية بزيارات تفتيش للمقاولات قصد السهر على مراقبة تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشغل. تغطي هذه الزيارات الجوانب المتعلقة بمسك السجلات، تأدية الأجور والحد الأدنى للأجور، والصحة والسلامة المهنية، إلخ. وتنوط ايضا الى مفتش الشغل مهمة المساهمة في تحسين المناخ الاجتماعي وخلق ظروف مواتية لاستقرار وتطوير علاقات مهنية مستدامة وعادلة داخل المقاولات مع العمل على حل النزاعات الفردية والجماعية وتعزيز قانون اتفاقيات الشغل .وبالاضافة إلى ذلك تعتبر الزيارات مصدرا هاما للمعلومات التي تساهم في رصد سوق الشغل عبر بيانات منتظمة تسمح بوضع مؤشرات حول تطورالمناخ الاجتماعي واشتغال سوق الشغل .

خلال سنة 2017، قام مفتشو الشغل بإنجاز 35.000 زيارة حيت تم توجيه 933.000 ملاحظة، 3/4 منها تتعلق بملاحظات عامة و 7 % تتعلق بالضمان الإجتماعي و 5 % بعدم احترام الحد الادنى للأجور. اما في مجال المساواة في العمل، أجرت مفتشية الشغل اكثر من 19.500 زيارة تتعلق بظروف عمل المرأة وأصدرت 64.457 ملاحظة، تتعلق أساسا بالأجر (89,1 %) والشغل الليلي (6 %).و في مجال محاربة تشغيل الأطفال، خضعت 684 مؤسسة لزيارات تفتيش تم خلالها احصاء 85 طفل دون سن 15 ،تم سحب 70 منهم من العمل و542 بين سن 15 و18 تم سحب 158 من الأعمال الخطيرة.

وفي سنة 2017تم تسجيل 58.181 نزاعا فرديا و142.627 شكاية، 56 % منها تمت تسويتها. غالبية هذه النزاعات تتعلق بالفصل من الشغل والعطلة السنوية والحد الادنى للأجر وأداء الأجور. حيت سجلت معظمها في قطاع الخدمات والصناعة والبناء والأشغال العمومية.

وفيما يخص النزاعات الجماعية، حالت الإجراءات الوقائية الذي اتخذتها مفتشية الشغل دون وقوع 1.784 اضراب متعلق بالتأخر في دفع الأجور والفصل ومدة الشغل. في حين، بلغ عدد الإضرابات سنة 2017، 154 اضرابا شمل 121 مؤسسة، أي ما مجموعه 178.289 يوم عمل ضائع. وقد بلغ المعدل المشاركة الإجمالي بهذه الإضرابات ما يقارب 10 % وبلغت حدة النزاع 14 يوما. وترتبط هذه الإضرابات أساسا بالتأخر او عدم دفع الأجور و بأسباب أخرى تتعلق بالفصل والإمتيازات الإجتماعية.

1. مراقبة تطبيق قانون الشغل

- عرف عدد زيارات تفتيش الشغل للمؤسسات ارتفاعا مستمرا، حيث انتقل من 23.000 سنة 2010 الى 35.000 سنة 2017، أي بمعدل سنوي متوسط يناهز 6 %.
- خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010 و2017، سجل عدد الملاحظات ارتفاعا بنسبة 21,6 % بالتوازي مع انخفاض عدد المحاضر بنسبة (59%).
- خلال نفس الفترة، تراجع عدد المخالفات بنسبة سنوية قدرها 13 % ليستقر في حدود 5.266 مخالفة سنة 2017. وعرف عدد الجنح انخفاضا سنويا بلغ 13,7% (333 سنة 2017).

جدول 39 : تطور عدد زيارات المراقبة والملاحظات المسجلة والمحاضر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الزيارات (بالألاف)	23	19	27	34	32	23	33	35
عدد الملا حظات (بالألاف)	767	633	855	878	877	537	797	933
عدد المحاضر	612	437	508	284	248	184	214	251
المخالفات	13896	12694	11665	5872	6018	3570	6320	5226
الجنح	934	714	804	474	357	237	433	333

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 160 : تطور عدد زيارات المراقبة حسب القطاعات

- على المستوى القطاعي، ارتفع عدد زيارات القطاع الفلاحي من 1.069 سنة 2010 الى 1.483 سنة 2017. في حين انتقل عدد زيارات التفتيش الخاصة بمؤسسات الصناعة والتجارة والخدمات من 22 437 سنة 2010 الى 33 592 سنة 2017.

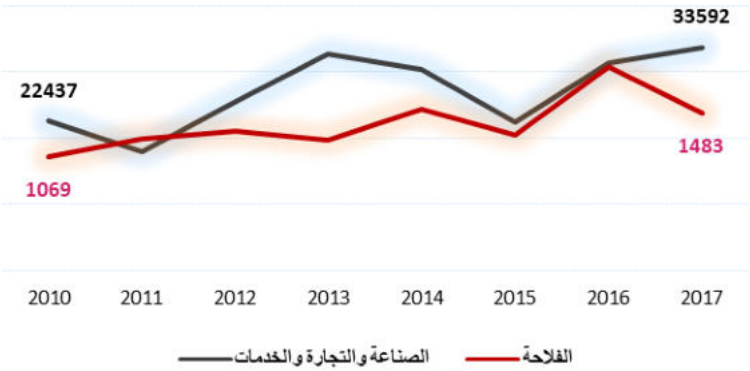

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 161 : تطور عدد الملاحظات المسجلة خلا ل زيارات المراقبة حسب القطاعات

- بلغ عدد الملاحظات 933 ألف سنة 2017، أي بزيادة 22 ألف ملاحظة سنويا منذ سنة 2010.

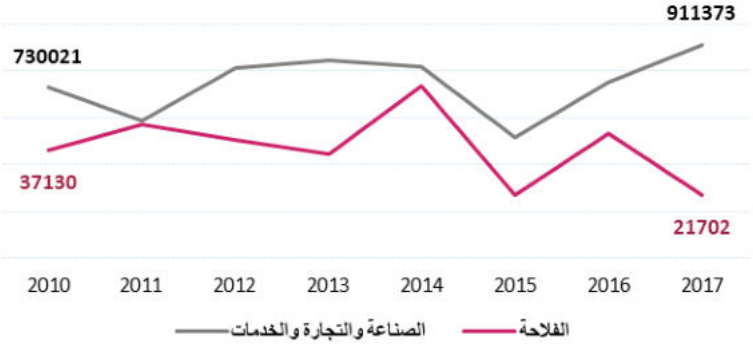

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 162 : تطور أهم أسباب الملاحظات المسجلة

- ترتبط ثلاثة ارباع الملاحظات المسجلة سنة 2017 من طرف اعوان تفتيش الشغل باختلالات ذات طابع عام. فيما تتعلق باقي الملاحظات أساسا بالضمان الاجتماعي (7 %) وعدم احترام الحد الادنى للاجور (5 %) وحوادث الشغل (5 %) وغيرها.
- سجلت الملاحظات المتعلقة بالضمان الإجتماعي ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2015 منتقلة من 27 ألف الى 68 ألف ملاحظة.

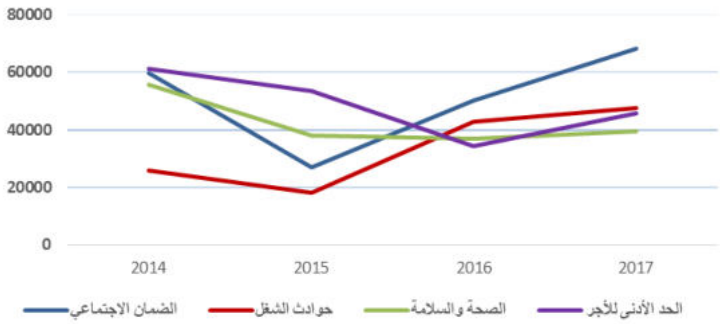

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 163 : تطور عدد المحاضر والمخالفات والجنح

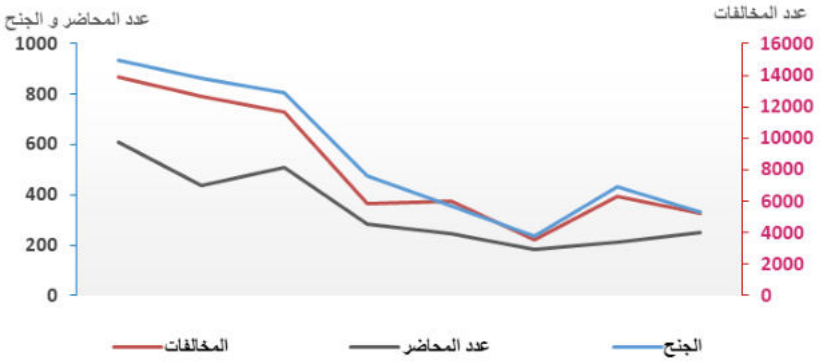

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

- شهد عدد المحاضر المنجزة من طرف أعوان مراقبة الشغل منحنى تنازلي منذ سنة 2010. لكن منذ سنة 2016، عرف هذا العدد ارتفاعا طفيفا والذي بلغ ما مجموعه 251 محضر سنة 2017. كما سجل تراجع في عدد الجنح والمخالفات خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2017

2. الصحة والسلامة المهنية

- خلال سنة 2017، قام مفتشو الصحة والسلامة المهنية ب 2 658 زيارة أي ما يقارب خمس اضعاف عدد الزيارات المنجزة خلال سنة 2010.

جدول 40 : تطور عدد الزيارات والملاحظات الخاصة بالصحة و السلامة المهنية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الزيارات	511	532	1243	3238	3208	2113	3308	2658
عدد الملاحظات	2919	2433	529	2977	2408	1075	1395	-

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 164 : توزيع عدد المؤسسات التي تمت زيارتها حسب القطاعات برسم سنة 2017

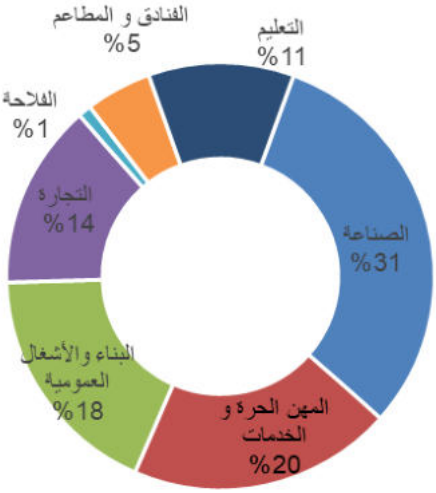

- همت 31 % من هذه الزيارات قطاع الصناعة، تليها المهن الحرة والخدمات (20 %)، ثم البناء والأشغال العمومية (18 %).
- تم إنجاز حوالي ثلثي زيارات الصحة والسلامة المهنية في الجهات الثلاثة التالية: الرباط -سلا -القنيطرة (29 %) والدار البيضاء – سطات (18 %) وفاس-مكناس (18 %).

مبيان 165 : توزيع الزيارات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية حسب الجهات برسم سنة 2017

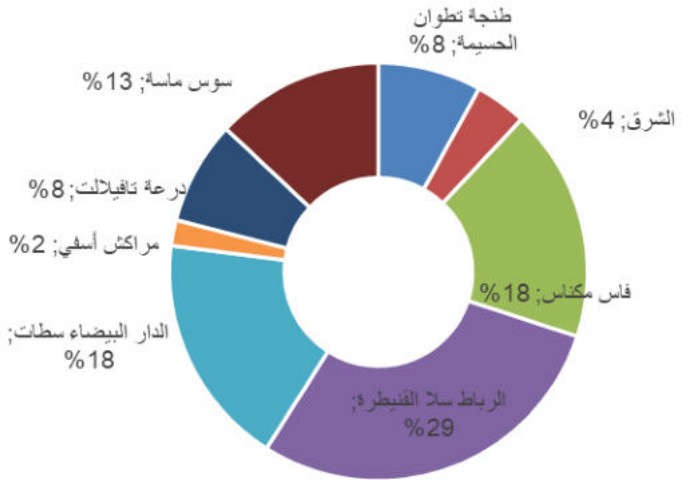

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

3. المساواة في العمل

- خلال سنة 2017، أجرى مفتشو الشغل ما مجموعه 526 19 زيارة متعلقة بظروف عمل المرأة، أي بزيادة 52,1 % بالمقارنة مع سنة 2014.
- • بلغ عدد الملاحظات المسجلة من طرف مفتشي الشغل بشأن عمل المرأة 457 64 ملاحظة، ترتبط اغلبيتها بالاجور (89,1 %) و6 % منها بالعمل الليلي.

جدول 41 : زيارات التفتيش المتعلقة بظروف عمل المرأة

		2014	2015	2016	2017
عدد الزيارات المنجزة		12833	17661	16762	19526
عدد الملاحظات الخاصة بعمل المرأة		4856	3514	11892	64457
توزيع الملاحظات المسجلة حسب الموضوع	الاجر	3732	1627	10039	57452
	التشغيل	811	173	1208	1132
	الترقية	222	1369	99	632
	الامومة	37	174	225	1364
	العمل الليلي للمرأة	54	171	321	3877

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

4. تشغيل الاطفال

- خلال سنة 2017، نجح مفتشو الشغل في سحب 70 طفل تبلغ أعمارهم اقل من 15 عاما من الشغل و158 طفلا تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة من الأعمال الخطرة.

جدول 42 : خصائص تشغيل الأطفال

	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات التي تمت زيارتها	610	443	543	684
عدد الملاحظات	2573	2214	2103	2306
عدد الاطفال المشغلين ما دون سن 15	112	78	90	85
نسبة الاطفال الذين تم سحبهم من العمل (أقل من 15 سنة)	98,2	80,8	88,9	82,3
عدد الاطفال المشغلين البالغين ما بين 15 و18 سنة	604	455	427	542
نسبة الاطفال المشغلين (ما بين 15 و18 سنة) الذين تم سحبهم من الأعمال الخطرة	56%	58,2%	38,9%	29,1%

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

5. المناخ الإجتماعي

النزاعات الفردية

جدول 43 : تطور عدد النزاعات الفردية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد النزاعات الفردية	33610	32 904	36265	46 684	50 062	54593	55675	58181
عددالشكايات	72084	74868	84339	117013	129050	139962	137205	142627
نسبة الشكايات المسواة (ب %)	62,2	57,1	55,9	54,5	54,1	53,4	55,5	56,1
المبالغ المستردة (بملا يين الدراهم)	410	401	514	849	1063	1585	2075	1207
عدد العمال الذين تم إرجاعهم إلى عملهم	4667	3677	4673	3971	4232	4129	4708	4126

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

- عرفت النزاعات الفردية بين المشغلين والأجراء ارتفاعا منذ سنة 2013، حيث بلغ عددها 58.181 نزاعا فرديا سنة 2017، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 5,7 % خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 و2017.

مبيان 166 : تطور عدد النزاعات الفردية

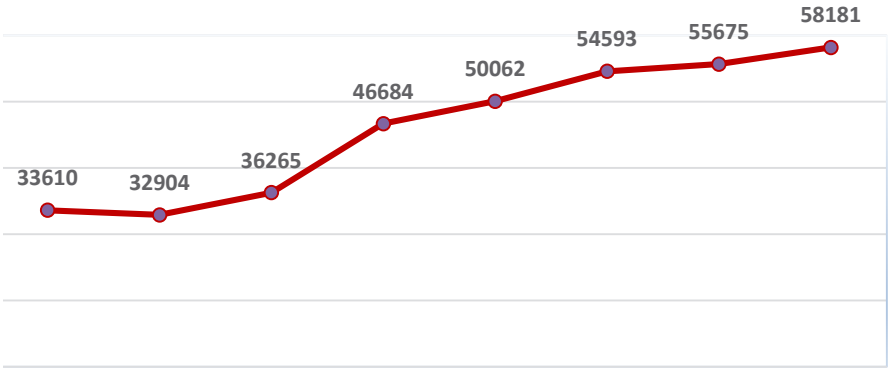

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 167 : تطور عدد الشكايات المسجلة / المسواة

- كما ارتفع عدد الشكايات أيضا من 117.013سنة 2013 الى 142.627سنة 2017 ، وتمت تسوية أكثر من نصف هذه الشكايات.

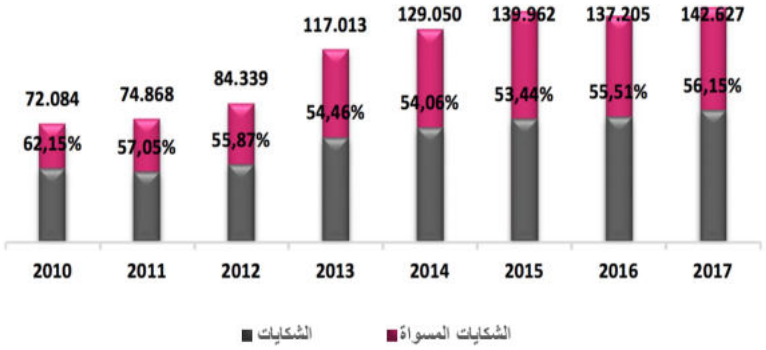

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 168 : تطور عدد نزاعات الشغل الفردية حسب القطاعات

- يبين التحليل القطاعي للنزاعات الفردية أن قطاع الخدمات هو الأكثر تسجيلا للنزاعات خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2014 و2017 والتي انتقل عددها من 18.126 الى 23.374 نزاعا. متبوعا بقطاع الصناعة ب 13.974 نزاعا سنة 2017 ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب 8.848 نزاع.

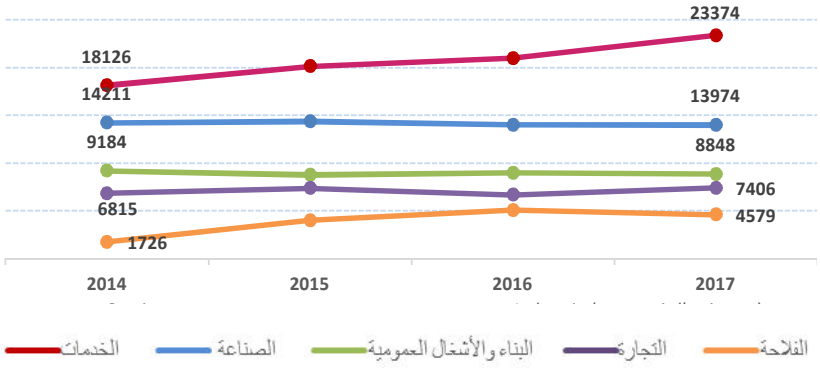

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 169: تطور أهم اسباب الشكايات

- حوالي ثلثي الشكايات المسجلة خلال سنة 2017 سببها الفصل من العمل (29 %) والعطل السنوية (18%) والحد الادنى للاجر/ اداء الأجور (16 %).
- في حين تراجعت الشكايات المرتبطة بالضمان الإجتماعي بنسبة 8 % خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2017.

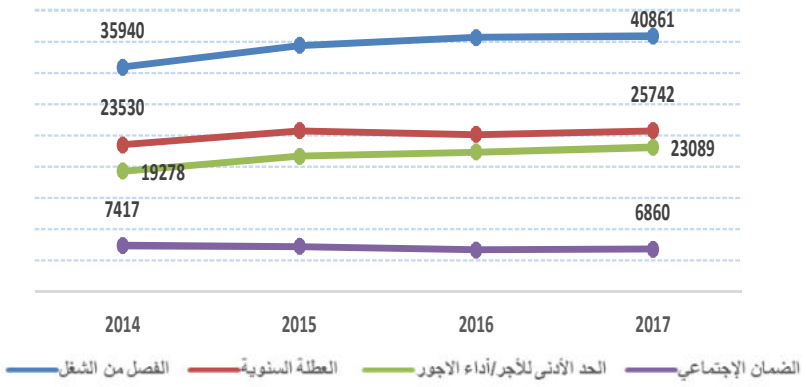

صدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 170 : التوزيع الجغرافي* للنزاعات الفردية (2016-2017)

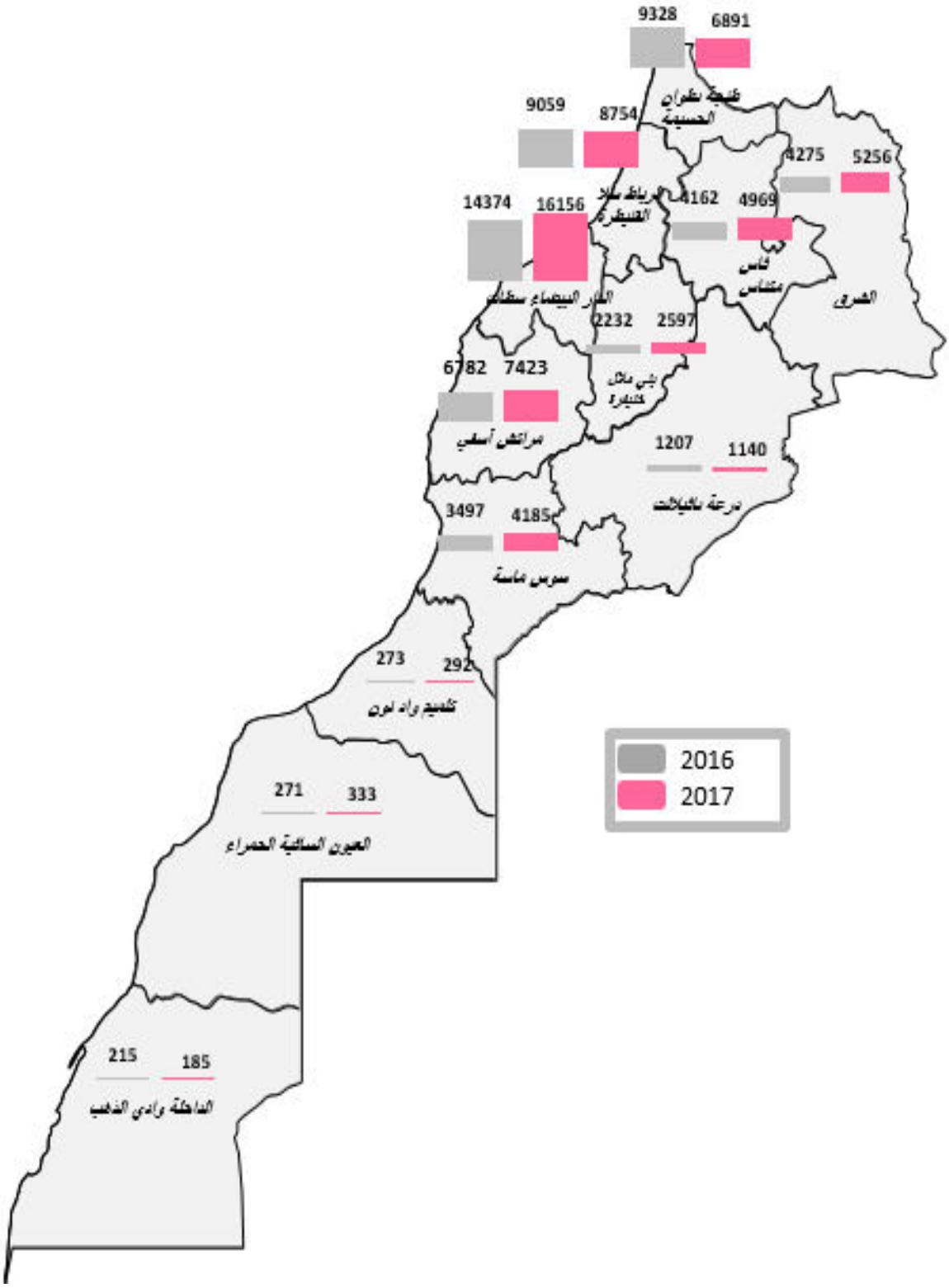

(*): اعتمد توزيع المعطيات حسب التقطيع الجهوي الجديد على الموقع الجغرافي للمديريات الإقليمية لوزارة الشغل والإدماج المهني.

المصدر: وزارة الشغل وا دماج المهني

النزاعات الجماعية

- يعرف عدد الإضرابات المندلعة انخفاضا مستمرا منذ سنة 2010 (بمعدل 6 % كمتوسط سنوي)، مع استثناء سنتي 2011 و2012 اللتان سجلتا ارتفاعا مهما في عدد الإضرابات. وقد نجح مفتشو الشغل في تفادي اندلاع 1.784 اضرابا سنة 2017 مقابل 825 اضرابا سنة 2010.

جدول 44 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والمندلعة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الاضرابات المتفاداة	825	930	972	1232	1462	1310	1574	1784
عدد المؤسسات المعنية	669	749	776	1122	1285	1107	1282	1175
عدد الاضرابات المندلعة	241	474	413	250	289	265	218	154
عدد المؤسسات المعنية	194	348	322	203	239	221	176	121
عدد المضربين	22874	38275	28711	17640	18752	15865	14882	12977
عدد الايام الضائعة	175250	276928	286166	298002	220926	267656	497485	178289

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 171 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والاضرابات المندلعة

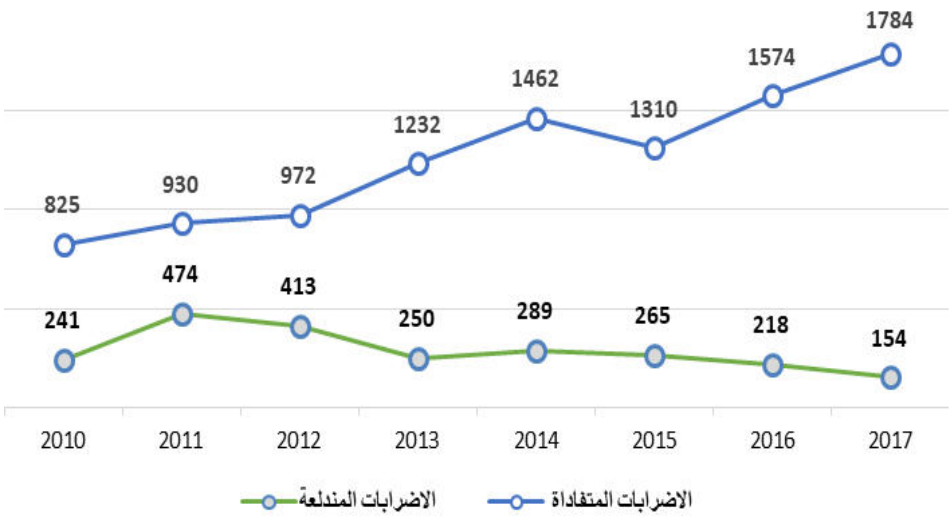

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

- سجل قطاع الخدمات سنة 2017 نسبة 34 % من مجموع الإضرابات المتفادة، أي بزيادة قدرها 27 % مقارنة مع سنة 2014.
- في حين تراجعت عدد الإضرابات المتفاداة في قطاع الصناعة بنسبة 5 % سنة 2017 مقارنة مع سنة 2014 (من 522 إلى 498).
- في قطاع الفلاحة، سجل عدد ا ضرابات المتفادة ارتفاعا مستمرا بانتقاله من 166 سنة 2014 الى 413 اضرابا متفاديا سنة 2017.

مبيان 172 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة حسب القطاعات

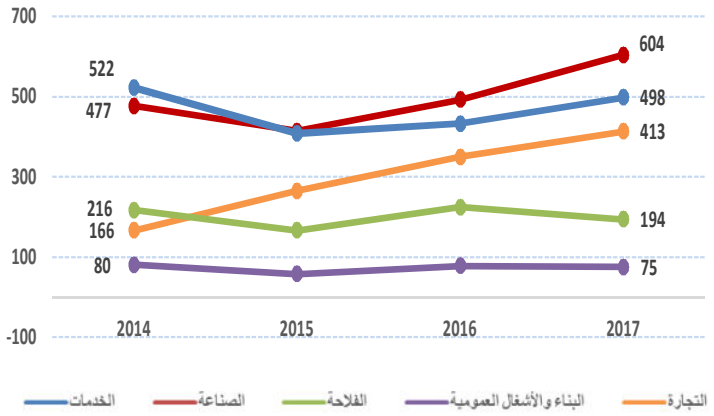

المصدر: وزارة الشغل و الإدماج المهني

مبيان 173 : أسباب أهم الإضرابات المتفاداة

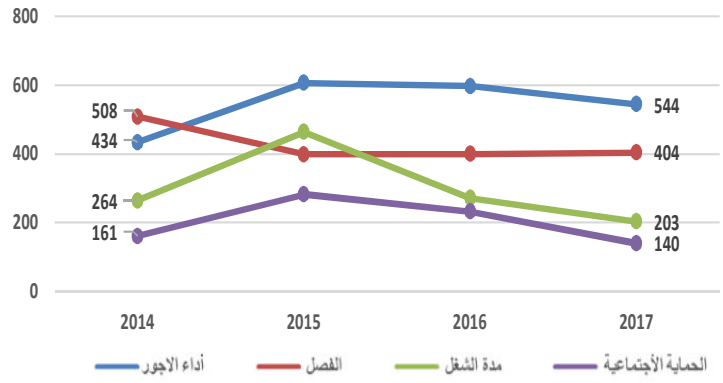

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

- من اهم أسباب الإضرابات التي نجح مفتشو الشغل في تجنبها هي التأخر عن أداء الأجور، الفصل عن الشغل ومدة الشغل.
- يمثل عدم احترام الحد الأدنى للأجر/ عدم اداء الأجور أهم أسباب الإضرابات المتفاداة منذ سنة 2015 بعد تراجع نسبة الفصل عن الشغل في مجموع هذه الإضرابات. كما أن تأثير مدة الشغل في اندلاع الإضرابات انخفض بطريقة مستمرة.

مبيان 174 : تطور الإضرابات المندلعة حسب القطاعات

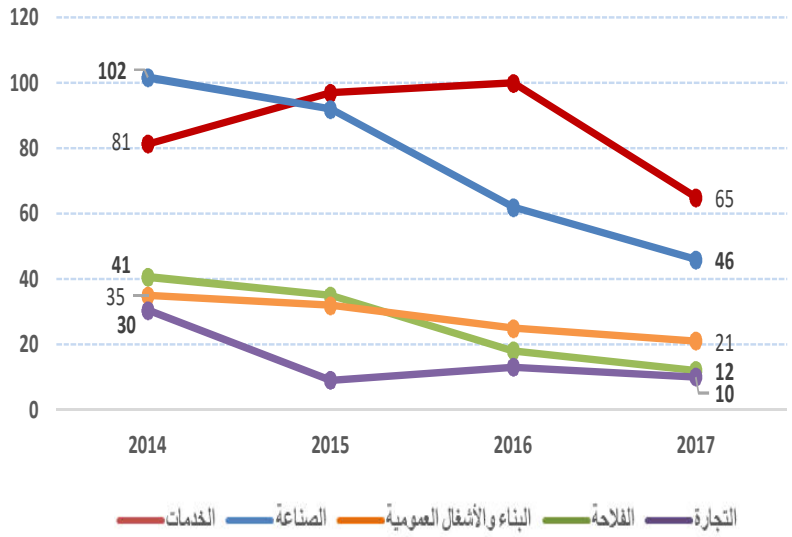

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

- سجلت اغلب الإضرابات المندلعة سنة 2017 بقطاع الخدمات (42 %)، متبوعا بقطاع الصناعة (30 %) ثم قطاع البناء والأشغال العمومية (14 %). في حين يمثل قطاعي الفلاحة والتجارة نسبة ضعيفة تتمثل في 8 % و6 % على التوالي.
- منذ سنة 2010، سجل تراجع في عدد الإضرابات بجميع القطاعات وخاصة في قطاع الصناعة حيث انخفض هذا العدد بالنصف سنة 2017 مقارنة بسنة 2010. ابتداء من سنة 2015، فاقت عدد الإضرابات في قطاع الخدمات تلك المسجلة في القطاع الصناعي.

مبيان 175 : تطور اهم أسباب الإضرابات المندلعة

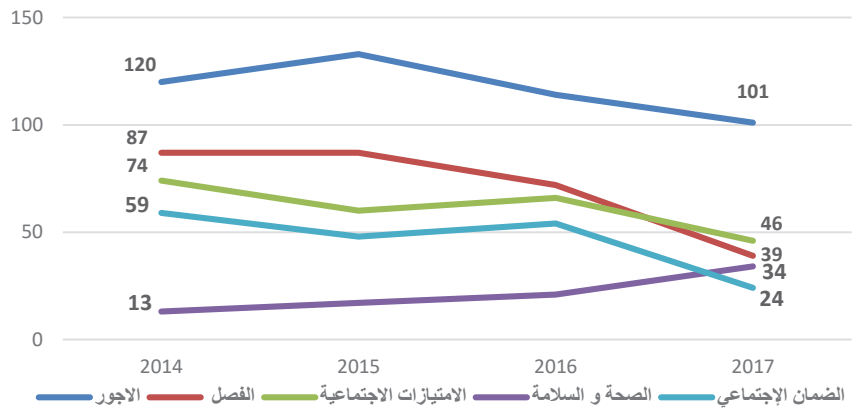

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 176 : تطور معدل المضربين وحدة النزاع

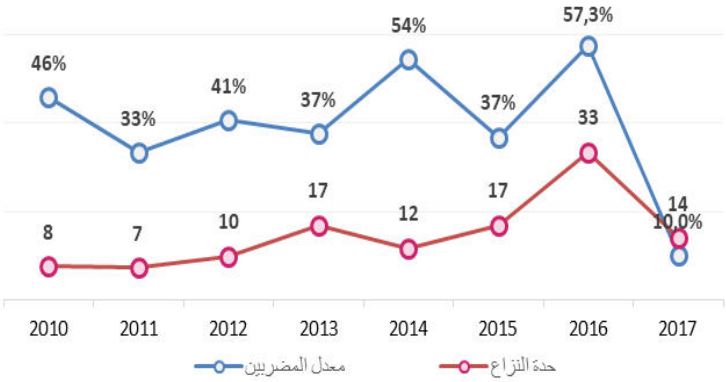

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

- عرف معدل المضربين خلا ل السنوات الأخيرة تطورا غير مماثل. فبعد الإرتفاع الذي سجله سنة 2016 بنسبة 57,3 % عاد هذا المعدل للإنخفاض مرة اخرى.
- باستثناء سنة 2016، بلغت حدة النزاع المتعلقة بالمدة وعدد المضربين 14 يوما سنة 2017 أي بمستوى قريب جدا من متوسط الفترة (2010-2017).

مبيان 177 : تطور عدد الأيام الضائعة

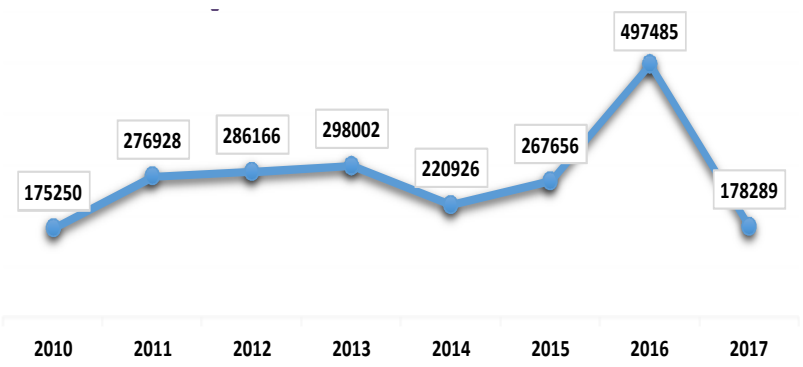

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

بلغ عدد ايام العمل الضائعة 178 لكل 1000 اجير سنة 2017. أي أقل بكثير من العدد المسجل سنة 2016 (497 يوما لكل 1000 اجير) وعن المتوسط السنوي خلال الفترة (2010-2017) الذي هو 275 يوما لكل 1000اجير.

مبيان 178 : التوزيع الجغرافي* للإضرابات المندلعة و المتفاداة (2017)

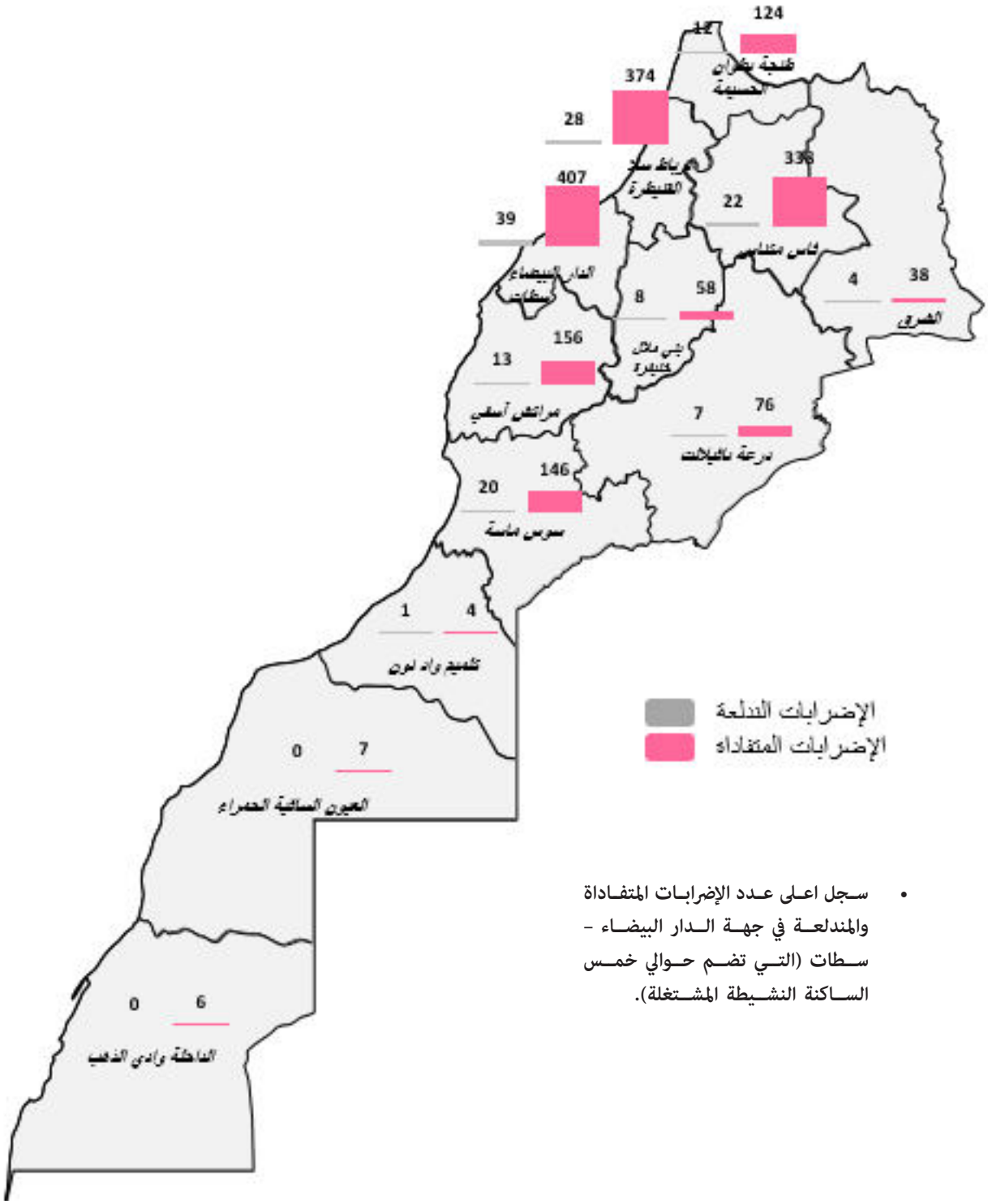

- سجل اعلى عدد الإضرابات المتفاداة والمندلعة في جهة الدار البيضاء - سطات (التي تضم حوالي خمس الساكنة النشيطة المشتغلة).

(*): اعتمد توزيع المعطيات حسب التقطيع الجهوي الجديد على الموقع الجغرافي للمديريات الإقليمية لوزارة الشغل والإدماج المهني.

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

بروتوكولات الاتفاقات

جدول 45 : تطور عدد بروتوكولا ت الاتفاقات

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد بروتوكولات الاتفاق	193	185	162	364	406	467	582	530

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 179 : توزيع بروتوكولا ت الاتفاقات حسب القطاعات

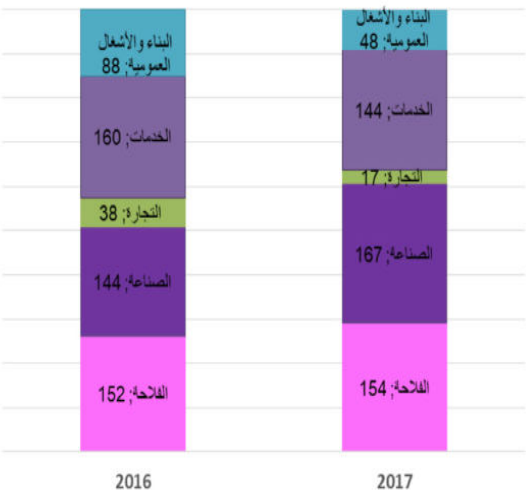

مبيان 180 : توزيع بروتوكولات الإتفاقات حسب النقابة برسم سنة 2017

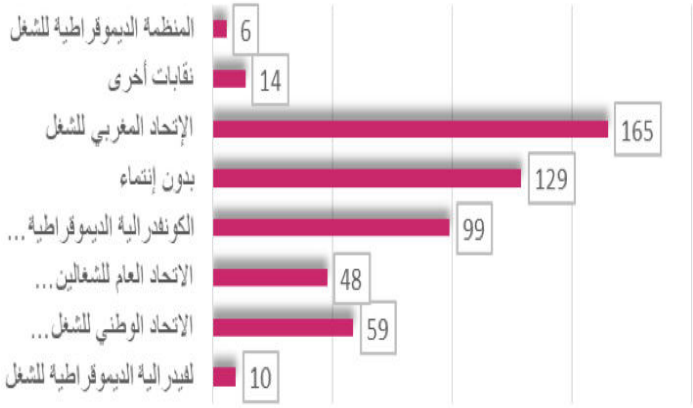

مبيان 181 : توزيع بروتوكولات الاتفاقات حسب الجهة برسم سنة 2017

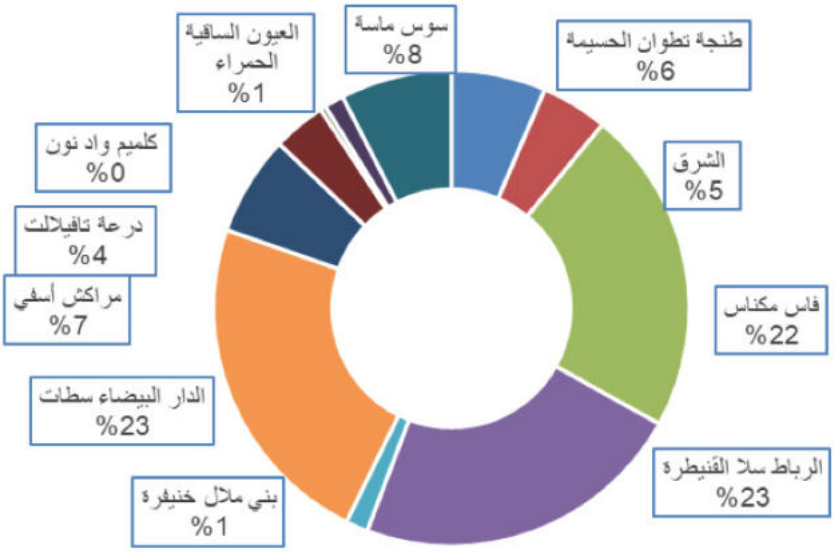

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

المفاوضات الجماعية

جدول 46 : تصنيف اتفاقيات الشغل الجماعية المختتمة بالمغرب ما بين سنتي 2010 و2017

2010-2017			
العدد الإجمالي اتفاقيات الشغل الجماعية الموقعة	37	اتفاقيات الشغل الجماعية حسب الجهة	
اتفاقيات الشغل الجماعية حسب القطاع		طنجة	11
الصناعة	18	الدار البيضاء	14
المهن الحرة والخدمات	13	الرباط	3
الفلاحة	3	اكادير	5
التجارة	2	فاس	2
اتفاقيات الشغل الجماعية حسب النقابة الموقعة		اسفي	1
الكونفدرالية الديموقراطية للشغل	12	الداخلة	1
الاتحاد المغربي للشغل	13	مراكش	1
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	6		
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	2		
نقابات أخرى	6		

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

6. المؤسسات الاستشارية الثلاثية التركيب

المجالس الثلاثية التركيب للتشاور

المجالس الثلاثية التركيب	عدد الدورات	2017
مجلس المفاوضات الجماعية	دورتين في السنة	دورة 28 مارس
مجلس طب الشغل والوقاية من الاخطار المهنية		دورة 9 ماي
اللجنة الثلاثية التركيب المكلفة بتتبع التطبيق السليم حكام مدونة الشغل المنظمة للتشغيل المؤقت		دورة 25 دجنبر
المجلس الاعلى للتعاضد		
المجلس الاعلى لإنعاش التشغيل		
اللجنة الإستشارية الثلاثية التركيب المكلفة بتعزيز تطبيق المعايير الدولية للشغل		دورة 28 فبراير

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

المؤسسات الاستشارية الثلاثية التركيب للمصالحة

جدول 47 : نزاعات الشغل الجماعية التي تمت دراستها من طرف المجالس الثلاثية التركيب للمصالحة سنة 2016

	اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة	اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة
الصناعة	10	89
المهن الحرة والخدمات	11	81
الفلاحة	2	91
التجارة	0	7
البناء والاشغال العمومية	0	7
المجموع	23	275

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

تعاريف

زيارة تفتيش الشغل

زيارة تفتيش الشغل هي الزيارات التي تدخل في نطاق النشاط اليومي الذي يقوم به مفتش الشغل، والتي تمكنه من مراقبة تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشغل في المؤسسات الخاضعة .

الملا حظات

هي عبارة عن مخرج من مخرجات زيارة التفتيش، وتشكل آليات قانونية متاحة لمفتش الشغل تمكنه من حث المشغلين على الملا ءمة موع المقتضيات القانونية الجاري بها العمل في مجال الشغل .

النزاع الفردي:

كل خلا ف فردي في العمل بين الأجير بصفة شخصية والمشغل الذي لم يتم حله في إطار إجراءات ا دارة الداخلية، ويرجع سببه الى إنهاء أو تنفيذ أو توقيف عقد العمل، ويشمل هذا المصطلح أيضا حالة نزاع مجموعة من ا جراء حول نفس القضايا مع تصرف كل أجير بصفته الشخصية.

شكاية

الخلا فات القائمة بين الأجير والمشغل حول ظروف العمل الناجمة عن تطبيق قانون الشغل وعقود العمل واتفاقيات العمل الجماعي أو القانون الداخلي.

معدل تسوية الشكايات:

هو عدد الشكايات التي تمت تسويتها جزئيا أو كليا بالمقارنة مع الشكايات المرسلة إلى أعوان مفتشية الشغل.

نزاع جماعي

"نزاعات الشغل الجماعية"، هي كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها منظمة نقابية للأجراء أو جماعة من الأجراء، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح جماعية، مهنية، لهؤلاء الأجراء.

كما تعد نزاعات الشغل الجماعية كل الخلا فات الناشئة بسبب الشغل والتي يكون أحد أطرافها مشغل واحد، أو عدة مشغلين، أو منظمة مهنية للمشغلين، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح المشغل أو المشغلين أو المنظمة المهنية للمشغلين المعنيين. (المادة 549 من مدونة الشغل).

إضراب متفادى

كل توقف عن العمل والذي تم تجنبه بفضل الإجراءات الوقائية المتخذة من طرف أعوان مفتشية الشغل.

إضراب مندلع

كل توقف جماعي عن العمل، بصفة مدبرة و لمدة محدودة، بمؤسسة أو مجموعة من المؤسسات، من أجل الدفاع عن مطالب ومصالح مشتركة للإجراء المضربين .

عدد الأيام الفردية الضائعة

هو وقت العمل غيرالمنجز من طرف العمال المشاركين في الإضرابات ويعبر عنه بالأيام .

معدل المضربين

هو عدد المضربين مقارنة بالعدد الإجمالي للأجراء بالمؤسسات المعنية بالاضرابات. ويوضح هذا المؤشر مدى مشاركة الأجراء في الاضراب، كلما كان مرتفعا، وكلما كانت المشاركة مهمة.

حدة النزاع

هو عدد الأيام الضائعة بسبب الإضراب على عدد العمال المضربين.

الحصيلة التشريعية والاتفاقيات الدولية

من أجل تعزيز الترسانة القانونية وملاءمتها مع تطور عالم الشغل والتشغيل، تساهم وزارة الشغل والادماج المهني في إعداد البرنامج التشريعي للحكومة، وتتخذ إجراءات مهمة لتحيين او المصادقة على اتفاقيات الشغل مع المنظمات الدولية.

وقد تم إثراء الانتاج التشريعي للوزارة في السنوات الاخيرة من خلال مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية ذات ا همية بالغة. حيث تواصل الوزارة السهر على تناغم الترسانة القانونية مع المعايير الدولية في مجال التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية وكذا اعتماد قوانين تتماشى وتطلعات الفاعلين الوطنيين الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي هذا الاطار، تم اعداد مجموعة من مشاريع النصوص التشريعية ، تمت المصادقة على البعض منها واخرى في طور المناقشة .

يتناول هذه الجزء المحاور التالية:`

- النصوص القانونية الصادرة حسب المجال؛
- النصوص القانونية في طور المناقشة بالبرلمان المرتبطة بالتشغيل والشغل والحماية الاجتماعية؛
- النصوص القانونية المحالة على الامانة العامة للحكومة؛
- النصوص القانونية في طور الا عداد؛
- اتفاقيات العمل الدولية والعربية المصادق عليها أو في طور المصادقة.

الحصيلة التشريعية والاتفاقيات الدولية

1. النصوص القانونية التي صدرت بالجريدة الرسمية

نص القانون	الوضع الحالي
ميدان الشغل	
القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.	الجريدة الرسمية عدد 6493 بتاريخ 22 غشت 2016
المراسيم المتعلقة بتغيير مدة انتخاب أعضاء الهيئات الثلاثية التركيب المنصوص عليها في مدونة الشغل (تحديد هذه المدة في 6 سنوات بالنسبة لجميع الهيآت)، ويتعلق الأمر ب: ✓ مجلس المفاوضة الجماعية؛ ✓ مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية؛ ✓ المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل؛ ✓ اللجنة المختصة المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت.	الجريدة الرسمية عدد 6420 بتاريخ 10 دجنبر 2015
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1048.15 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) المتعلق بشأن التواريخ والاجراءات المتعلقة بانتخابات مندوبي الأجراء.	الجريدة الرسمية عدد 6347 بتاريخ 30 مارس 2015
قرار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 16-1263 صادر في 18 من رجب 1437 (26 أبريل 2016) بتعيين أعضاء اللجنة المختصة المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 9 يونيو 2016 (النسخة العربية)
قرار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 16-1265 صادر في 18 من رجب 1437 (26 أبريل 2016) بتعيين أعضاء مجلس المفاوضة الجماعية	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 9 يونيو 2016 (النسخة العربية)
قرار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 16-1264 صادر في 18 من رجب 1437 (26 أبريل 2016) بتعيين أعضاء مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 9 يونيو 2016 (النسخة العربية)
ميدان التشغيل	
مرسوم رقم 2.15.906 صادر في 27 من جمادى الأولى 1437 (07 مارس 2016) بتطبيق الظهير الشريف 1.93.16 الصادر في 29 رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون المتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج.	الجريدة الرسمية عدد 6449 بتاريخ 21 مارس 2016.

قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1262.16 الصادر في 18 من رجب 1437 (26 ابريل 2016) بتعيين أعضاء المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل.	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 09 يونيو 2016

1. النصوص القانونية التي صدرت بالجريدة الرسمية (تابع)

نص القانون	الوضع الحالي
ميدان الحماية الاجتماعية	
ظهير شريف رقم 1.16.114 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016) بتنفيذ القانون رقم 85.15 الموافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 5 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية.	الجريدة الرسمية عدد 6493 بتاريخ 22 غشت 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2059.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد مضمون النسخة الموجزة من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، التي يجب على المقاولات والمؤسسات إلصاقها في الأماكن التي يباشر فيها الأجراء والمستخدمون عملهم.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1137.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد النماذج المنصوص عليها في المواد 15 و 17 و 25 و 145 و 180 من القانون رقم 18.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1138.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد نموذج الشهادة التي يسلمها المشغل للمصاب بحادثة الشغل أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1139.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد نموذج محضر الصلح المثبت بموجبه الاتفاق المبرم بين المصاب بالحادثة أو ذوي حقوقه والمقاولة المؤمنة للمشغل.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2609.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد مصاريف الجنازة والمعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل و الشؤون الاجتماعية رقم 2610.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد لائحة الوثائق والمستندات التي يمكن طلبها من طرف المقاولة المؤمنة للمشغل.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
المفتشية العامة	

قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2893.16 صادر في 24 من ذي الحجة 1437 (26 شتنبر 2016) بتحديد عدد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش بالمفتشية العامة لوزارة الشغل والإدماج المهني .	الجريدة الرسمية عدد 6518 بتاريخ 17 نونبر 2016

2. النصوص القانونية في طور المناقشة بالبرلمان

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الشغل	
مشروع قانون تنظيمي حول شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب	أحيل على مجلس النواب
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع القانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد	تمت إحالته على مجلس المستشارين من أجل قراءة ثانية بعد المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 2 غشت 2016؛
مشروع القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛	تمت إحالة مشروع القانون على لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين بتاريخ 10 فبراير 2016، وتقديمه أمام نفس اللجنة من طرف السيد وزير الصحة يوم 25 ماي 2016. تمت المصادقة على مشروع القانون من طرف مجلس المستشارين يوم 5 غشت 2016.
مشروع القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛	تمت إحالة مشروع القانون على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين بتاريخ 21 يناير 2016، وتقديمه أمام نفس اللجنة من طرف السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية يوم 25 ماي 2016، وشرع في مناقشته يوم 3 غشت 2016.
مشروع قانون رقم 63.16 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة أبوي المؤمنين بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛	تمت المصادقة على مشروع القانون من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 21 يوليوز 2016.

3. النصوص القانونية المحالة على الأمانة العامة للحكومة

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الشغل	
مشروع القانون رقم 26.13 المتعلق بتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة
مشروع القانون رقم 78.13 المتعلق بالصحة والسلامة في العمل ونصوصه التطبيقية الثمانية.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة
المرسوم رقم 2.14.15 المتعلق بتحديد القطاعات والحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقد الشغل محدد المدة.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة
ميدان التشغيل	
مشروع قانون رقم 9.14 المغير للقانون رقم 51.99 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	تم تقديم المشروع لأعضاء المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 23 دجنبر 2013 و إحالته على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 7 يناير 2014 وعلى وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 فبراير 2014
مشروع مرسوم رقم 2.99.822 المتعلق بتطبيق القانون رقم 51.99 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	تم تقديم المشروع لأعضاء المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 23 دجنبر 2013 و إحالته على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 7 يناير 2014 وعلى وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 فبراير 2014
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع قانون رقم 30.16 يقضي بإلغاء الديون الصغرى وباعتماد الجبر إلى الدرهم الأعلى لحساب واجبات الاشتراك المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 مايو 2016 .
مشروع قانون رقم 29.16 بتغيير المادتين 26 و27 و47 و48 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي من أجل إقرار التصريح ودفع اشتراكات المشغل المستحقة للصندوق عبر الوسائل الإلكترونية وإجراء المراقبة الطبية من طرف الطبيب التابع للصندوق بالنسبة للزمانة؛	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 مايو 2016.
مشروع مرسوم رقم 2.16.365 يتعلق بتحديد كيفيات انخراط المشغل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتسجيل الأجراء به.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 مايو 2016.

مشروع مقرر رئيس الحكومة رقم 3.003.17 بتعيين ممثلي الإدارات والمركزيات النقابية في المجلس الإداري للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الإجتماعي.	إحالة مشروع مقرر رئيس الحكومة على الأمانة العامة للحكومة على التوالي بتاريخ 9 يناير 2017 و 27 يناير 2017 (النسخة الثانية).

4. النصوص القانونية في طور الإعداد

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الشغل	
مراجعة النصوص المتعلقة بمنح الاعتمادات لمراقبة: - المنشات الكهربائية - أجهزة الرفع ماعدا المصاعد ورافعات الأثقال	-تم إعداد مشروع قرار (الصيغة الفرنسية) وإحالته قصد إبداء الرأي، على وزارة الطاقة والمعادن بتاريخ 02 يناير 2017؛ -تم إعداد الصيغة الفرنسية لمشروع قرار. الصيغة العربية في طور الإعداد
مراجعة الظهير الصادر بتاريخ 31 ماي 1943 القاضي بتمديد المقتضيات المتعلقة بالتعويض عن حوادث الشغل إلى الأمراض المهنية	في طور الإعداد
مراجعة القرار رقم 93.08 الصادر في 12 ماي 2008 المحدد للإجراءات التطبيقية للمبادئ المنصوص عليها في المواد 281 إلى 291 من مدونة الشغل.	في طور الإعداد
تحيين النصوص المتعلقة بالصحة والسلامة في بعض القطاعات من خلال إعداد قرار متعلق بالصحة والسلامة المهنية لقطاع البناء والأشغال العمومية	تم إعداد مشروع قرار (الصيغة العربية والفرنسية) وإحالته قصد إبداء الرأي، على وزارة التجهيز، والنقل واللوجيستيك وعلى وزارة السكنى وسياسة المدينة بتاريخ 3 غشت 2016. ستتم إحالته قريبا على الأمانة العامة للحكومة.
قطاع الحماية الاجتماعية	

مشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.	تم إعداد مشروعي قرارين يتعلقان على التوالي بتحديد النماذج المنصوص عليها في المواد 19 و 20 و 21 و 22 و 24 من القانون رقم 18.12 و بتحديد كيفيات مراقبة تطبيق أحكام القانون رقم 18.12. تم إرسال مشاريع النماذج إلى السيد وزير الصحة وإلى رئيس الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين لإبداء الرأي بتاريخ 7 فبراير 2017. تم إرسال مشروع قرار المراقبة إلى مديرية الشغل من أجل إبداء الرأي بتاريخ 27 يناير 2017.

4. النصوص القانونية في طور الإعداد (تابع)

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع المرسوم المحدد للشروط التي يطبق بها نظام الضمان الاجتماعي على العاملات والعمال المنزليين؛	تم إعداد مشروع المرسوم المحدد للشروط التي يطبق بها نظام الضمان الاجتماعي على العاملات والعمال المنزليين.
مشاريع النصوص التطبيقية لمشروع قانون رقم 98.15 (3 مشاريع مراسيم عامة ومشروع قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية) ؛	في إطار أشغال اللجنة البين وزارية لقيادة إصلاح منظومة التغطية الصحية، تم إعداد مشروعي (2) مرسومين عامين بتطبيق أحكام مشروع القانون رقم 98.15 ومشروع (1) مرسوم عام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15، وكذلك تم إعداد مشروع قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية متخذ لتطبيق المرسوم العام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15 وذلك في انتظار المصادقة على القانونين ونشرهما بالجريدة الرسمية.

مشاريع النصوص التطبيقية لمشروع القانون رقم 99.15 (مشروع مرسوم واحد عام ومشروع قرار لوزير الاقتصاد والمالية).	في إطار أشغال اللجنة البين وزارية لقيادة إصلاح منظومة التغطية الصحية، تم إعداد مشروع (1) مرسوم عام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15 ومشروع (1) مرسوم عام بتطبيق أحكام مشروع القانون رقم 99.15 ومشروع (1) قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية متخذ لتطبيق المرسوم العام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15 وكذا مشروع (1) قرار لوزير الاقتصاد والمالية متخذ لتطبيق المرسوم العام بتطبيق أحكام مشروع القانون رقم 99.15 وذلك في انتظار المصادقة على القانونين ونشرهما بالجريدة الرسمية.

4. النصوص القانونية في طور الإعداد (تابع)

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع القرار المشترك لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية المتعلق بالمصادقة على تعديل النظام الأساسي لتعاضدية الاحتياط الاجتماعي لشركة التبغ سابقا.	إحالة مشروع القرار المشترك على وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التأشير عليه بتاريخ 2 شتنبر 2016.
مشروع مرسوم بتتميم المرسوم رقم 2.05.738 بتاريخ 11 من جمادى الآخرة 1426 (18 يوليو 2005) بتحديد شروط الانخراط والتسجيل في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.	تم إعداد مشروع المرسوم بتتميم المرسوم المحدد لشروط الانخراط والتسجيل في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في إطار أشغال اللجنة البين وزارية لقيادة إصلاح منظومة التغطية الصحية.
مشروع القرار المشترك لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الإقتصاد والمالية المتعلق بالمصادقة على تعديل النظام الأساسي لتعاضدية الصيادلة ومهنيي قطاع الصحة.	إحالة مشروع القرار المشترك على وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التأشير عليه بتاريخ 19 شتنبر 2016.
مشروع القرار المشترك لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الإقتصاد والمالية المتعلق بالمصادقة على تعديل النظام المحدد لكيفية تأسيس وتسيير الصندوق المستقل للوفاة المحدث من طرف التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب.	إحالة مشروع القرار المشترك على وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التأشير عليه بتاريخ 10 نونبر 2016.

5 اتفاقيات العمل الدولية والعربية المصادق عليها أو في طور المصادقة

1.5 اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها أو في طور المصادقة

أ - اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها

الاتفاقية رقم	الموضوع	تاريخ السريان (س.ش.ي)	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل الدولي
2	اتفاقية بشأن البطالة، 1919	14/07/1921	ج.ر 2487 بتاريخ 24 يونيو 1960	**14/10/1960**
4	اتفاقية بشأن عمل المرأة ليلا، 1919	13/06/1921	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
11	اتفاقية بشأن حق التجمع (الزراعة)، 1921	11/05/1923	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
12	اتفاقية بشأن التعويض عن حوادث العمل (الزراعة)،1921	26/02/1923	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
13	اتفاقية بشأن استخدام الرصاص الأبيض (في الطلاء)،1921	31/08/1923	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
14	اتفاقية بشأن الراحة الأسبوعية (الصناعة)،1921	19/06/1923	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
17	اتفاقية بشأن التعويض عن حوادث العمل، 1925	01/04/1927	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
18	اتفاقية بشأن الأمراض المهنية 1925	01/04/1927	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
19	اتفاقية بشأن المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث الشغل)، 1925	08/09/1926	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
22	اتفاقية بشأن عقود استخدام البحارة، 1926	04/06/1928	ج.ر 2377 بتاريخ 16 ماي 1958(ا)	**14/03/1958**
26	اتفاقية بشأن طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور 1928	14/06/1930	ج.ر 2377 بتاريخ 16 ماي 1958(ا)	**14/03/1958**
27	اتفاقية بشأن إثبات الوزن على الأحمال الكبيرة المنقولة بالسفن، 1929	09/03/1932	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
29	اتفاقية بشأن العمل الجبري، 1930	01/05/1932	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
30	اتفاقية بشأن ساعات العمل (التجارة و المكتب) 1930	29/08/1933	ج.ر 3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
41	اتفاقية بشأن العمل ليلا(المرأة) (مراجعة) 1934	22/11/1936	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
42	اتفاقية بشأن تعويض إصابات العمل (الأمراض المهنية) (مراجعة)1934	17/06/1936	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
45	اتفاقية بشأن العمل تحت سطح الارض (المرأة)، 1935	30/05/1937	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
52	اتفاقية بشأن الإجازات مدفوعة الاجر، 1936	22/09/1939	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
55	اتفاقية بشأن التزامات صاحب السفينة في حالة مرض أو إصابة البحارة، 1936	29/10/1939	ج.ر 2377 بتاريخ 16 ماي 1958	**14/03/1958**
65	اتفاقية بشأن العقوبات الجزائية (العمال الوطنيون)، 1939	08/07/1948	ج.ر 2622 بتاريخ 25 يناير 1963	**27/03/1963**

80	اتفاقية بشأن مراجعة المواد الختامية، 1946	28/05/1947	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**

أ ـ اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها (تابع)

الاتفاقية رقم	المـــــــوضـــــــوع	تاريخ السريان (س.ش.ي)	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل الدولي
81	اتفاقية بشأن تفتيش العمل، 1947(بروتوكول عام 1995)	07/04/1950	ج.ر 2377 بتاريخ 16 ماي 1958	**14/03/1958**
94	اتفاقية بشأن شروط العمل (العقود العامة)، 1949	18/07/1951	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
98	اتفاقية بشأن حق التنظيم و المفاوضة الجماعية،1949	23/08/1953	ج.ر 2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
99	اتفاقية بشأن طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (الزراعة)، 1951	23/05/1953	ج.ر 2487 بتاريخ 24 يونيو 1960	**14/10/1960**
100	اتفاقية بشأن المساواة في الأجور 1951	24/07/1954	ج.ر 3539 بتاريخ 27 غشت 1980	**11/05/1979**
101	اتفاقية بشأن الإجازات مدفوعة الأجر (الزراعة)، 1952	24/07/1954	ج.ر 2487 بتاريخ 24 يونيو 1960	**14/10/1960**
102	اتفاقية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952	27/04/1955	ج.ر 6140 بتاريخ 04 أبريل 2013	**في السريان**
104	اتفاقية بشأن إلغاء العقوبات الجزائية (العمال الوطنيون)، 1955	07/06/1958	ج.ر 2622 بتاريخ 25 يناير 1963	**27/03/1963**
105	اتفاقية بشأن إلغاء العمل الجبري، 1957	17/01/1959	ج.ر 2818 بتاريخ 02 نونبر 1966	**01/12/1966**
106	اتفاقية بشأن الراحة الأسبوعية (التجارة و المكاتب)، 1957	04/03/1959	ج.ر 3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
108	اتفاقية بشأن وثائق هوية البحارة، 1958	19/02/1961	ج.ر 5222 بتاريخ 04 يونيو 2004	**15/10/2001**
111	اتفاقية بشأن التمييز(في الاستخدام و المهنة) 1958	15/06/1960	ج.ر 2622 بتاريخ 25 يناير 1963	**27/03/1963**
116	اتفاقية بشأن مراجعة المواد الختامية، 1961	05/06/1960	ج.ر 2594 بتاريخ 13 يوليو 1962	**14/11/1962**
119	اتفاقية بشأن الوقاية من الآلات، 1963	21/04/1965	ج.ر 3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
122	اتفاقية بشأن سياسة العمالة، 1964	15/07/1966	ج.ر 3507 بتاريخ 16 يناير 1980	**11/05/1979**
129	اتفاقية بشأن تفتيش العمل (الزراعة)، 1969	19/07/1973	ج.ر 3511 بتاريخ 13 فبراير 1980	**11/05/1979**
131	اتفاقية بشأن تحديد المستويات الدنيا للأجور 1970	29/04/1972	ج.ر 6237 بتاريخ 10 مارس 2014	**16/05/2013**
135	اتفاقية بشأن ممثلي العمال، 1971	30/06/1973	ج.ر 5188 بتاريخ 19 فبراير 2004	**05/04/2002**
136	اتفاقية بشأن البنزين، 1971	27/07/1973	ج.ر 3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
138	اتفاقية بشأن الحد الأدنى للسن،1973	19/06/1976	ج.ر 4818 بتاريخ 20 يوليو 2000	**06/01/2000**
141	اتفاقية بشأن منظمات العمال الريفيين، 1975	24/11/1977	ج.ر 6140 بتاريخ 04 أبريل 2013	**في السريان**
144	اتفاقية بشأن المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، 1976	16/05/1978	ج.ر 6237 بتاريخ 10 مارس 2014	**16/05/2013**

145	اتفاقية بشأن استمرار الاستخدام (عمال البحر)، 1976	03/05/1979	ج.ر 3590 بتاريخ 19 غشت 1981	**07/03/1980**

أ ـ اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها (تابع)

الاتفاقية رقم	المـــــــوضـــــــوع	تاريخ السريان (س.ش.ي)	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل الدولي
146	اتفاقية بشأن الإجازات السنوية مدفوعة الأجر (البحارة)، 1976	13/06/1979	ج.ر 3590 بتاريخ 19 غشت 1981	**10/07/1980**
147	اتفاقية بشأن الملاحة التجارية(المعايير الدنيا)،1976 بروتوكول عام 1996 لاتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، 1976	28/11/1981	ج.ر 3725 بتاريخ 21 مارس 1982	**15/06/1981**
150	اتفاقية بشأن إدارة العمل، 1978	11/10/1980	ج.ر 5982 بتاريخ 29 شتنبر 2011	**03/04/1909**
151	اتفاقية بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة، 1978	25/02/1981	ج.ر 6336 بتاريخ 19 فبراير 2015	**04/06/2013**
154	اتفاقية بشأن المفاوضة الجماعية، 1981	11/08/1983	ج.ر 5978 بتاريخ 15 شتنبر 2011	**03/04/2009**
158	اتفاقية بشأن إنهاء الاستخدام 1982	23/11/1985	ج.ر 6062 بتاريخ 05 يوليو 2012	**07/10/1993**
162	اتفاقية بشأن الحرير الصخري (الاسبستوس)، 1986	16/06/1989	ج.ر 6100 بتاريخ 15 نونبر 2012	**13/042011**
163	اتفاقية بشأن رعاية البحارة، 1987	03/10/1990	ج.ر 6228 بتاريخ 06 فبراير 2014	**04/09/2012(*)**
164	اتفاقية بشأن الحماية الصحية و الرعاية الطبية البحارة، 1987	11/01/1991	ج.ر 6228 بتاريخ 06 فبراير 2014	**04/09/2012(*)**
166	اتفاقية بشأن إعادة البحارة الى اوطانهم (مراجعة)، 1987	03/07/1991	ج.ر 6228 بتاريخ 06 فبراير 2014	**04/09/2012(*)**
176	اتفاقية بشأن السلامة و الصحة في المناجم، 1995	05/06/1998	ج.ر 6336 بتاريخ 19 فبراير 2015	**04/06/2013**
178	اتفاقية بشأن تفتيش العمل (البحارة)، 1996	22/04/2000	ج.ر 5170 بتاريخ 18 دجنبر 2003	**01/12/2000**
179	اتفاقية بشأن تعيين و توظيف البحارة، 1996	22/04/2000	ج.ر 5188 بتاريخ 19 فبراير 2004	**01/12/2000**
180	اتفاقية بشأن ساعات عمل البحارة و تزويد السفن بالأطقم، 1996	08/082002	ج.ر 5170 بتاريخ 18 دجنبر 2003	**01/12/2000**
181	اتفاقية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة، 1997	10/05/2000	ج.ر 4878 بتاريخ فاتح مارس 2001	**10/05/1999**
182	اتفاقية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال 1999	19/11/2000	ج.ر 5166 بتاريخ 04 دجنبر 2003	**26/01/2001**
183	اتفاقية بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة)، 2000	07/02/2002	ج.ر 6098 بتاريخ 08 نونبر 2012	**27/14/2011**
186	اتفاقية بشأن العمل البحري، 2006	25/02/2006	ج.ر 6322 بتاريخ فاتح يناير 2015	**10/09/2012**
187	اتفاقية بشأن الاطار الترويجي للسلامة و الصحة المهنيتين، 2006	20/02/2009	ج.ر 6166 بتاريخ 04 يوليو 2013	**في السريان**
188	اتفاقية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك 2007	17/11/2016	ج.ر 6245 بتاريخ 07 أبريل 2014	**16/05/2013**
دستور منظمة	تعديل بعض مواد دستور منظمة العمل الدولية، 1986	08/10/2015		**10/09/2012**

العمل الدولية				

(*): تجدر الإشارة إلى أن دخول اتفاقية 2006 حول العمل البحري حيز التنفيذ بالمغرب ستراجع الإتفاقيات 163 و 164 و 166 لتحل محلها.

ب – اتفاقيات العمل الدولية في طور الدراسة لمباشرة مسطرة التصديق

▪ اتفاقية العمل الدولية رقم 172 لسنة 1991 حول ظروف العمل في الفنادق و المطاعم
▪ اتفاقية العمل الدولية رقم 143 لسنة 1975 حول العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)
▪ اتفاقية العمل الدولية رقم 120 لسنة 1964 بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب
▪ اتفاقية العمل الدولية رقم 95 لسنة 1949 بشأن حماية الأجور

2.5 اتفاقيات العمل العربية المصادق عليها أو في طور المصادقة

أ - اتفاقيات العمل العربية المصادق عليها

الاتفاقية رقم	المـــوضـــوع	تاريخ الاعتماد	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل العربي
1	اتفاقية بشأن مستويات العمل، 1966	1966		**1968**
2	اتفاقية بشأن تنقل الأيدي العاملة ، 1967	1967		**1995**
11	اتفاقية بشأن المفاوضة الجماعية ، 1979	1979	ج.ر 6037 بتاريخ 09 أبريل 2012	**1992**
14	اتفاقية بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية	1981	ج.ر 6037 بتاريخ 09 أبريل 2012	**1992**
18	اتفاقية بشأن عمل الأحداث،1996	1996		**15/01/2014**
19	اتفاقية بشأن تفتيش العمل، 1998	1998		**15/01/2014**

ب - اتفاقيات العمل العربية في طور الدراسة لمباشرة مسطرة التصديق

- اتفاقية العمل العربية رقم 3 لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية
- اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة)
- اتفاقية العمل العربية رقم 7 لسنة 1977 بشأن الصحة و السلامة المهنية
- اتفاقية العمل العربية رقم 8 لسنة 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية
- اتفاقية العمل العربية رقم 12 لسنة 1980 بشأن العمال الزراعيون
- اتفاقية العمل العربية رقم 13 لسنة 1981 بشأن بيئة العمل
- اتفاقية العمل العربية رقم 15 لسنة 1983 بشأن تحديد و حماية الأجور
- اتفاقية العمل العربية رقم 17 لسنة 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعاقين

جدول 1 : تطور بعض المؤشرات الماكرو-اقتصادية الرئيسية	10
جدول 2 : تطور المؤشرات السوسيوديموغرافية من 1960 إلى 2030	12
جدول 3 : تطور عدد المسجلين الجدد وعدد الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الجامعي	18
جدول 4 : تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الخاص	20
جدول 5 : تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة و خريجي مؤسسات تكوين الأطر	21
جدول 6 : تطور أعداد متدربي وخريجي مؤسسات التكوين المهني حسب نمط التكوين	22
جدول 7 : مستوى وخصائص الساكنة النشيطة	27
جدول : 8 تطور الساكنة النشيطة حسب وسط الإقامة (بالالاف)	27
جدول 9 : تطور معدل النشاط (ب %)	28
جدول : 10 تطور الساكنة غير النشيطة (15 سنة فما فوق) ما بين 2010 و2017	30
جدول 11 : مؤشر NEET حسب النوع الإجتماعي والفئات العمرية سنة 2016	31
جدول 12 : مستوى وخصائص البطالة*	34
جدول 14 : تطور محتوى النمو الإقتصادي من التشغيل	42
جدول 15 : تطور التشغيل ما بين 2010 و2017	43
جدول 16 : نسبة الشغل المأجور ونسبة الإناث في التشغيل سنة 2013 (القطاع غير المنظم، غير الفلاحي الإجمالي)	49
جدول 17 : مستوى وخصائص الشغل الناقص	49
جدول 18 : تطور عدد العمال المغربة المهاجرين إلى الخارج	53
جدول 19 : تطور عقود عمل الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب نوع العقد	54
جدول 20 : تطور الحد الادنى للأجور بالدرهم	58
جدول21: تطور توزيع العمالة حسب فآت الأجوراليومية (ب%)	59
جدول 22 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج حسب القطاعات (ب%)	61
جدول 23 : تطور نسبة التأطير حسب القطاعات داخل الصناعات التحويلية(ب%)	62
جدول 24 : تطور الأجر الحقيقي	64
جدول 25 : خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات برسم سنتي 2016 و 2017	70
جدول 26: تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"	71
جدول 27 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل"	75
جدول28 : إنجازات برنامج "التشغيل الذاتي "برسم سنتي 2016 و2017	78
جدول 29: تطور نسبة التغطية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص	92

جدول 30 : تطور مداخيل ومصاريف الحماية الاجتماعية (القطاع الخاص)	93
جدول 31: تطور عدد المستفيدين ومجموع مصاريف التعويضات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	94
جدول 33 : تطور عدد المسجلين بنظام التأمين الإجباري عن المرض (بالآلاف)	95
جدول 35: المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالتعويض عن فقدان الشغل	96
جدول 36 : المستفيدون من الإيرادات العمرية الدائمة والزيادة في الايرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل من فئة أعوان الدولة غير المرسمين وفئات أخرى	98
جدول 37 : تطور مؤشرات حوادث الشغل والأمراض المهنية	98
جدول 38 : الوضعية الاجمالية لمبالغ إيرادات صناديق العمل	98
جدول 39 : تطور عدد زيارات المراقبة والملاحظات المسجلة والمحاضر	102
جدول 40 : تطور عدد الزيارات والملاحظات الخاصة بالصحة و السلامة المهنية	103
جدول 41 : زيارات التفتيش المتعلقة بظروف عمل المرأة	104
جدول 42 : خصائص تشغيل الأطفال	105
جدول 43 : تطور عدد النزاعات الفردية	105
جدول 44 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والمندلعة	108
جدول 46 : تصنيف اتفاقيات الشغل الجماعية المختتمة بالمغرب ما بين سنتي 2010 و2017	113
جدول 47 : نزاعات الشغل الجماعية التي تمت دراستها من طرف المجالس الثلاثية التركيب للمصالحة سنة 2016	113

مبيان1 : تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام الغير الفلاحي - %-	10
مبيان2 : مساهمة القطاعات في النمو الإقتصادي (بعدد النقط)	11
مبيان3 : تطور الميزان التجاري	11
مبيان 4 : تطور الرصيد الجاري لميزان الأداءات ورصيد الميزانية ومعدل التضخم - %-	11
مبيان 5 : تطور متوسط معدل النمو السنوي للعدد الإجمالي للسكان	12
مبيان 6 : تطور هرم الأعمار بالمغرب	13
مبيان 7 : تطور توزيع الساكنة حسب الفئات العمرية ومعدل الإعالة الديموغرافي	13
مبيان 8 : بنية الساكنة المتراوحة أعمارها 25 سنة فما فوق حسب المستوى الدراسي (إحصاء 2014)	14
مبيان 9 : تطور معدل الأمية للسكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق حسب النوع الاجتماعي (1960 - 2014) (ب %)	14
مبيان 10 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب نوع التكوين	18
مبيان 11 : توزيع عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي	19
مبيان 12 : تطور توزيع عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب سلك التكوين بين سنتي 2012 و 2016	19
مبيان 13 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب الجامعة (جميع الأسلاك) ما بين سنتي 2012 و 2016	19
مبيان 14 : تطور عدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب ميدان الدراسة	20
مبيان 15 : تطورعدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب موقع المؤسسة ما بين سنتي 2012 و 2016	21
مبيان 16 : تطور عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب نوع التكوين	21
مبيان 17 : توزيع عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب ميدان الدراسة	22
مبيان 18 : خريجو مؤسسات التكوين المهني حسب القطاع المكون برسم سنة 2016	22
مبيان 19 : توزيع خريجي مؤسسات التكوين المهني حسب	23
مبيان 20 : خريجو التكوين المهني حسب قطاعات التكوين برسم سنة 2016	23
مبيان 21 : توزيع خريجي التكوين المهني حسب الجهات برسم سنة 2016	23
مبيان 22 : تطورخريجي أنظمة التكوين والتعليم ما بين 2012 و 2016	24
مبيان 23 : معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب مستوى التكوين	24
مبيان 24 : معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب قطاعات التكوين	25
مبيان 25 : معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب الجهات	25
مبيان 26 : توزيع خريجي التكوين المهني المشتغلين حسب التغطية الصحية فوج سنة 2015	26
مبيان 27 : توزيع خريجي التكوين المهني حسب نوع العقد والنوع الاجتماعي فوج سنة 2015	26
مبيان 28 : توزيع خريجي التكوين المهني المشتغلين حسب فئات الأجور فوج سنة 2015	26
مبيان 29 : تطور معدل النشاط حسب النوع الإجتماعي (ب %)	28
مبيان 30 : معدل النشاط حسب الجهات سنة 2017	29
مبيان 31 : تطور نسبة السكان غير النشيطين ضمن الساكنة في سن النشاط	30
مبيان 32 : الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق) حسب نوعية النشاط (2017)	30
مبيان 33 : توزيع الساكنة غير النشيطة حسب نوعية عدم النشاط والنوع الإجتماعي سنة 2017	31
مبيان 34 : مؤشرNEET حسب النوع الإجتماعي و الفئات العمرية سنة 2016	31
مبيان 35 : مؤشرNEET حسب النوع و الفئات العمرية سنة 2016 (ب %)	32
مبيان 36 : تطور مؤشر NEET حسب النوع ما بين سنتي 2016 و 2017 (ب %)	32
مبيان 37 : تطور مؤشر NEET ما بين 2010 و 2017 (ب %)	32
مبيان 38 :مؤشر NEET حسب الجهات سنة 2017	33
مبيان 39 : تطور حجم السكان النشيطين العاطلين حسب النوع الإجتماعي	34

مبيان 40 : تطور حجم السكان النشيطين العاطلين حسب النوع الإجتماعي	34
مبيان 41 : الساكنة النشيطة العاطلة حسب الشهادة سنة 2016	35
مبيان 42 : الساكنة النشيطة العاطلة حسب الفئات العمرية سنة 2016	35
مبيان 43 : تطور معدل البطالة حسب النوع الإجتماعي (ب %)	35
مبيان 44 : تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة (ب %)	36
مبيان 45 : تطور معدل البطالة حسب الشهادة (ب %)	36
مبيان 46 : معدل البطالة حسب الشهادة (ب %) سنة 2016	36
مبيان 47 : السكـان النشيطـون العاطلون حسب النوع الإجتماعي ومدة البطالة (2016)	37
مبيان 48 : السكـان النشيطـون العاطلون حسب النوع الإجتماعي و نوعية البطالة (2016)	37
مبيان 49 : معدل البطالة حسب الجهة سنة 2016	38
مبيان 50 : تطور إنتاجية العمل ومعدل نمو التشغيل ومحتوى النمو	42
مبيان 51 : تطور حجم التشغيل (15 سنة فما فوق) ما بين سنتي 2010 و 2017	43
مبيان 52 : نسبة النساء والحضريين وحاملي الشهادات	43
مبيان 53 : تطور معدل التشغيل (15 سنة فما فوق)	44
مبيان 54 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب قطاع النشاط الإقتصادي سنة 2016	44
مبيان 55 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) بالقطاعين العام و الخاص سنة 2016	44
مبيان 56 : معدل التشغيل حسب الجهات سنة 2016	45
مبيان 57 : الإحداث الصافي لمناصب الشغل برسم سنة 2017	46
مبيان 58 : المساهمة القطاعية في الإحداث الصافي لمناصب الشغل	46
مبيان 59 : تطور الإحداث الصافي لمناصب الشغل المؤدى عنه وغير المؤدى عنه (بالاف)	46
مبيان 60 : تطور نسبة العمل المأجور (2010-2017) (ب%)	47
مبيان 61 : تطور نسبة العمل المأجور حسب وسط الإقامة ما بين و2010 و2017 (ب %)	47
مبيان 62 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الشهـادة (2017) (ب %)	47
مبيان 63 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الإستفادة من التغطية الصحية (2017)	47
مبيان 64 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملهم لمدة مفرطة حسب وسط الإقامة (2017)	48
مبيان 65 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملهم لمدة مفرطة حسب النوع الإجتماعي(2017)	48
مبيان 66 : تطور التشغيل ووحدات الإنتاج بالقطاع غير المنظم ما بين 2007 و2013 (بالملايين)	48
مبيان 67 : مساهمة القطاع غير المنظم في الإقتصاد الوطني	48
مبيان 68 : التشغيل غير المنظم حسب قطاع النشاط الإقتصادي (2013)	49
مبيان 69 : معدل الشغل الناقص حسب النوع الإجتماعي سنة 2017 (ب %)	50
مبيان 70 : معدل الشغل الناقص حسب قطاع النشاط الإقتصادي (2016)	50
مبيان 71 : معدل الشغل الناقص حسب الجهات سنة 2016	51
مبيان 72 : توزيع المستفيدين من التشغيل بالخارج حسب البلدان المستقبلة	52
مبيان 73 : توزيع المستفيدين من التشغيل بالخارج حسب النوع	52
مبيان 74 : توزيع المستفيدين حسب الأنشطة الاقتصادية	52
مبيان 75 : توزيع العمال المغاربة المهاجرين حسب نوع العقد	53
مبيان 76 : تطور عدد العمال المغاربة المهاجرين ما بين 2016 و 2017	53
مبيان 77: توزيع العمال المغاربة المهاجرين حسب بلد الإقامة برسم سنة 2017	53
مبيان 78: توزيع عقود الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب القطاعات الاقتصادية برسم سنة 2017	54

مبيان 79: توزيع عقود الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب الجنسية برسم سنة 2017	54
مبيان 80 : تطور الرقم الاستدلالي للحد الادنى للأجر وأسعار الاستهلاك (أساس100 :2006)	58
مبيان 81 : ارتفاع تكلفة العمالة حسب الفرد حسب القطاع	58
مبيان 82: ارتفاع تكلفة العمالة حسب الفرد حسب القطاع في الصناعات التحويلية	59
مبيان 83 : توزيع العمالة حسب فئات الأجوراليومية برسم سنة 2014	60
مبيان 84 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج حسب القطاعات الإقتصادية الكبرى	60
مبيان 85 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج في الإقتصاد الكلي	60
مبيان 86 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج في الصناعات التحويلية	61
مبيان 87 : معدل ارتفاع مكاسب الانتاجية حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى	61
مبيان 88 : تطور مكاسب الانتاجية حسب القطاعات الكبرى	61
مبيان 89 : معدل ارتفاع مكاسب الإنتاجية بالصناعات التحويلية حسب القطاعات	62
مبيان 90 : العلاقة بين مكاسب الإنتاجية ونسبة التأطير حسب القطاعات الإقتصادية 6	63
مبيان 91 : العلاقة بين مكاسب الإنتاجية و الأجور حسب القطاعات الإقتصادية	63
مبيان 92 : العلاقة بين الأجور ونسبة التأطير حسب القطاعات الإقتصادية	63
مبيان 93 : مستوى الحد الادنى للأجور لسنة 2016 بالدولا ر الامريكي	63
مبيان 94 : المعدل السنوي المتوسط لزيادة الحد الأدنى للأجر 2016-2014	64
مبيان 95 : الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2016 حسب الفرد بالدولار الأمريكي	65
مبيان 96 : الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2016 حسب الفرد بالدولار الأمريكي قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري	65
مبيان 97 : الارتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الاجمالي الخام حسب الفرد. 2016-2006	66
مبيان 98 : الإرتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الإجمالي الخام حسب الفرد بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري. 2016-2006	66
مبيان 99 : انتاجية العمل لسنة 2016 بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة ل2011	67
مبيان 100 : الإرتفاع السنوي المتوسط لإنتاجية العمل بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة ل2011. 2016-2010	67
مبيان 101 : تطور خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	70
مبيان 102 : تطور عدد عروض التشغيل المنقب عنها 2010 - 2017	70
مبيان 103 : التوزيع الجهوي لوكالات التشغيل الخصوصية	71
مبيان 104 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"	72
مبيان 105 : نسبة الإنجاز السنوية للأهداف المحددة لبرنامج "إدماج" (ب%)	72
مبيان 106 : تطور نسبة المستفيدين من "إدماج" حسب نوع العقد (%)	72
مبيان 107 : خصائص المستفيدين من برنامج "إدماج" (2017)	73
مبيان 108 : المستفيدون من برنامج "إدماج" سنة 2017 حسب الجهات	74
مبيان 109 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل"	75
مبيان 110 : المستفيدون من برنامج تأهيل حسب نوع التكوين (2017)	75
مبيان 111 : المستفيدون من التكوين التعاقدي (2017)	76
مبيان 112 : المستفيدون من التكوين التعاقدي حسب قطاع النشاط (2017)	76
مبيان 113 : المستفيدون من التكوين التأهيلي أو التحويلي برسم سنة 2017 حسب الجهات	77
مبيان 114 :المستفيدون من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة حسب القطاع (2017)	77
مبيان 115 : تطور عدد المستفيدين من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة	78
مبيان 116 : تطور عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي 2010 – 2017	78
مبيان 117 : تطور عدد حاملي المشاريع الدين تمت مواكبتهم	79
مبيان 118 : توزيع عدد المقاولات المحدثة برسم برنامج التشغيل الذاتي حسب نوعية التمويل	79

مبيان 119 : توزيع عدد المقاولات المحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي حسب النوع الإجتماعي (2017)	79
مبيان 120 : توزيع عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي (2017)	80
مبيان 121 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب النوع الاجتماعي (2017)	80
مبيان 122 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب الشهادة (2017)	80
مبيان 123 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب الجهات (2017)	81
مبيان 124 : توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2017)	81
مبيان 125: المستفيدون من عقد إدماج سنة 2014 حسب النوع الاجتماعي	81
مبيان 126 : المستفيدون من عقد إدماج سنة 2014 حسب الفئات العمرية	82
مبيان 127 : المستفيدون من عقد إدماج سنة 2014 حسب الشهادة	82
مبيان 128 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب النوع الإجتماعي ب%	82
مبيان 129 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي سنة 2017 حسب النوع الإجتماعي ب	82
مبيان 130 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب الفئات العمرية ب%	83
مبيان 131 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي سنة 2017 حسب الفئات العمرية ب	83
مبيان 132: نسبة المستفيدين من عقد إدماج سنة 2014 المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب الشهادة (معدل الإدماج 1)	83
مبيان 133 : نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2017 حسب الشهادة (معدل الإدماج 2)	84
مبيان 134 : معدل الادماج 1 (**) للمستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) حسب الجهات (ب%)	84
مبيان 135: معدل الادماج 2 للمستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) حسب الجهات (ب%)	84
مبيان 136: معدل الادماج 1 للمستفيدين من عقد إدماج (2003-2009) حسب الجهات (ب%)	85
مبيان 137: معدل الادماج 1 للمستفيدين من عقد الادماج (2009-2013) حسب الفئة العمرية (ب%)	85
مبيان 138: معدل الادماج 1 للمستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) حسب الجهات والنوع الاجتماعي ب (%)	85
مبيان 139: نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب قطاع النشاط الاقتصادي و الجهات(معدل الإدماج 1)	86
مبيان 140: توزيع المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب حجم المقاولة (معدل الإدماج 1)	87
مبيان 141 : توزيع المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب حجم المقاولة والجهات (معدل الإدماج 1)	87
مبيان 142 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب الجهات	88
مبيان 143 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي	88
مبيان 143 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي	88
مبيان 144 : الاحتياجات من الأطر و الأطر المتوسطة حسب الجهات	89
مبيان 145 : الاحتياجات من دوي المؤهلات بدون شرط التوفر على شهادة حسب الجهات	89
مبيان 146 : توزيع الاحتياجات من التشغيل في المهن الحرة حسب الجهات	89
مبيان 147: تطور عدد الأجراء المصرح بهم (بالمليون) ونسبة التغطية الاجتماعية	92
مبيان 148 : تطور توزيع الأجراء المصرح بهم حسب القطاعات الاقتصادية 2016-2017	92
مبيان 149 : التوزيع الجغرافي لعدد الأجراء المصرح بهم -2016-	93
مبيان 150 : تطور اشتراكات و مصاريف خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - %الناتج الداخلي الخام	93

مبيان 151: تطور التعويضات الاجتماعية حسب نوع التعويضات (أساس 100: 2010)	94
مبيان 152 : متوسط معاش التقاعد الشهري (بالدرهم)	94
مبيان 153: تطور عدد المؤمنين المساهمين (النشيطين والمتقاعدين) بنظام التأمين الإجباري عن المرض حسب قطاع التشغيل (أساس 100: 2010)	95
مبيان 154: تطور تعويضات و اشتراكات نظام التأمين الإجباري عن المرض -2016 2017	96
مبيان: 155 تطور عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل	96
مبيان 156 : التوزيع القطاعي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل	96
مبيان 157 : التوزيع الجغرافي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل -2017-	97
مبيان 158: تطور متوسط التعويض عن فقدان الشغل لكل أجير(بالدرهم)	97
مبيان 159: توزيع الملفات المرفوضة حسب سبب الرفض -2017-	97
مبيان 160 : تطور عدد زيارات المراقبة حسب القطاعات	102
مبيان 161 : تطور عدد الملاحظات المسجلة خلا ل زيارات المراقبة حسب القطاعات	102
مبيان 162 : تطور أهم أسباب الملاحظات المسجلة	103
مبيان 163 : تطور عدد المحاضر والمخالفات والجنح	103
مبيان 164 : توزيع عدد المؤسسات التي تمت زيارتها حسب القطاعات برسم سنة 2017	104
مبيان 165 : توزيع الزيارات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية حسب الجهات برسم سنة 2017	104
مبيان 166 : تطور عدد النزاعات الفردية	105
مبيان 167 : تطور عدد الشكايات المسجلة / المسواة	106
مبيان 168 : تطور عدد نزاعات الشغل الفردية حسب القطاعات	106
مبيان 169: تطور أهم اسباب الشكايات	106
مبيان 170 : التوزيع الجغرافي* للنزاعات الفردية (2016-2017)	107
مبيان 171 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والاضرابات المندلعة	108
مبيان 172 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة حسب القطاعات	109
مبيان 173 : أسباب أهم الإضرابات المتفاداة	109
مبيان 174 : تطور الإضرابات المندلعة حسب القطاعات	109
مبيان 175 : تطور اهم أسباب الإضرابات المندلعة	110
مبيان 176 : تطور معدل المضربين وحدة النزاع	110
مبيان 177 : تطور عدد الأيام الضائعة	110
مبيان 178 : التوزيع الجغرافي* للإضرابات المندلعة و المتفاداة (2017)	111
مبيان 179 : توزيع بروتكولا ت الاتفاقات حسب القطاعات	112
مبيان 180 : توزيع بروتكولات الإتفاقات حسب النقابة برسم سنة 2017	112
مبيان 181 : توزيع بروتوكولات الاتفاقات حسب الجهة برسم سنة 2017	112